

# الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي

## المشاركون

د. حسن الترابي	د. حسان حنوت	د. توفيق الشاوي
د. طارق البشري	صلاح الدين الجورشي	خالد صلاح الدين
عدنان سعد الدين	د. عبد الله فهد النفيسي	د. عبدالله أبو عزة
د. محمد عمارة	الاستاذ فريد عبدالحالق	د. فتحي عثمان
د. محمود أبو السعود		منير شفيق

تحرير و تقديم : د. عبد الله النفيسي

# الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي

## المشاركون

د. توفيق الشاوي	د. حسان حنحوت	د. حن الترابي
خالد صلاح الدين	صلاح الدين الجورشي	د. طارق البشري
د. عبدالله أبو عزة	د. عبدالله فهد النفيعي	عبدتان سعد الدين
د. فتحي عثمان	الاستاذ فريد عبدالحالق	د. محمد عمارة
منير شفيق		د. محمود أبو السعود

تحرير وتقديم : د. عبد الله فهد النفيعي

الكويت ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

يطلب الكتاب مباشرة من

الدكتور عبد الله فهد النفيسي

ص. ب. : ٢٣٤١٣ الصفاة 13095 الكويت

فاكس ٢٤٢٦٦٠٦

## الاهتداء

إلى الذين نجبهم ولكن نخلف معهم نقول :  
إن الحركة التي لا تريد أن تراجع أو تدرك أخطاء ماضيها  
من الممكن أن يتحول حاضرها إلى كومة من الأخطاء  
ومستقبلها إلى كارثة  
الحل يكمن في نقد الماضي ومراجعته وتحديد أخطائه  
من أجل تلافيها في الحاضر وتوظيف ذلك معرفياً  
وموضوعياً في المستقبل .

ع.ت

## تتوييه

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن  
أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن  
مجموع المشاركين فيه .

# الفهرس

رقم الصفحة	
١١	توطئة .....
١١	لماذا هذا الكتاب .....
٣٣	استراتيجية علمية للتيار الاسلامي .. د. توفيق الشاوي
٦١	الهوامش .....
٦٣	تشخيصات ووصايا للحركات الاسلامية المعاصرة .. د. حسان حتحوت
	البعد العالمي للحركة الاسلامية
٧٥	التجربة السودانية .. د. حسن الترابي
	الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من
٩٩	القضية الفلسطينية .. خالد صلاح الدين
	الحركة الاسلامية
١١٧	مستقبلها رهين التغييرات الجذرية .. صلاح الجورشي
١٤٦	الهوامش .....
	الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي
١٤٩	في التاريخ المعاصر .. طارق البشري
١٧٨	نحو حركة اسلامية علنية وسلمية .. د. عبدالله ابو عزة
١٠٢	الهوامش .....
٢٠٣	الاخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ .. د. عبدالله النفيسي
٢٥٨	خلاصة .....
٢٦٣	حواشي .....
	من اصول العمل السياسي للحركة
٢٦٩	الاسلامية المعاصرة .. عدنان سعد الدين

## الحركة الاسلامية : العنصر الديناميكي الاجتهادي

٢٩٩	د. فتحي عثمان	في اسسها الفكرية
٣١١	فريد عبد الخالق	نحو مراجعة المقولات والآليات من مظاهر الخلل في الحركات
٣٢٣	د. محمد عماره	الاسلامية المعاصرة
٣٥٢	د. محمود ابو السعود	مشكلة المدلولات والقيادات
٣٧٣	منير شفيق	حول نظرية التغيير
٤٠١		النظام العام للاخوان المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

## توطئة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدي رسول الله ، وأشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . شهادة المذنب المُعتَرِف بذنبه والمُقَصِّر الرَّاجِي لعفوره ، وشهادة عليها نَحْيًا وعليها نَمُوت وعليها نَبُعث إن شاء الله تعالى .

وبعد

● يُحاول هذا الكتاب أن يطرح موضوع الحركة الإسلامية من منظور مُختلف . نقصد أن موضوع الحركة الإسلامية قد تناولته العديد من الأبحاث والكتب والأوراق تناولاً مجتزأً ، أي مجزئاً عن سياق الحضاري والتنموي والتغييري والمستقبلي . لقد كانت معظم الكتب والأبحاث والأوراق تُركز على السياق السياسي للموضوع ، وكانت معظم المعالجات - في كتبها وخلاصاتِها - سياسية محضة .



بمعنى أن معظم الأطراف الذين تناولوا الموضوع قد حددوا ابتداء الغاية السياسية من تناوله وكانت المعالجات إما أن تفضي الى تبرئة الحركة الاسلامية أو إدانتها سياسياً. لن تكون هذه مهمة هذا الكتاب؛ برغم أن معظم أو كل المشاركين فيه هم من أبناء التيار الاسلامي؛ ولعل هذا هو الجديد في الأمر. سيلاحظ القاريء أن بعض المشاركين هم من مؤسسي الحركة الاسلامية المعاصرة، سُجنوا وضحوا وشردوا عن ديارهم وأهليهم من أجلها، ومع ذلك ما هم أولئك يضمنون أصابعهم على مكان من الحلل، ويغوصون في النقد الذاتي وهي عملية جديدة في الحظيرة الاسلامية. ولأنها جديدة وغريبة في ساحة العمل الاسلامي فقد تثير من ردود الأفعال ما قد لا تثيره في غيرها من الساحات؛ ورغم ذلك فهي عملية ضرورية: شرعاً وسياسةً ومنهجاً ومصلحةً. يقول د. خالص جلبي في كتابه القيم: [في النقد الذاتي: ضرورة النقد الذاتي للحركة الاسلامية] مؤسسة الرسالة - بيروت. ١٩٨٤ - ص ١٦٤ :

«إن النقد الذاتي حركة ديناميكية حية متطورة نامية وأداة انضاج للوعي. إن هذه الأداة سترافق الانسان حيث أعمل عقله، سواء في رؤية برنامج تلفزيوني، قراءة قصة، تناول بحث، فك علبه، طبخة، ركب سيارة، إنها أداة نقض مستمرة للوعي لكي يبقى نشطاً حياً. إنها أداة بقطعة للوعي الداخلي، وتطهير أخلاقي في مستوى الفرد، وهي بناء أسرة متماسكة، والعيش في جو جماعة صحي، وتطهير للوسط السياسي من الارهاب والتسلط، وبناء علاقات حسنة بين الجماعات البشرية». انتهى.

يكفي ان أشير هنا ان بعض التنظيمات الاسلامية تحظر على أنصارها قراءة هذا الكتاب لما فيه من تشريع علمي لمكانن الحلل في مسيرة الحركة الاسلامية سواء على صعيد القيادة أو المناهج أو الفكر أو المفاهيم أو التفاعل

بين الظروف والنصوص والمُؤدَّس والمُقدَّس والواقع والمُرتجى . جَلَّيْ مَرَّةً  
أخرى :

« مفهوم النقد الذاتي يُعتبر غريباً على المسلمين كما ذكرنا ، فهم لا يرون فيه مصطلحاً إسلامياً ولا يفهمون تحته إلا التشهير ، وهذا يجب تعديله . فطائفة ترى أنه مصطلح غير إسلامي ، لأنه لم يأت في كتب القُدَّامى ! أو لم يرد باللفظ في الحديث أو القرآن ؟ وكأن كلمة الضمانات الاجتماعية جاء بها الحديث القُدَّسي أو تكررت في عدة سور ؟ فأما ان اللفظ لم يرد بنصه الحرفي في الحديث أو القرآن فهذا صحيح ، ولكن الألفاظ والمصطلحات هي ليست كل شيء ، وإنما ما تحمله من مفاهيم . فالأصح إذن هو عموم مفهوم القرآن وروحه واتجاهه ، فالعبرة هي بالفكر الذي يدور بين نصوصه . فمفهوم النقد الذاتي بمعنى مراجعة النفس أو النشاط فردياً كان أو جماعياً ، ثم محاسبتها هو روح القرآن المكثفة . فالآية القرآنية : ( ولا أقسم بالنفس اللوامة ) [ ٢ : ٧٥ ] فيها معنيان الأول : العملية ، والثاني : تشكُّل الخلق في هذا الصدد ، فهي أولاً عملية مراجعة ومحاسبة ولوم النفس لما حدث ، ويُقسم الله فيها لأنها مستوى عظيم في وصول الانسان إليه . وهي ثانياً لفظة تشديد « لوامة » أي ان هذه النفس أصبح لها هذا الأمر خُلُقاً وعادة ، وطبعاً تطبعت عليه بمعنى أن ممارسة النشاط أصبح مرتبطاً بشكل عضوي بهذه العملية . ( ص ٢٠ - ٢١ ) انتهى .

تنبيه الحركة الاسلامية لبعض الشغرات :

( ١ ) غياب التفكير المنهجي ذي المدى البعيد :

● حجم الحركة الاسلامية وانتشارها ومصادقيتها لدى الجمهور العربي الاسلامي والامكانيات البشرية والى حد ما المادية الضخمة المتاحة لها

يسهل مهمات الانطلاق والبناء العلمي للحركة . غير ان التعقيدات التي تنجم عن أساليب وآليات المعالجة للمشاكل التي تعترض الحركة تحول دون ذلك ؛ فالحركة إذن بحاجة ماسة لمراجعة أساليب عملها ومن هنا صار لزماً عليها ان تطرح أزماتها الادارية للحوار على الأقل داخل اطاراتها لأن الاستمرار هكذا ورمز الجمود الاداري الذي تعاني منه هو ضمان أكيد لتراكمات الأخطاء والحزول دون التصحيح المطلوب . ويبدو ان القيادة السياسية للحركة تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة أكثر من التخطيط للمستقبل . فجميع مؤسسات الحركة غارقة الى أكثر من قائمتها في أعمالها اليومية . هذا الأسلوب في العمل يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها . وإذا استمرت القيادة - على أي مستوى - في العمل بهذه الكيفية فلا شك أنها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة . بدون التفكير على المدى البعيد وبدون التفكير المنهجي المرتكز على الرؤية التخطيطية يتزايد ضغط المشاكل الطارئة ، وهذا الضغط - بدوره - يعرقل التفكير على المدى البعيد .

## (٢) بلورة نظرية علمية للاتصال بالجمهور :

● لأن الحركة الاسلامية انشغلت في يومياتها عن التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ، صار من السهل احتواء الحركة وبتر علاقاتها السياسية أو الاجتماعية حسبما تقتضيه مصالح الأطراف المضادة . وتفيد الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع السياسي أن الجمهور لا يتحمس لمساندة أي تيار إلا اذا تحقق فيه شرطان . الأول أن يفهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه ؛ والثاني أن يجد الجمهور لدى التيار حلاً لمشاكله الحقيقية التي يعاني منها . لذا ينبغي على الحركة الاسلامية ان تعرض نفسها على الجمهور في صورة واضحة ومفهومة وميسرة ، وعليها من جانب آخر أن تحدد بعلمية

وموضوعية مشاكل الجمهور - وفق مُعطيات الواقع لا وفق خيالات الحركة - وأن تطرح الحلول لها والقيام بتعبئة الجمهور وتحريكه لصالح الحلول التي تطرح. ان وضوح صورة الحركة الاسلامية في عقل الجمهور أمر في غاية الأهمية، ويقصد بوضوح الصورة أن تتأكد الحركة الاسلامية في ان الجمهور قد فهمها وعرف ما تريد والآن تهدف. إن أي خلل في الصورة التي ترسب في لا شعور الجمهور من شأنه ان يُعيق العمل الاسلامي لفترة طويلة من الزمن. لذا كان من الضروري - بدون كلل أو ملل - توضيح لمقاصد التي تروم تحقيقها المؤسسة الاسلامية، لابد من توضيح تلك المقاصد وتحديد ما واختصارها عبر كل الانشطة الاعلامية للحركة. ويجب ان تكون عملية التوضيح بسيطة ومباشرة وبأسلوب لا نفرة فيه ولا غلظة ولا أستاذية. ولأن أعداء الاسلام يُدركون خطورة هذا الأمر - أي وضوح صورة الحركة لاسلامية في عقل الجمهور - لذا فانهم يتهاوتون دائماً على تشويه صورة العاملين للاسلام ومحاولة محاصرتهم وتطويقهم في زاوية حادة من اتهم والتلفيقات والدعايات لا يعني هذا ان كل ما يكتب من نقد للحركة الاسلامية ولأدائها يمكن ان يدرج في اطار التلفيقات والدعايات، هذه نقطة ينبغي التنبيه لها حتى لا تصمم الحركة الاسلامية آدائها إزاء نداءات التصحيح والترشيد. وحتى تكون صورة الحركة الاسلامية واضحة ومفهومة لدى الجمهور يجب ان تكون القضايا التي تتبناها الحركة قضايا مفهومة وواضحة ومعاصرة وذات وزن في هم الجمهور. من هنا كان لزماً على الحركة أن تتحاشى الفرق في الخلافات الفقهية المتعلقة بقضايا عفا عليها الزمن ولا علاقة لها بشأن الناس. ومن هنا كان لزماً الابتعاد عن فحاح الجدل حول التاريخ الاسلامي، وينبغي الانتقال من العقبة الماضوية التي تحوم حول الماضي الى العقليه المستقبلية التي تشرئب للمستقبل حتى يدرك الجمهور ان الاسلام هو مشروع نهوض للمستقبل. هذه الصورة الحيوية الدينامية التي

من المطلوب ان تجسدها الحركة الاسلامية يجب ترسيخها في لا شعور الجمهور عبر الأتنية المتعددة. وإذا كانت الحركة الاسلامية تريد من الجمهور ان يساندها، فعليها أولا ان تبادر باحتضان قضايا الجمهور. ولذا لابد من التحديد العلمي والموضوعي لمشاكل الجمهور وطرح الحلول العلمية والموضوعية لها وتعبئة الجمهور لصالح تلك الحلول. وقد تكون قضية الجمهور تتعلق بالخدمات المباشرة مثل التموين أو المواصلات أو المدارس أو التطبيب وغير ذلك فلا يحقرن العمل الاسلامي هذه الهموم اليومية لأنها في معظم الأحوال هي مفاتيح الدخول لقلب الجمهور والتأثير فيه. إن بلورة نظرية علمية للاتصال بالجمهور والاحتفاظ به وتوظيفه لصالح المشروع الاسلامي هو من المهام الكبيرة التي تنتظر الحركة الاسلامية، وإن أي اهمال في هذا الأمر سوف ينعكس - إن لم يكن قد بدأ - على شعبية الحركة ومصداقيتها وشرعيتها الواقعية. ان الاعتماد عن الجمهور يؤدي الى طغيان مركبات الفشل والكراهية وروح الانعزال فتتحول الحركة في النهاية الى (فرقة) أو طائفة دينية، وعندها تبخر فعالية الحركة وتقرض أدوارها التاريخية.

### (٣) الحلقة المفقودة في التصور الاستراتيجي للحركة :

● والذي يتأمل نتائج المطبعة الاسلامية و(فكر الدعوة) إذا جاز التعبير، يلاحظ بعض التصورات الخاطئة المبثوثة بين المسلمين ومنها ان هذا العالم يعيش في حالة (فراغ) فكري وروحي وقيمي وحضاري. وأن الحركة الاسلامية جاءت لتملأ هذا الفراغ وتسده. كذلك تنتشر بين المسلمين مقولة مؤداها أن العالم يعيش حالة من الفوضى الفكرية والثقافية والقيمية وأن الحركة الإسلامية مُنَاط بها تصحيح هذه الفوضى ووضع الأمور في نصابها الصحيح. وهذه تصورات في حاجة الى مراجعة، فالحركة لا تتحرك في فراغ بل في عالم مُكَنَز ومزدحم - وربما أكثر من اللازم أو أكثر من

طاقته الاستيعابية - بالافكار والقيم ومشاريع الخلاص الروحي والمادي والوطني ومن ضمن العوامل الرئيسة التي تعيق الحركة الاسلامية من تحقيق أهدافها الاستراتيجية هو هذا الاكتناز والازدحام والندية التي تملأ العالم. ثم إن هذا العالم - موضوعاً - يعيش اليوم أرقى درجات التنظيم والنظام وربما تكون هذه هي العبقورية البارزة لهذا العصر، بقي أن نتجه هذه العبقورية في اتجاهات لا تروق لنا لا يعني البتة أن العالم يعيش في حالة من الفوضى العامة. هناك (نظام) يتحكم في هذا العالم، نظام عالمي له (قلب) يتحكم في مسيرته ويتكون من عدد محدود من الدول الغربية (بشقيها الرأسمالي والشيوعي) وفرض سياساته على (الأطراف) وهي بلدان العالم الثالث حيث العالم الاسلامي. ولذى دول القلب ومائل تحكم عديدة بدول الأطراف منها القوة العسكرية من حيث إستخدامها في العدوان المباشر أو التهديد به أو من حيث ربط جيوش دول الأطراف بتصدير السلاح اليها أو منعه عنها. وهناك عوامل القوة الاقتصادية (الصناعة، التكنولوجيا، المال) كوسائل للتحكم والضغط بمسارات التنمية في العالم الثالث. وهناك أخيراً سيطرة دول القلب على وسائل الاعلام والاتصال واحتكار خمس وكالات (عملية) لمصادر الأخبار التي تنشرها صحفنا المحلية، الى السينما ومواد التلفزيون والاعلانات مما يعيد تشكيل الأذواق والآراء والقيم في عالمنا الاسلامي، وفق المشروع الغربي للتنمية والتطور. لقد ذهب (متدى العالم الثالث) في دراسة قيمة له نشرها (مركز دراسات الوحدة العربية) في بيروت وهو يُشخص حالة التنمية التي تعاني منها دول الأطراف الى القول: (إن النظام العالمي يشبه النظام الفلكية، يتوسطه نجم كبير الحجم ومُشعٌ تدور في فلكه الكواكب السيارة بحكم قوانين الجاذبية. ولذلك - وهذا ما يعيننا هنا - ما لم تحاول مجموعات من دول العالم الثالث ان تشكل لنفسها مستقبلاً أكثر استقلالاً، وأقل خضوعاً للاستغلال، فإن مسيرة النظام العالمي - فصلاً عن أشكال التدخل

المباشر أو غير مباشر - ستحدد لها المستقبل الذي يتفوق ومصالح القوى المسيطرة في القلب من النظام العالمي).

● إزاء ذلك يحق لنا ان نسأل ماهي نظرية الحركة الاسلامية وتصورها للخروج من دائرة التبعية هذه؟ وهذا ما نعتقد أنه يشكل الحلقة المفقودة في التصور الاستراتيجي للحركة أي غياب (النظرية المتكاملة) في السياسة الدولية والحرك الاجتماعي وتوزيع الثروة والتعايش مع القوى والأنظمة المتباينة والتي يعجز بها هذا العالم المتحرك القلق المتحول. ان من يتبع ما تنشره الحركة الاسلامية المعاصرة شتى راياتها ومسمياتها يلحظ ان جلّه يتناول نظام القيم - وهو ديدن الخطاب الاسلامي خلال أكثر من نصف قرن - ولكن ما يحتاجه الآن وبشكل ملح هو تحديد نظام للمفاهيم وبدون التحديد العلمي الموضوعي للمفاهيم لا يمكن بلورة النظرية الاسلامية المتكاملة التي نطالب بصوغها. والاسلام - في خلاصته وهيكلته الاساسية - ليس مذهباً فلسفياً أو تياراً ثقافياً، إى هو حركة اجتماعية تستهدف التغيير الاجتماعي نحو الأفضل والأمثل في كل محالات الحياة. بمعنى آخر ان للاسلام وطيفة اجتماعية كبيرة ولذا كان لابد من ايدولوجيا إسلامية أي نظرية اسلامية متكاملة تضع مواصفات التغيير الاجتماعي المطلوب على كافة الصُّعَد في المشروع الإسلامي. إذن ينبغي فرز فريق عمل من الكفاءات الاسلامية التي تزخر بها اطارات العمل الاسلامي للقيام بصوغ تلك الايدولوجيا إذ أن كثيراً ما يؤدي ضباب الرؤية الى هدر في الأرواح والأموال والأوقات.

الحركة الإسلامية في حاجة ماسة الى منطق سياسي شرعي وعصري على صوته تُحلّل الأوضاع والضروب التي يمر بها هذا العالم أي في حاجة أكيدة الى (نظرية) تسترشد بها في تفسير المجتمعات والقوى المحلية والعالمية. وقد

يخلط البعض فيقول أن (الدين الاسلامي) هو نظرية الحركة الاسلامية فماذا المادة بذلك؟ وفي رأيي أن هذا تعبير يُعوزُه الدقة، فالدين أشمل من النظرية وإن كانت النظرية - بمعناها العام - جزء من الدين. أقصد أن الدين من حيث هو حملة من التعاليم والأوامر والنواهي وعبر ذلك لا يزود الحركة الاسلامية بما يمكن أن نسميه بالنظرية، ولكن بالامكان استنباط النظرية التي نقصد من الدين.

النظرية بكلمة أخرى مُضمَّنة في الدين وهي لكي تظهر وتتضح في حاجة الى استنباطها وفصلها عن (النص) وعرضها من حيث هي النظرية الاسلامية لتحليل المجتمع وحركة التاريخ. هذه قضية هامة للغاية لا يدركها إلا قِليل من الناس، وأهميتها تكمن في هذا الضياع الذي تعاني منه الحركة الاسلامية والأحداث من حولها تتلاطم وتُحار في تحليلها وفهمها واستيعابها (لغيباب النظرية)، فتسبى تحليلات وفهومات المدارس الفكرية الأخرى التي قد تكون مدارس لادينية في رؤيتها الاجتماعية والكونية. واستنباط النظرية الاسلامية لتحليل المجتمع وحركة التاريخ من (النص) الديني وفصلها عنه وعرضها وتوضيحها ورصّ وشرح مفاهيمها ومصطلحاتها في بناء فكري مُتناغم ومُوحد، هذه العملية من التطوير في حاجة لجهود جماعية غير بسيطة على الحركة فيها أرى - والله أعلم - أن تُعنى بتنظيمه.

#### (٤) أين التاريخ الرسمي للحركة الاسلامية؟ :

● حُذ مثلاً فصيل من فصائل الحركة الاسلامية المعاصرة كالاخوان المسلمين (تأسس في ١٩٢٨) فرغم مرور ما يربو على الستين عام لهذه الجماعة لا نجد في المكتبة العربية الاسلامية كتاباً واحداً أصدرته الجماعة - من حيث هي جماعة - أي رسمياً وباسمها لا باسم أفراد - يتناول بالتقويم الموضوعي هذه الفترة الطويلة من الزمن والعمل والشرک. حركة بهذا



الاتساع الرمائي والمكاني (للاخوان تنظيمات في معظم الأقطار العربية والاسلامية) أليس من المطلوب أن تقدّم للأمة التي تتحرك في اطارها تفسيراً رسمياً لسلسلة المحن التي مرت بها ولحلقات الإخفاق التي تكررت في تاريخها وصور عن النجاحات التي حققتها ودورها - كما تراه - في حاضر الأمة ومستقبلها وأهدافها الاستراتيجية التي تروم تحقيقها وما هي المراحل التي قطعتها صوب تلك الأهداف وكم بقي من المراحل لكي تصل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وما هي آليات وسبل الانتقال من الأوضاع الراهنة بما تنوء به من مشكلات وتناقضات الى الآفاق الجديدة التي تبشر بها إذ لا قيمة ولا فعالية ولا ايجابية للتصورات والرؤى الاستراتيجية ما دام لا يرافقها وضوح مُوازي للآليات والدروب الانتقالية؟ أليس من المؤسف أن تُغرز قوى سياسية إسلامية محلية ودولية اللجان والمكاتب والأجهزة والأصابع والأراشيف والاختصاصيين لرصد التيار الاسلامي ومدارسه ورموزه وتحركاته وغير ذلك وتنتشر بعض الدراسات الهامة والغنية والقيمة التي بدأ الاسلاميون يقبلون عليها لاشباع جوعتهم لتفسير ما هم فيه، وفي نفس الوقت لا نجد جهداً يبذل من الحركة الاسلامية في هذا الاطار؟ إن كتابة التاريخ الرسمي للحركة الاسلامية الصادر منها وباسمها مهم للغاية في إطار كوادرها وأنصارها وهو مهم للمراقبين المحايدین الموضوعيين الذين يهمهم معرفة الحقائق كما حدثت وتطورت وهو مهم للرد على الافتراءات والأكاذيب التي ينشرها اعداء أي تحرك إسلامي . وهو مهم للعالم أجمع لكي يعرف أن هذه الحركة نخطابه وتناشده وتعرض ما عندها عليه بعلمية وموضوعية وتجرد ودون اعتساف وهو مهم للمستقبل كي لا تقع الأجيال المسلمة القادمة ميا وقعت فيه الحركة الإسلامية من أخطاء سواء على صعيد التجمع أو الفكر أو الحركة .

## (٥) عَيْنٌ عَلَى الْحَاضِرِ وَعَيْنٌ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ :

● العالم اليوم يعيش حالة مستمرة من التغير الواسع النطاق. لناخذ مثلاً حول حاضِر الإنسان العربي ونرصِد التغيرات التي طرأت في محيطه العربي فقط خلال العقدين الأخيرين كما جاء في (التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي). والذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية في أكتوبر ١٩٨٨، ففي العقدين الأخيرين (١٩٦٥ - ١٩٨٥) : تضاعف عدد سكان العالم العربي مرة وازداد حجم المدن ثلاث مرات وارتفع عدد المدارس والجامعات أربع مرات وتضاعف متوسط الدخل مرتين وتضاعف الحجم المطلق للشرائح المتوسطة مرتين وتضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة مرتين وتضاعف عدد أجهزة الراديو عشر مرات وارتفع عدد أجهزة التلفزيون عشرين مرة، وانفجرت في المنطقة أربعة حروب ممتدة وتضاعف عدد المسافرين العرب الى خارج الوطن العربي عشر مرات وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربي للخارج ثلاثين مرة ورادت أرصدة بعض أقطار الوطن العربي في الخارج أربعين مرة. لا شك أن هذه تغيرات كبيرة وعميقة في ساحة عمل الحركة الإسلامية، فكيف انعكس ذلك على برنامج حركتها وتصورها للعمل؟ وهل وظفت هذه التغيرات لصالح مشروعها؟ وهل طورت من أساليب عملها للتناغم مع هذه التغيرات؟ وهل أثرت هذه التغيرات على ترتيب الأولويات وشبكة العلاقات السياسية الشعبية والرسمية؟ وهل انعكست على الخطاب الاجتماعي الذي تحمله الحركة؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير ننظر ونحن تأمل خطورة وأهمية هذه التغيرات البنيوية التي حدثت في المحيط العربي ما بين ١٩٦٥ - ١٩٨٥.

● بطرح هذا الأمر نقطة جوهرية وهي وجوب رصد اتجاهات تلك

التغيرات أي ضرورة استشراف المستقبل واتخاذ كافة الاجراءات للمواءمة معه والاحتياط له والاستعداد لتوظيفه ودراسة البدائل المتاحة في هذا الاطار والمقارنة بينها. لا نعني بالاستشراف تقرير ما سيحدث بالضبط، فذلك خارج عن قدرة الإنسان، لكننا نقصد بالاستشراف رصد التغيرات الحالية وتحديد توجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعسكرية والثقافية وغير ذلك والخروج من كل ذلك بتصور مستقبلي يشتمل على عدة (سيناريوهات) أي مشاهد وتوقعات واحتمالات ودراساتها والنحوظ في ذلك للمواءمة معها وتوظيفها لصالح المشروع العام للحركة الاسلامية: وهذا امر اجزم أن الحركة لا تضعه حتى في آخر سلم أولوياتها وهذه غفرة ينبغي التنبه لها. لقد بدأ العالم الغربي (شقيه الرأسمالي والشيوعي). . تدارس مواقفه ومواقفه وتكويناته وتشكيلاته ونظمه واقتصاداته وأولوياته وفنونه وآدابه وموارده الشرية والمادية واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والثقافية وعمليات صنع القرار في حكوماته؛ يفعل ذلك وهو في قمة سطوته وسيطرته المادية والثقافية والمكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم أجمع وذلك في محاولة منه لاستشراف المستقبل والاحتياط له. لقد بلغ الأمر أقصاه لدى غورباتشوف في كتابه القيم «بيرسترويكا» (عملية إعادة البناء) فأقرأ له إن شئت التالي:

«وجد أنفسنا أمام المفارقات، فمن ناحية حل مجتمعنا وينجاح، قضايا تأمين فرص العمل وقدم الضمانات الاجتماعية الأساسية، ومن ناحية ثانية لم نتمكن من تحسين ظروف المسكن وتأمين الموارد الغذائية كما وكيفاً وكذلك تنظيم عمل وسائط النقل وفق المستوى المطلوب وتحسين الخدمات الطبية والتعليمية».

«أخذ ينشأ وضع غير معقول. انتاج ضخم من الفولاذ والمواد الخام والطاقة والوقود لا مثيل له في العالم، وفي الوقت ذاته نقص في هذه المواد

سبب التهديد وقصور الاستخدام. لدينا أكبر عدد من الأطباء وأسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف مواطن ومع ذلك نعاني نواقص خطيرة وتدني في مستوى العناية الصحية. وصواريخنا تشق طريقها بدقة متناهية نحو مذنب هالي وتسرع لموعده مع كوكب الزهرة، ولكن رغم هذا النصر للمكر اهدسي والعلمي فإننا نلاحظ تخلفاً واضحاً في استخدام المتجزات لعلمية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية».

«إن عرص الواقع (خالياً من المشاكل) قد ارتد الى نحر أصحابه ونشأت هوة بين القول والعمل ساهمت في تكريس السلبية الاجتماعية وعدم الايمان بالشعارات المطروحة. ومن الطبيعي أن تهتز الثقة في وضع كهذا بكل ما يقال من فوق المنابر وعلى صفحات الجرائد والكتب المدرسية، وبدأ الانهيار في الأخلاق الاجتماعية والانهيار في أحاسيس التضامن العظيمة فيما بين الناس، تلك الأحاسيس التي أرساها زمن الثورة البطولي وسنوات الخطط الخمسية الأولى والحرب الوطنية وفترة الانبعاث فيما بعد الحرب. وارتفع تعاطي الكحول والمخدرات والجريمة، كما ازداد تغلغل الأنماط «لثقافية الهابطة» الغريبة عن المجتمع السوفيتي والتي تركز الابتذال والذوق الرضيع والحواء الروحي».

«أما الاهتمام الحقيقي بالناس، شروط حياتهم وعملهم، بمزاجهم الاجتماعي، فغالباً ما كان يتم استبداله بالنفاق السياسي وبالتوزيع الجماعي للمكافآت والألقاب والجوائز. وتراكت حالة عامة من التفاضلي، وتدني مستوى حث الجماهير والانضباط والشعور بالمسؤولية. وقد حاولوا التستر على ذلك كله عن طريق تنظيم الاحتفالات الامتعراضية وتكرار المناسبات البيوبيلية سواء في المركز أم في النواحي. وشيئاً فشيئاً اتسعت الفجوة بين عالم الحقائق اليومية وعالم الازدهار الامتعراضي. ولم يكن بمقدور

العديد من المنظمات المحلية أن تحافظ على مواقعها المبدئية وإن تخوض نصلاً حازماً ضد الظواهر السلبية وحد استياعة الأشياء والتسرب المتبادلة وإضعاف النظام . وتكررت حالات انتهاك مبدأ المساواة بين أعضاء الحزب واستثنى من دائرة الرقابة والتقد العديد من الشيوعيين الذين يحتلون مراكز قيادية ، الأمر الذي أدى الى إخفاقات في العمل ومخالفات خطيرة . انتهى .

(٦) تجاوز العتبة الحزبية :

● جليبي مرة أخرى وأخرى :

ومن كوارث العمل الاسلامي وارتداده وانقلاب نشاطه هو الفكر الحزبي ، فعندما يكسب تنظيم ما عضواً يدين بالطاعة ولا يناقش ويتابع الأوامر فهذا يعتبر متممياً والعكس بالعكس ، وكان من نتائج هذه الطريقة التربوية أنه خرج جيل أو مجموعة كبيرة من الشباب تنتظر الأوامر فقط وبذلك حرمت من ميزة الابداع والحركة الذاتية ، والإبداع هو سر تفوق الدعوات . وعلى العكس خسرت بعض التنظيمات أهم عناصرها وأنشطتها وأكثرها ابداعاً ، بل والأدهى انها عندما لم تستطع تسخير هذه الإمكانيات فإن هذه الطاقات عندما لا تمشي في مساراتها الصحيحة وتستهلك ، تقع في صراعات داخلية ، لأن الطاقة لا بد لها من تصريف فإن لم يكن بمحور ذي اتجاه داخل التنظيم الى خارجه فليكن معكوماً الى داخله ؟ ولقد عانت بعض التنظيمات الاسلامية في الفترة الأخيرة من تبديد الطاقة هذه . (ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

● وإن الانسان في الاجواء الحزبية يعمل في بعض الظروف ضد قناعاته ، وهذا ما صرح به رجل بارز في اتجاه اسلامي حيث اعترف بأنه يعمل ضد قناعاته لأنه ان لم يفعل ذلك فسوف يتهم بالحياة ؟ فإذا حلت الكارثة بعد ذلك كان مشجب المهازل جاهزاً ، سبحانه وتعالى عما يصفنون ،

ما هو الجواب؟ انهم بدلوا جهدهم، ولكن إرادة الله كانت شيئاً آخر، أما أنهم أخطأوا فلا كما حصل مع المؤذن الذي ذهب الى الجامع متأخراً والناس راجعون في صلاة الصبح فلما مثل عن سبب تأخيره قال أنا لم أتأخر، ولكن الشمس أشرقت اليوم باكراً، أي أن افتراض حصول تغيرات كونية عظيمة خلاف سنة الله اسهل علينا من مراجعة أنفسنا. من جملة الأمثلة الجديرة بالتسجيل في موضوع الفكرة المجردة والمجسدة هي اللعبة التي أجراها بعض الأذكىاء مع بعض الشبيبة المتحمسين لفكر سيد قطب والمتعصبين ضد فكر مالك بن نبي حيث قام بذكر فكرة هي لمالك نسبها لسيد فاستحسنها الشباب، فلما فعل العكس انكروا، فما أعاد كل فكرة إلى محلها شعروا بشيء من الحرج والأسف» (ص ٢٤٦).

«إن تسلح الحزبي بآراء محددة يجعله يقاوم الى اللحظة الأخيرة في التمسك بها، ونظراً لأن حلقات التدريس الداخلية عمدت الى تكريس وتعميق هذه الآراء من وجهة نظر واحدة كان هدفها تثبيت وتعميق هذه الآراء والدفاع عنها، ومحاولة اصعاف ما يخالفها، فان عقلية الحزبي تشكلت ذات الحياء واحد وليس من طبيعة العقل المقارن. ولذا فإن الحزبي يميل - بفعل تكوينه النفسي - الى الاجتماع برفاقه السيكولوجيين بمعنى رفاق نفس المدرسة، واذا حصل ان اجتمع بأناس يخالفونه الرأي فهو معزول عنهم بحاجز نفسي قبل كل شيء، فاذا بدأ البحث كان مضطرباً شاقاً واذا تطور الى وضع نزاع كان استقصاء. لذا كان جو اللقاء بين مجامله وتحضيه وقت. ويترتب على هذا نتيجة فإما ان يبقى الحزبي عنصراً تنفيذياً لا يفكر كثيراً، أو أن يقع في دوامة الاجترار والتراجع، أو التوقف عن النشاط وترك الحزب وظيفاً أي بحكم الواقع وليس الاعلان الرسمي، أو أن يتطور فينجاوز العتبة الحزبية إما من خلال تطوير الحزب أو ترك الحزب الى بعد جديد خاصة فيما يتعلق بأصحاب الدراسات الانسانية. وفي الساحة الفكرية - مجتمع

الاسان بالعديد من أصحاب الاقلام الذين كانوا في سوابقهم عناصر حزبية تجاوزت العتبة الحزبية». (ص ٢٤٧ - ٢٤٨).

هذه الفقرات من جلبي لا تعني اطلاقاً أننا ضد تشكيل الاحزاب فالاحزاب ممكن ان تقوم بوظائف ايجابية كبيرة تخدم الجماهير شرط ان تتوفر البيئة السياسية الصحيحة لذلك. ما نحن ضده ان يتحول الانتهاء للحزب المجاهداً عقلياً في التفكير لدى المتسمي، فلا ينظر للظواهر السياسية والاجتماعية الا بمنظار الحزب ولا يرى الا ما يراه الحزب وأن داخل الحزب مقدس وخارج الحزب مذنس وهذا ما حصل في التنظيمات الاسلامية الحزبية وهو يعيق تقدم الحركة الاسلامية والعمل الاسلامي ويشوه الدعوة الاسلامية من حيث هي دعوه انسانية رحبة. لقد كان من المتصور عقلاً وشرعاً ان يصبح «التنظيم» (الحزب) وسيلة من وسائل الدعوة الاسلامية، لكن من الملاحظ ان «التنظيم» اصبح - من حيث هو فكره غاية وهدفاً وإن تحول - لبعض الظروف الذاتية والموضوعية - الى معيق للدعوة، هذا ما حدث وهذا ما ننادي بمراجعته.

## (٧) تجاوز الصراع مع السلطة:

● ثمة خلط واضح في صفوف الحركة الاسلامية بين مفهوم «المعارضة» للسلطة ومفهوم «الصراع» مع السلطة وربما على السلطة. ان بعض النظم السياسية تتقبل ظاهراً المعارضة لها لكنها لا يتوقع منها ان تقبل ان تتحول المعارضة الى طرف ينافسها على السلطة. عدد كبير من الأنظمة السياسية بدأ يتفهم مشروعية الحركة المطالبة للمعارضة، وبدأ يواكبها ويسترضيها بطريقة أو أخرى، وفي هذا لاشك تقدم جيد وحسن. ولكن ليس من المتوقع ان يتقبل اي نظام تحول المعارضة الى فريق منافس على السلطة يبغيها ويحاول ان يقتنصها، ذلك ما ينبغي ان يتوضح في صفوف

الحركة الاسلامية، ومن يتبع تاريخ العمل العام الذي تمارسه الحركة الاسلامية انصاصة يجد أنه يتركز في بعدين اساسيين: البعد الخيري والبعد السياسي. في الأول ثمة تركيز مشروع على استنهاض الخيرية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي عبر المناشدة المستمرة لآخراج الزكوات والصدقات وكفالة اليتيم وغير ذلك من أوجه الخير، وقد تمكنت الحركة من خلال ذلك على تنمية حضورها الاجتماعي وتطوير اتصالاتها بالجمهور (مع غياب النظرية العلمية الموضوعية في هذا المجال). اما في البعد السياسي فلم ترفق مثل التوفيق الذي حالفها في البعد الاول وذلك نظراً لغياب الرؤية السياسية الواضحة وللدليل النظري الذي تسترشد به. فمن الواضح في هذا المجال استعدادها الغريزي للمصادم مع الفرقاء السياسيين وضعفها في مقاومة الاستدراج للمعارك السياسية الجانبية التي أكلت منذ ١٩٤٥ معظم طاقاتها الحركية. أضف الى ذلك الاستخفاف التام الذي تبديه تجاه (الأخر) في الساحة والجهل الواضح بموازين القوى الفعلية وسيطرة الخطباء في صياغة لعقل العام للحركة عوضاً عن الموجهين المكرّين.

كل هذه العوامل تساعد في حشر الحركة في زاوية الصراع مع السلطة وهو صراع لم تحصد منه الحركة سوى المر والعلقم. لابد من مراجعة كافة المقولات الفكرية والتخريجات النظرية التي تناولت هذا الموضوع في كتب وكراسات الحركة في اتجاه حل هذه المعضلة حلاً يوفّر عن الحركة مزيداً من الهدر في الدماء والأرواح، حلاً يفتح امام الحركة إمكانيات التحرك السياسي السلمي ضمن معادلات الممكن ودون القفز لعوالم المستحيل مطلوب شيء من التواضع في هذا المجال على صعيد الطموح وشيء من الوعي بالذات المرتكز على أرضيه من العلمية والموضوعية والواقعية.



● برأى أن مجرد وجود المسلم المعاصر - في حد ذاته - في هذا العالم المادي المتلاطم يُعبر دون شك عن حالة الوعي للقضية الاسلامية . واستمرار المسلم المعاصر ونجاحه في هذا العالم - رغم المعوقات الجسيمة الذي تعترضه - لا شك رهن بحالة الوعي هذه . وحتى يستمر الوعي لا بد أن يعمل المسلم المعاصر على تكاملية رؤيته الفكرية وتحسينها من الثغرات . من هنا صار لزماً على الاختصاصيين في العلوم الانسانية من الاسلاميين صياغة رؤية فكرية موحدة يستطيع المسلم المعاصر أن يسترشد بها نظرياً ليفسر الأحداث من حوله . وينبغي أن تكون هذه الرؤية الفكرية مبنية على أساسين ضروريين : أولهما أن تنبثق من دراسة مستمرة للمجتمع بتطوراتهِ المتلاحقة وهذا يؤدي دون شك الى ارتباط وثيق بقضية الجمهور وتحسس جيد لنبضه ، وثانيهما أن تتولد هذه الرؤية الفكرية من خلال التلازم مع التطور العملي للقضية الاسلامية وسياقها الاجتماعي والسياسي وليس بمعزل عن ذلك . يقول هيرمان كان في كتابه القيم الذي نشره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت بعنوان (العالم بعد مائتي عام) التالي :

«إن رسم صورة مُقنعة لمستقبل عملي ومنشود أمر في غاية الأهمية لروح معنوية عالية ودينامية في العمل واجماع في الرأي وضمان بوجه عام لمساعدة دولايب المجتمع على الدوران في هدوء وسلاسة» انتهى .

وهذا ما أقصد ، هو رسم صورة - للمسلم المعاصر - مُقنعة للمستقبل وعملية حفاظاً على روحه المعنوية وديناميته العملية لمساعدته على الحراك الاجتماعي في هدوء وسلاسة . والعالم اليوم يعيش في حالة من الضوضاء ويضج بالحركة الفكرية : المناقشة وتمحيص المفاهيم وسبرها ووضع البرامج وصياغتها وتشخيص القضايا وتحليلها التي تتطلب جهداً فكرياً منظماً . ولا

يستطيع المسلم المعاصر أن يحقق نجاحاً في هذا المعترك الفكري والحضاري بمغزل عن هموم وقضايا ذلك المعترك، فهو لا يتحرك في فراغ ولا يتجه الى فراغ، ولذا ليس أمام المسلم المعاصر إلا أن يتناغم مع هذه الحركة الفكرية التي يضح بها العالم المعاصر. وليس التناغم معناه التبعية الثقافية والفكرية لما هو شائع ومكرور بين الناس من ثقافات وأفكار، ولكن المقصود هو القبول بالمزاحة الفكرية والتعددية الثقافية وحركة الحجة والبرهان والحوار. في هذا السياق أجد أن الحركة الاسلامية - سفينة المسلم المعاصر في هذا الخصم المتلاطم - في حاجة أكيدة للتوجيه الفكري السليم أكثر من الخطابة إذ ليس من شك في أن للتوجيه الفكري مناخه وآفاقه وهو مناخ وأفق يختلف شكلاً ومضموناً عن أفق ومناخ التوجيه الخطابي الذي كثيراً ما يتعرض له المسلم المعاصر اليوم. من هنا على الحركة الاسلامية أن تعي الحد الفاصل بين الفكر والخطابة وتقدر حاجتها للمُوجِّه الفكري قبل الخطيب. التوجيه الفكري يُركّز على البناء العقلي بينما التوجيه الخطابي يُركّز على البناء العاطفي ويشط في مُناشدة العاطفة ويستحضر لها لوازمها الدرامية. التوجيه الفكري يتعامل مع المصطلحات والمفاهيم والمناهج بينما الخطيب يتعامل مع الروايات والوقائع والتاريخ في إطار من العاطفية المشبوهة. التوجيه الفكري يذّر بذره على مهل وفي دأب ومثابرة، أما التوجيه الخطابي فيُعْبِي ويستجيش ويباشد ويُعرّض في سخوبة وحرارة وعجَلَة. غير أن بلرة التوجيه الفكري أدوم أثراً وأمضى سلاحاً من عبوة التوجيه الخطابي (زماناً ومكاناً). إن حاجة الحركة الاسلامية لصف من الموجهين الفكريين أكثر إلحاحاً من هذا الكم الهائل من الخطباء. مطلوب الاهتمام باعداد المُوجِّه الفكري لأنه الحارس الأمين للجيّه الايديولوجية التي تتحصن بها الحركة.

(٩) إشكالية التنظيم : كالميت أمام الغاسل.

● أصبح «التنظيم» من حيث هو إدارة بشرية علم يُدرس في الجامعات

والمعاهد العليا. وصارت اليوم والمسألة التنظيمية تحتل مكانة بارزة في علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والأحلاف والأحزاب والنقابات والجيش وجماعات الضغط (بأنواعها) والدول. وصار لهذه المسألة خبراؤها ومؤرخوها ومهندسوها، وذلك لأن (النظم واللوائح) التي تحكم مسار أي تنظيم من أي نوع تنبئ وتفصح عن مستواه واتجاهه وحيويته. فالنظم واللوائح هي التي تحدد أهداف ووسائل التنظيم وشروط العضوية (الحقوق والواجبات) وتسلسل الهيئات الإدارية في التنظيم المعني وشكل العلاقة بينها: كيف تجتمع ومتى وكيف تتخذ القرارات ومن يلزم وكيف يلغى القرار ومن هي الجهة التي تلغيه... الخ؟

● والمشكلة الأولى في «التنظيم الاسلامي» أن النظم الأساسية واللوائح الإدارية تعامل وكأنها سر من الأسرار للقاعدة العريضة من أعضاء التنظيم الاسلامي ربما تقضي العمر كله «في الصف» دون أن تطلع على النظام الأساسي الذي يحكمها مجرد إطلاع، دع عنك مناقشته أو مراجعته أو اقتراح التعديلات عليه. والمفترض - وهذا من حق كل أعضاء التنظيم أي تنظيم إسلامي كان أم غيره - أن يطبع النظام الأساسي واللوائح الإدارية في كراسة صغيرة وتُعطى نسخة لكل فرد ينضم لإطارات الحركة، لكي يكون الأعضاء على بينة من أمرهم وعلى دراية بتوجهات وغايات وآليات ووسائل ودروب السفينة التي تحملهم. لقد تأثرت كل إطارات الحركة الاسلامية في العالم بالظروف الاستثنائية التي عايشتها جماعة الاحواء المسلمين في مصر والسرية التي أحاطت بها في ظروف المحنة خلال الفترة الناصرية، وإذا كانت السرية مبررة في تلك الفترة بالدات - وإن كانت هذه المسألة محل نقاش أيضاً - فهي غير مبررة في الأقطار العربية التي لم تضطهد حكوماتها الاتجاه الاسلامي، بل إن بعض الحكومات العربية تتيح للتنظيمات الاسلامية ما لا يتيحها لغيرها فعلام السرية إذن؟

● والمشكلة الثانية في «التنظيم الاسلامي» هذا التداخل الخطير والملاحظ بين الدين وأمره ونهيه من جهة والتنظيم كإدارة بشرية وأمره ونهيه من جهة أخرى، بحيث أن الحد الفاصل بين الدين كأمر رباني والتنظيم كأمر بشري لم يعد واضحاً بالنسبة للقاعدة العريضة من الأتباع وهذا أمر ينبغي توضيحه اختلاط هذا الأمر أضفى على التنظيم (وهو جهد بشري محض) اللبوس الديني بحيث يشعر العضو بـ(الإثم) لو خالف أمراً تنظيمياً أو اعترض عليه خاصة مع وجود بعض (رجال العلم الشرعي) الذين يُستخرجهم التنظيم في الدفاع عن تأويلاته وتخريجاته. ومن الملاحظ أيضاً أن الاجتهادات الشرعية والعلمية التي لا تُسائر الخط العام لقيادة التنظيم الاسلامي تُقمع وتعرض لكثير من التشويه والتشكيك في أدبيات الحركة الاسلامية.

● والمشكلة الثالثة في «التنظيم الاسلامي» أنه يطالب أعضائه بتأدية واجباتهم تجاهه دون أن يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم عليه. خذ مثلاً «النظام العام للاخوان المسلمين» المعمول به حالياً والصادر في ٩ شوال ١٣٠٢ هـ الموافق ٢٩ تموز ١٩٨٢ والذي أثبتناه في ملاحق هذا الكتاب وتأمل مواد الباب الثالث الذي يُغطي العضوية وشروطها؛ ويُلاحظ أن منطوق المواد كلها تؤكد على واجبات العضو: ابتداء بعهد البيعة (مادة ٤) مروراً بدفع الاشتراك. المالي (مادة ٥) وصولاً الى الاجراءات الجزائية الذي يتخذها التنظيم في حق العضو الذي يقصر في واجباته بما فيها الفصل (مادة ٦) دون أن نجد مادة تُعطي الحق للعضو في التظلم ودون أن نحدد مادة أخرى الجهة التي يتظلم اليها العضو. هذه الثغرة الخطيرة في «النظام العام للاخوان المسلمين» فتح الباب على مصراعيه أمام القيادة لفصل وإعفاء وتجميد عناصر كثيرة اختلفت معها في شأن من شؤون الجماعة. ولقد خسرت جماعة الاخوان أعداداً كبيرة من أعضائها النابيين المؤسسين جراء خلل النظام

العام» من المؤسسات العدلية التي تكبح إسامة استعمال القيادة لسلطانها. والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف يحق لجماعة من الجماعات أن تطالب الحكومات العربية والاسلامية بتحقيق العدالة والحرية لمجتمعاتها وهي تُحارب ذلك في صفوفها؟

● هذه بعض الثغرات البارزة في مساق الحركة الاسلامية رأينا أن نُنبّه لها نظراً لآثارها السلبية الكبيرة على صورة وجدوى وأداء ومصداقية العمل الإسلامي الذي تقوم به . ولقد تطرقت الأوراق المنشورة في هذا الكتاب لبعض المهتمين بشأن الحركة الاسلامية - كل حسب رؤيته ومنظوره ودون إلزام للآخرين أو اتفاق بينهم - لبعض هذه الثغرات عسى أن يكون في ذلك فائدة وتبصير وتنوير لمن يعينهم الأمر . والله نسأل أن بوقفنا لرؤية الحق والالتزام به والموت عليه . آمين .

د. هيد الله فهد النفيسي

الكويت ١٩٨٩/١/١

# استراتيجية علمية للتيار الاسلامي

للدكتور . . توفيق محمد الشاوي

## د. توفيق الشاوي

- تاريخ الميلاد ١٥/١٠/١٩١٨ محافظة دمياط - مصر.
- دكتوراه الدولة في الحقوق من جامعة باريس عام ١٩٤٩.
- حاليا محام أمام محكمة النقض المصرية.
- رئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٧٦.
- ألف عنه كتب في التشريع الجنائي باللغتين العربية والفرنسية.
- ساهم في نشاط الحركات الوطنية في أقطار شمال افريقيا قبل استقلالها.
- ساهم بنشاط في تأسيس البنوك الاسلامية بالحدودة ومصر والسودان.
- أنشأ الاتحاد العالمي للمدارس العربية الاسلامية المولوية.

## استراتيجية علمية للتيار الاسلامي

ان لصحوة الاسلامية الحالية هي أهم ثمرة حققتها الحركات الاسلامية وغذاها الفكر الاسلامي الذي قاد نهضتها في العصر الحديث، وفي نظرنا أن الفكر والعلم هو الذي نستطيع به الحركات الاسلامية أن تضمن نمو الصحوة الاسلامية واستمرارها وتحقيق أهدافها المستقبلية.

والأهداف المستقبلية في نظرنا تختلف عن الأهداف التي حققها لفكر الاسلامي في المرحلة الماضية...

لقد تميزت المرحلة الماضية في بدايه نهضتنا بأن مجتمعاتنا ومجتمعات العلم الثالث بصفة عامة استيقظت فوجدت أن الشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية قد فرضت هيمنتها على العلم وعلى أقاليمه وقاراته جميعا (بما فيها العالم الاسلامي والعالم الثالث) نتيجة ما وصت اليه من تفوق في مجال القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والصناعية والتقدم العلمي والثقافي..

لقد كان «رد الفعل» الذي سيطر على كثير من المفكرين وعامة أبناء العالم الثالث هو وجوب «أن يلحقوا» بالعالم المتقدم لكي يصلوا الى ما وصل اليه من تقدم وحضارة وتفوق، وقد أدى هذا الى تمكين الدول المتقدمة من استخدام نفوذها الثقافي والسياسي لايجاد أعوان وعملاء مضايين بمركب النقص واستغلوهم لايهام شعوبنا الناهضة بأن عجزهم عن اللحاق بالشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية ناتج عن الخصائص والمقومات الأصلية التي تميزها عنها فلا بد أن تتخل شعوبنا عن أصالتها ومقوماتها وتقير

التبعية والاندماج في المجتمعات الأوروبية رغم أنها تستعبدتها وتستغل ثرواتها وتستذل شعوبها .

لمقاومة هذه العقدة النفسية بذل الفكر الاسلامي مجهودا كبيرا في الدفاع عن مقوماتها العقيدية والتاريخية وأصالتها الاسلامية لكي يبرهن على أنها لا تقل عما توصل اليه الغرب في تطوره في العصر الحديث، بل انها تماثل ما لديه من نظريات ونظم أو لا تبعد عنها على الأقل . . .

ان كثيرا من الدراسات والكتابات التي قدمها فقهاؤنا وعلمائنا ومفكرونا وزعمائنا كانت تدور حول ابراز عناصر التماثل والتشابه (أو التقارب على الأقل) بين مبادئنا الاسلامية الاصلية والمبادئ التي قامت عليها الحضارة الغربية الأوروبية والأمريكية المعاصرة<sup>(١)</sup>.

وهذا المجهود الذي بذله فلاسفتنا ومفكرونا كان يعطى ضمنا للعالم الاسلامي ولشريعته ونظمها فضلا غير منازع فيه على المدنية الأوروبية لأنها سبقتها الى تلك المبادئ وأن الحضارة الأوروبية قد اقتبست منها هذه المبادئ واستفادت منها أكثر مما استفادت منها شعوبنا نفسها . .

لكن المرحلة القادمة في مستقبل الصحوة الاسلامية سوف تقدم للعالم وجها جديدا للفكر الاسلامي يعرض فيه المبادئ الاسلامية الاصلية التي يحتاج اليها العالم كله لمواجهة الأخطار المحيطة به والتي يعترف بها جميع زعماء العالم ومفكروه وفلاسفته . .

ان العالم اليوم يمر بمرحلة من الخوف والقلق على مستقبله لأنه يقامي من عدة آفات تقوده الى الفناء الكامل اذا لم يعالج العوامل التي سببت هذه الأخطار المحيطة به . .

والخطر الأول : الذي يواجهه العالم هو سيطرة المذاهب التوسعية الانانية المادية في الدول المتقدمة التي استطاعت أن تملك من أسباب الدمار



وأسلحة الفناء ما يكفي لتدمير العالم اذا بقيت لها الهيمنة على مصائر العالم ومستقبل شعوبه .

في نظرنا أن خطورة هيمنة هذه الدول المتقدمة ناتجة عن المذاهب والنظم الأوروبية ذات الجذور الوثنية التي قامت عليها الفلسفات اليونانية والحضارة الرومانية، وورثت منها النظم الأوروبية ما نسميه الآن «سيادة الدولة وسلطانها المطلقة» التي لا حدود لها . . .

في اعتقادنا أن الشريعة الاسلامية هي وحدها التي يمكن أن تقدم للعالم استراتيجية علمية تحرره من هذه الفلسفات الوثنية والمذاهب المادية والنظم الاستقلالية التي يبيت عليها وما ترتب عليها من هيمنة للدول التوسعية الاستعمارية وطفغياتها وتهديدها لمصير البشرية بأسلحة الدمار الجماعي والابادة للانسانية ذاتها . . .

اننا نرى أن المرحلة القادمة للفكر الاسلامي (اضافة الى ما قدمه الفكر في المرحلة السابقة) ستحتاج الى مجهود كبير لاستنباط المبادئ الاسلامية الاصيلية وعرضها على العالم على أساس أنه هو ونظمه المعاصرة والانسانية كلها في حاجة اليها لمقاومة الأخطار والأفات التي تهدد مستقبل الانسانية . .

وسوف نعرض بعض المبادئ الاسلامية الاصيلية في نظام المجتمع والحكم التي يمكن للفكر الاسلامي أن يقدمها للعالم ليثبت أن لديه هو مفاتيح مستقبل أمن العالم وسلامته وتقدمه الذي تهدده هيمنة الدول التوسعية التي تتحكم في شعوبها وتستغل الشعوب الأخرى كذلك . .

وقد يعترض علينا كثيرون بأن واقعنا الحاضر لا يؤيد القول بفاعلية هذه المبادئ التي يقدمها لنا الاسلام ونعتبرها من أصوله فيما يتعلق بنظم المجتمع والحكم - ولا شك أن استعراض تاريخنا السياسي والفكري يشهد بأننا ابتعدنا كثيرا عن هذه المبادئ الاصيلية وتحلينا عنها وأن ذلك هو الذي

أدى الى تخلفنا الذى مكن الاستعمار من السيطرة علينا عسكريا وفكريا وثقافيا وأن ما حصلنا عليه فى الماضى من تقدم وحضارة كان بسبب التزامنا بهذه المبادئ وأن تخلفنا نتج عن تعطيل بعض المبادئ أو تخلفنا عنها .



صحيح أننا قد عطلنا مبدأ الشورى فى ميدان الحكم بعد عهد الخلفاء الراشدين، ولكنهبقى حرا فى نطاق الفقه والاجتهاد - بالإضافة الى أربعة مبادئ أساسية أخرى كانت محترمة وناقذة فى جميع عصور الخلافة الزاهرة وهى التى مكنت أمتنا من أن تبني أكبر حضارة عالمية فى تلك العصور خلال أربعة عشر قرنا :

هذه المبادئ الأربعة أولها : وحدة الأمة والدولة الإسلامية ،  
وثانيها : سيادة الشريعة وهيمنتها وثالثا : استقلال الفقه والعلم عن الدولة ، وأخيرا : استقلال الأمة العربية ودولها عن السيطرة الأجنبية والنقوذ الأجنبية .

منذ بدأت السيطرة الاستعمارية استطاع الاستعمار أن يوجد له عملاء فى ميدان التشريع والثقافة والسياسة والحكم يساعونه فى القضاء على هذه المبادئ التى كانت أساس الاستقلال التشريعى والعلمى وحصن الحضارة الإسلامية خلال أربعة عشر قرنا .

لقد عمل البعض لترويح الفكرة الاستعمارية القائلة بأن الحل الوحيد للخروج من حالة لتخلف هو التخلي عن جميع المبادئ الإسلامية والتنكر لها من أجل الاندماج فى الثقافة الأحنينية والمجتمعات الأوروبية ، وتبنى نظمها ومبادئها وأفكرها (بغيرها وشرها ، حلوها ومرها ، ما استحب منها وما يكره ، كما قال أحد كتابهم) " بعبارة أخرى أن مركب النقص لدى

بعض مفكريا وقادتنا اسُخدم لادخال شعورنا في دائرة التبعية والاندماج في المجتمعات المعادية لنا والتكر لمبادئنا الاصلية

\*\*\*

لكن مقاومة للمفكرين ودعاة النهضة الاسلامية قد منح في وقف تيار دعوة «التغريب» فقوى التيار الشعبى الذى جعل المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية هدفا للكفاح الشعبى مما اضطر بعض الحكومات للتجاوب مع هذا التيار واعلان التزامها بتطبيق الشريعة الاسلامية سواء جاء هذا الاعلان جديا منيّا على الافتتاح ، أم كان مجرد اجراء سياسى للتهدئة أو لكسب الوقت أو للحصول على تأييد شعبى لأهداف أخرى، وكان ذلك ثمرة الصحوّة الاسلامية المعاصرة . .

ان القاعدة الشعبية للصحوّة الاسلامية أوسع بكثير من القواعد التى تقوم عليها الحركات الاسلامية المتعددة والمختلفة، وهى بلا شك كانت ثمرة الدعوة التى قام بها المعكرون الاسلاميون والحركات الاسلامية معا، وأكثر من ذلك فانها كانت ثمرة التضحيات التى بذلها الاسلاميون الذين صمدوا في وجه كل أساليب الاضطهاد والقمع التى سلطت عليهم من بعض الأنظمة والحكومات والقوى الأجنبية التى تشجع هذا الاضطهاد وتجعله في بعض الأحيان شرطا لتعاونها مع بعض الدول والحكومات المختلفة، ذلك أن أعدائنا أيقنوا بأن العقيدة الاسلامية والشريعة الاسلامية كانت وما زالت وسوف تبقى دائما ينبوع الذى يغذى الانجاء الشعبى لمقاومة السيطرة الأجنبية الاستعمارية في الماضى والقوى العالمية التوسعية في الحاضر والمستقبل . .

وعلىنا الآن أن نفكر في مستقبل هذه الصحوّة وأن نخطط لذلك على اساس علمى :

ان دور العلماء والمفكرين المعاصرين متمم للدور الذي قدم به أسلافهم في الماضي وهو تزويد القوى الاسلامية والتيار الشعبي المؤيد لها بالخطط الاستراتيجية العلمية لتمكين الصحوحة الحاضرة من أن تواصل مسيرتها وتقوم بدورها العلمى لالصالح شعوبنا فقط وانما لصالح الشعوب في العالم، ونأمل أن يكون هذا البحث أحد الروافد التي تغذى هذه الخطط المستقبلية..

إذا أردنا أن نستخلص من مقارنة أوضاعنا الحاضرة بما وضعه فقهاؤنا من أصول قامت عليها حضارتنا وثقافتنا في الماضي، فإننا سنجد أن هذه الأصول في مجال النظام الاجتماعي والسياسي يمكن تركيزها في خمسة مبادئ أهمها استمرار الالتزام. مبدأ الشورى الحرة في الاجتهاد والفقه (خلافًا للشائع في كتابات المعاصرين الذين يقولون أن الشورى قد عطلت بعد عهد الخلفاء الراشدين) - فإننا يجب أن نلاحظ أن الاستبداد السياسي لم يعطل بقاء مبدأ الشورى حراً وسائداً في مجال الفقه والاجتهاد طوال العصور التي بقيت فيها دولة الخلافة - وأنه لم يعطل في هذا المجال الا في عصورنا الحديثة، الى جانب تعطيل المبادئ الأولية الأخرى.

ان تاريخنا يشهد بأن تعطيل مبدأ الشورى في الحكم الذي وقع بعد نهاية عهد الراشدين كان في نظرنا أول العوامل التي أبعدت المجتمع الاسلامي عن الالتزام بالشريعة ومبادئها - وظهرت عنه عوامل أخرى عديدة أدت الى ما أصاب مجتمعتنا من ابتعاد عن الالتزام بمبادئ الشريعة، مما أدى الى تخلفه وفساده الذي كان من أهم الأسباب التي مكنت أعدائه من احراز انتصارات عديدة، كان أهمها انتصارهم في الحرب الكبرى الأولى على الدولة العثمانية الذي أدى الى انهيارها وتحليلها عن «الخلافة» وعن الوحدة

الإسلامية وتبعنها في هذا التدخل الدول الوطنية التي نشأت في الأفطار العربية والإسلامية على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة.

هذا الانحراف عن الشورى (رغم خطورته) كان محصورا في تعطيل تطبيق الشورى في نظم الحكم - فلم تعطل الشورى في الفقه والتشريع بسبب التزام السلاطين (الذين استولوا على الحكم بالقوة) بالخضوع لأحكام الشريعة والالتزام بتطبيقها (فيما عدا مبدأ البيعة الحرة كأساس لولاية الحكم) باعتبارها التشريع الوحيد الذي يسود في العالم الإسلامي كله ويمنحه بذلك وحدة ثقافية وفكرية وقانونية استمرت طوال أربعة عشر قرنا من تاريخنا. . .

وإذا كان الفقه واجه بعض الضغوط التي مارسها الحكم والسلاطين في عهود الخلافة منذ عهد الأمويين فإن أئمة الفقه قاوموا هذه الضغوط فلم يترتب عليها تغيير في المبادئ الأساسية التي يمتاز بها الإسلام في مجال التشريع (لا الحكم) والتي بقيت سائدة في فقها بل وفي مجتمعا كذلك - وهذه المبادئ هي :

(١) استمرار مبدأ الشورى والحوار الحر في الفقه والاجتهاد معمولا به (رغم تعطيل الشورى في مجال اختيار الحكام ومحاسبتهم) وبقي الاجتهاد الفردي حرا - كما بقيت المشاورات في مجال لعلم والفقه حرة بعيدة عن تدخل الحكام الى أقصى حد ممكن، وقد نجح فقهاؤنا في ذلك بسبب التزامهم بمبدأ الابتعاد عن الحكام والاستقلال عن ذوى السلطان مهما كلفهم ذلك من مصاعب ومتاعب واضطهادات، وهذا هو ما يسمى في العصر الحديث بمبدأ الفصل بين السلطات..

(٢) مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية (فيما عدا مبدأ البيعة الحرة وخضوع الحكام لرقابة الأمة وأهل الحل والعقد وتمنع هؤلاء بالحرية الكاملة في محاسبة الحكام

ووقف اعتدائهم على الأفراد الذى عطله حكام القوة والسيطرة الذين خرجوا عن الالتزام بمبدأ الشورى التى فرضها الاسلام .

(٣) مبدأ استقلال الشريعة والفقه عن الدولة وعدم تمكن الحكام منها تكن سطوتهم من التدخل فى التشريع لتغيير أحكام الشريعة أو «تطويرها» وبقيت الشريعة هى الملاذ الأخير للجماهير يستنجسون بها لتوقف طغيان الحكام فى حالات كثيرة مما اضطر سلاطين القوة الى اعلان التزامهم بالشريعة واحترامهم لها من الناحية النظرية، وان كانوا قد عطلوها عملا فيما يخص مبدأ الشورى كأساس لولاية الحكم .

(٤) مبدأ وحدة الأمة الاسلامية (فى الاجماع)<sup>(١)</sup> - ووحدة الدولة فى الحكم - مما زودنا بقدرة كبيرة على الاكتفاء الذاتى فى النواحي الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دعم مبدأ استقلال الأمة الاسلامية ودولها ازاء القوى الأجنبية طوال عصور «الخلافة» .

(٥) مبدأ استقلال الأمة الاسلامية فى دار الاسلام وعدم خضوعها لسيطرة أجنبية أو نفوذ أجنبى والتزامها باقامة دولة عظمى موحدة دافعت عن امبراطوريتها خلال قرون طويلة - ضمنت للشعوب الاسلامية عزتها وذاتيتها الحصارية وتفوقها فى جميع مبادئ العلم والثقافة .

لقد شهد العالم الاسلامى فترة تحلف فى أواخر عهد الدولة العثمانية - لكن بدأت الصحوة الاسلامية فى الميدان الفكرى على يد روادها منذ عهد جمال الدين ومحمد عبده والكواكبي - قبل انهيار دولة الخلافة - بل كانت فى كثير من الأحيان تأخذ صورة نقد لها ومطالبة باصلاحها بعلاج العيب الأكبر المروث - وهو تعطيل الشورى ومقاومة الاستبداد فى السلطة والحكم . ولم يكن ذلك يعنى بأى حال من الأحوال التخلي عن المبادئ الأساسية الأخرى

التي دافع عنها الفقه الاسلامي طوال عصور لتاريخ حتى بقيت سائدة في مجتمعنا خلال جميع العصور التي بقيت فيها دولتنا مستقلة موحدة - وأهمها المبادئ الخمسة التي ذكرناها .

لكن العزو العسكري لكثير من أقطارنا وما تبعه من سيطرة استعمارية قد عزل دُعاة التيار الاصلاحى الاسلامى عن مراكز القيادة السياسية والفكرية معا - وعطل ثمر الصحوة الاسلامية في ميادين الفكر والعلم والثقافة - وانشغل قادتها وتلاميذهم بصورة أكبر بالدعوة للمقاومة الجهادية والسياسية للاحتلال والسيطرة الاستعمارية - وكانوا هم وتلاميذهم رواد الكفاح الوطنى ضد الاستعمار فترة طويلة في كثير من أقطارنا - ويكفى أن نذكر منهم الأمير عبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطابي والمنوسيين وعلى رأسهم عمر المختار والحاج أمين الحسيني، والمهدي في السودان وأمثالهم وسار على نهجهم رواد الحركات الاسلامية الحديثة مثل المودودي وحسن البنا وسيد قطب . . الخ .

لكن القوى الاستعمارية استطاعت الالتفاف حول قوى المقاومة الاسلامية في كثير من أقطارنا فأدخلت فرقا من عملائها لتحتل ميادين الصحافة والثقافة والتعليم «العصرى» ومكنتها من ترويج مبادئ وأفكار تلائم سياستها<sup>٥٠</sup> وتمكنت من اخضاع مجتمعنا لنوع من الاستعمار الفكرى والثقافى - يدعم سيطرتها السياسية، ويكون دعامة لنفوذها بدلا من الاحتلال العسكرى - لذى زادت تكاليفه وحسائره بسبب المقاومة الاسلامية «الوطنية» وكفاح شعوب ضد الحكم الأجنبى الذى كان أساسه المبدأ لاسلامى الذى فرصته شريعتنا وهو عدم جواز قبول حكم غير المسلمين لبلد اسلامى .

ان واقعنا الحاضر يمكن وصفه بأننا استطعنا التخلص من الاحتلال

الأجنبي في أغلب أقطارنا - مع استمراره في أقاليم معينة مثل فلسطين وكشمير وأرتيريا، وأمثالها - لكن مجتمعتنا مازال يقاسي سيطرة الاستعمار الفكري الذي لا بد من مقاومته - والذي تتصدى له الصحوة الإسلامية المعاصرة .

وقبل أن نستعرض مساوئ الاستعمار الثقافي والتشريعي الذي بدأنا في مقاومته والتصدي له - يجب أن نلاحظ مايلي :-

أ - ان واقعنا في العصر الحاضر لم يعالج عيوب الماضي (الموروثة) التي أضرنا اليها فيما يتعلق بحرية الأمة في اختيار حكماها ومحاسبتهم والاشراف عليهم بواسطة ممثليها - ولا داعي للافاضة في ذلك فان كل مسلم عليه ان يحكم نفسه على مدى ما يتمتع به جماهير شعبه من حرية في تطبيق الشورى في مجال الحكم - أي أننا لم نستطع إلى الآن معالجة الانحراف الذي ورثناه من عهود التخلف (الناسي) عن استيلاء الحكام على السلطة بالقوة والغلب) السابقة على الاحتلال العسكري الأجنبي والغزو الثقافي الاستعماري .

ب - وأسوأ من ذلك أننا لم نكتف بإستمرار تعطيل الشورى في الحكم بل أن واقعنا قد أضاف الى ذلك أننا نحلينا عن المبادئ (الأربعة الأخرى) التي احتفظت بها أمتنا وبقيت سائدة وناقذة فيما يتعلق بالتشريع خلال أربعة عشر قرناً، وتمتعت بها شعوبنا حتى في أشد عصور التخلف قبل انهيار الدولة العثمانية - ويكفي أن نستعرض موقف مجتمعاتنا منها لنرى كيف كن تعطيلها سبباً في تدهور أحوالنا في «العصر الحديث» .

١ - لقد عطلنا مفعول الشورى . في الاجماع وحرية الاجتهاد في الفقه - رغم أن علماءنا وفقهاءنا قد استطاعوا أن يدافعوا عنه قروبا طويلة وقاموا بمحاولات السلاطين والحكام المستبدين للتدخل فيه . صحيح أنه كان قد



أصيب شلل نصفي نتيجة قفل باب الاجتهاد - لكن الاجتهاد في الدول الوطنية الحديثة فقد معناه وأثره وفاعليته سبب استغناء حكامنا عن تطبيق الشريعة وتحليلهم عن الالتزام بها و«تحررهم» من سيادتها عليهم وعلى مجتمعاتهم بحجة اقامة دولة حديثة - ذات تشريع «عصري» أدى إلى سيطرة الحكم الشمولي الذي يضربون فيه معارضيتهم وشعوبهم بالقوانين الوضعية الظالمة «العصرية».

٢ - تعطيل مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها في المجتمع ، لأن الدول الوطنية أو القومية المتعددة التي قامت على أنقاض الدول الإسلامية الموحدة قد تخلت معظمها عن تطبيق الشريعة الإسلامية واستعارت قوانين وضعية مستوردة من الدول الأجنبية ، ولم يكن هذا التخلي اختياريا بل إنها كانت من ضمن التركة الاستعمارية التي سبقت الاستقلال في الدول التي كانت خاضعة لاحتلال أجنبي ، وجاراتها التي قلدها وسارت على نهجها - وبذلك تعطل تطبيق الشريعة وسيادتها من حيث المبدأ (وإن كانت بقيت سائدة في حدود معينة استثنائية) وكان هذا التعطيل لصالح الاستعمار في أول الأمر إذ أن الحكم الأجنبي لم يكن يريد أن يلتزم بالخضوع لشريعتنا (لأن أول مبادئها عدم جواز الخضوع له) - فادخل الاستعمار معه الفكرة الأوروبية التي تعتبر القانون من صنع الدولة لتحل القوانين الوضعية التي تصنعها الدولة التي تسيطر عليها بجيوشها وسيطرتها الاستعمارية بدلا من الشريعة التي ترفض مبدأ السيطرة الأجنبية ففقدنا بذلك مبدأ سيادة الشريعة بل وسيادة القانون وسيادة شعونا وأمتنا في كثير من أوطانها.

٣ - زوال استقلال الشريعة عن الدولة إذ لم يعد له معنى طالما أن تطبيقها قد عطل<sup>(١)</sup> - فحسبنا بذلك مبدأ آخر من أهم مبادئ الشريعة وهو مبدأ

استقلال التشريع عن الدولة - وهو مبدأ سيكون له أهمية كبرى في مستقبل العالم لو تمسكنا به وقدمناه للعالم بثقة واعتزاز.

٤ - لقد حسرنا الوحدة الشاملة لدار الاسلام لأن القوى الأجنبية التي فرضت سيطرتها على بلادنا اقتسمت هذه الأقطار فيما بينها وتعمدت تمزيقها - وفرضت علينا التجزئة التي فصلت كل قطر من أقطارنا عن جيرانه وشركائه - وإذا كانت الحركات الوطنية قد قاومت السيطرة الأجنبية فإن هذه المقاومة كانت في إطار «وطني» في حدود القطر الذي تمثله لكن أساسها ومنع قوتها كانت في العقيدة والعزة الإسلامية.

٥ - لقد حصلت بعض أقطارنا على استقلالها في حدود أفليم وطني صغير لا يستطيع مقاومة النفوذ الأجنبي - والسيطرة التي تفرضها الدول الكبرى الوسعية والاستعمارية، وحاول الاستعمار وعملاؤه إيهامنا بأن الاستقلال «الوطني» يغنينا عن الوحدة الشاملة - لكن الفكر الإسلامي تصدى لهذه الخطط الاستعمارية وبدأت الدعوة بلوحدة كمرحلة تالية للاستقلال لكي يكون استقلالاً كاملاً لدار الاسلام كلها - وقد حاول البعض الدعوة للقومية العربية ليكون الاستقلال في نطاق الأقطار العربية وحدها - لكن الوحدة الإسلامية الشاملة مازالت شعار الحركات الإسلامية التي تجاوزت مرحلة الوطنية والقومية معاً، وتعتبرها من المطالب المستقبلية التي لم تدخل بعد في نطاق مطالب الحكومات أو الأحزاب الوطنية أو القومية.

- كان أول ما حصرناه بسبب انهيار وحدتنا هو سيديتنا الكاملة - ففي عهد الخلافة كنا نشكروهم استبداد حكامنا المسلمين - وما زلنا حتى الآن نعيب عليهم الانحراف عن مبدأ الشورى - لكنهم مقابل ذلك دافعوا عن استقلالنا واستقلالهم وصدوا الهجمات المتتالية للدول الاستعمارية على

شواطئنا وأقطارنا المختلفة ونجحوا في ذلك في أحيان كثيرة - لكن هذا الحال تبدل بعد الحرب العالمية الأولى اذ احتل المستعمرون جميع أقطارنا واحد بعد الآخر، وسلبوا شعوبنا حريتها واستعزلوا ثرواتها.

نحن لا ندعي أن حكام الماضي لا يتحملون مسؤولية مانتج عن أخطائهم من تخلف مجتمعاتنا وعجزنا عن مقاومة العدوان الذي نتج عن هذا التخلف - ولكن ما نريد أن نقوله الآن أننا وجدنا أنفسنا بعد انهيار دولة الخلافة نواجه سيطرة أجنبية على أكثر أقطارنا حرمتنا من استقلالنا وسيادتنا في بلادنا التي أصبحت مجزأة ومفصلة بعضها عن بعض - وفي أغلب الأحيان كان حكامها مختلفين ومتنازعين ومتخاصمين - مما أثر على العلاقات بين شعوبنا.

صحيح أن شعوبنا قاومت العدوان الاستعماري - وما زالت تواجهه - لكننا حتى الآن لا نستطيع أن نعتبر أن جميع أقطارنا قد تحررت من السيطرة الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة - أو أنها قد حققت استقلالها «الوطني» بعد أن حرمت من وحدتها.

فضلا عن ذلك عطلنا مبدأ استقلال الشريعة وسيادتها على الدولة وتخلينا عن مبدأ الشورى في الاجماع وحرية الاستنباط في الفقه كما أوضحنا سابقاً .

إذا كنا قد حرصنا على بيان المبادئ الأساسية التي أدى واقعنا المعاصر الى تجاهلها وانحرافنا عنها - فذلك لأن هذه المبادئ هي في نظرنا مفاتيح الاتجاهات المستقبلية التي يبحث عنها العالم اليوم بعد أن فشلت محاولاته وتجاربه في تحصين المجتمعات من خطر الاستبداد الشمولي الذي انتشر في كثير من الدول، وخاصة في أقاليم العالم الثالث

ان طغيان الحكام في كثير من دول العلم المتقدمة والمتخلفة يرجع سببه

الأول الى تضخم سلطة الدولة وتغولها واهدارها لحقوق الأفراد وحررياتهم وهذا ناتج عن اعطائها سلطة مطلقة في التشريع الوضعي اعتماداً على النظريات الأوروبية التي تبنت فكرة أن القانون هو إرادة الدولة . هذه الفكرة تجعل الكلام عن سيادة القانون مجرد محاولة للمحد من سلطة الموظفين العاملين بالدولة لكنه لا يجد من سلطة الدولة ذاتها ومن يسيطرون عليها ويتكلمون باسمها (بالحق أو بالباطل) لأن أمامهم باباً واسعاً هو تغيير القوانين والدساتير والغازها واصدار النصوص التي تسمح لهم بكل ما تريد تحت ستار زائف من الشعارات الكاذبة الزائفة .

ان الشريعة حررتنا - وهي قادرة اذا تمسكتنا بها أن تحرر العالم كله من هذا المبدأ الأوروبي (والذي أدخله علينا الاحتلال الأجنبي ثم الاستعمار الفكري الذي نتج عنه) لأن سيادة الشريعة وطابعها الإلهي تقيم سدا منيعا يوقف تغول الدولة وتضخم سلطاتها (عن طريق استعمال التشريع سلاحا للتضييق على حريات الأفراد والجماعات ولتقييد حقوق الانسان) .

ان مبدأ سيادة الشريعة وهيمنتها على المجتمع وعلى الدولة يكمله المبدأ الثاني وهو استقلال التشريع عن الدولة - والمبدأ الثالث وهو «الاجماع» كمصدر لفقهاء الذي يعطي سلطة التشريع للأمة وأفرادها - من المجتهدين ولعلماء لا للدولة . .

أما مبدأ الوحدة الإسلامية فهو دعامة لسلطان الأمة مكلماً كانت الأمة كبيرة زاد وزنها وقوي سلطانها إن وحدة الأمة في عصرنا الذي فرضت علينا فيه تجزئة الدول وتعسدها تساعدنا على مقاومة ضعف الدول ذات السيادة المحدودة في نطاق جزء ضئيل من دار الاسلام أو العالم الإسلامي الذي تعيش فيه الأمة الإسلامية الموحدة) وتطبيق الشريعة يستلزم وحدة الأمة في الاجماع، وفي نطاق الاجتهاد ولذلك يجب علينا أن يكون للأمة الكبيرة

الموحدة بعض الاختصاصات في نطاق التشريع والحكم عن طريق وجود منظمات دولية أو مجامع علمية تمثلها.

ثم ان استقلال الأمة بشريعها عن الدولة أو لدول الوطنية التي تحكمها يساعد تلك الدولة (أو الدول) على مقاومة ضغوط القوى الأجنبية التوسعية التي تستعمل ضد كل دولة من دولنا وتجعلها مضطرة لارضائها لكن الأمة الكبيرة تستعصي على تلك الضغوط ولا تخضع للنفوذ الأجنبي بسهولة. كما تخضع الاقطار الصغيرة وحكوماتها في حدودها «الوطنية».

هذه هي صورة نظرية لواقعنا كما نراه في مرآة الفقه ومبادئه. لكن هذه الصورة قد تعرضت لتشويه أكثر بما أقحم علينا من أنكار مسمومة وشعارات زائفة مستوردة تحل محل مبادئ الأصالة وتبعدنا عن الاعتزاز بشخصيتنا التاريخية التي تميزت بالاستقلال والعزة والاعتماد على الذات، أهم هذه الأفكار المستوردة أعطاء الدولة سيادة مطلقة وعدم خضوعها لأحكام الشريعة، وعدم استقلال التشريع عنها واعتبار القانون الوضعي من صنعها وتعبيرها عن إرادتها - وإحلاله محل الشريعة ذات المصادر السماوية

كانت المهمة الأولى لهذه الأفكار المستوردة هي أن تشغل المكان الذي كانت تشغله المبادئ الأصيلة التي نعتز بها - وبذلك تحول دون الدعوة للعمل بها بزعم انها دعوة للرجعية والجمود والتخلف وعهود الظلام . . وما إلى ذلك مما يكرره مروجو التبعية الفكرية ودعاة الذبيبة والاندماج في ركاب العدو الذي تركت جيوشه العسكرية قواعدنا في بلادنا بعد أن أطمأن فلاسفته وأعوانه الى أنه ترك لنا أفكارا مسمومة يلتقطها تجار المخلفات الاستعمارية لكي يكسبوا من ورائها مالا وجاها ونفوذا وسلطانا. أو ليتخذوا من هذه التجارة وسيلة لمشاركة القوى الأجنبية المستفيدة منها في الغنائم التي يحصلون عليها من استغلالهم لثرواتنا وسيطرتهم على بلادنا.

إن بعض هذه الأفكار المسمومة قد أصبحت «موضة» عصر النهضة الحديثة - لتي يتبارى ذو الفؤد والسلطان في التماهي بها وترويجها بل يفرضونها على أطفالنا وأحبالنا الصاعدة لتحل محل مادتنا الأصلية لكي تقتلع من عقولنا ونفوسنا كل سبب يدفعنا الى ثقتنا بانفسنا أو اعتزازنا بشخصيتنا التاريخية ومقوماتها ومادتها الأصلية .

إن الحقيقة لتي يجارها أعداؤنا وعملاؤهم هي أن مبادئ الشريعة التي أشرنا اليها هي مفتاح التطور والتقدم في مستقبل ومستقبل العالم كله وأن اعمالها وتنفيذها هو ضمانة لشعوبنا وللفقه الدستوري في العالم الحديث الذي يبحث عن علاج لمشاكل النظم الدستورية المعاصرة ونحرفاتها التي يشكو منها العالم في جميع قاراته وأقاليمه .

إن الصحوة الاسلامية سوف تدخل الآن مرحلة جديدة تقدم فيها المبادئ التي تتميز بها الشريعة الاسلامية عن النظريات والنظم المعاصرة التي نحتاج الى التزود من شريعتنا بالمبادئ التي ستسود في المستقبل لأنها تقدم العلاج الذي يبحث عنه العالم لحماية المجتمعات من الطغیان الشمولي المني على احتكار الدولة لسلطة التشريع الى جانب سلطة السفيذ وإعتبارها القوانين لوضعية حقا من حقوقها المستمدة من سيادتها) . .

إننا بذلك نحبط المحاولات التي بدأها عملاء الاستعمار الفكري والعزو الثقافي الذي يعطي النظريات الأوروبية المستوردة قداسة باعتبارها تمثل افكر العصري أو العالمي أو التقدمي وهي صفات يقصدون بها طمس معالم الفكر الاسلامي والقضاء عليها وابعادها عن المجتمع بحجة أنها في نظرهم من آثار الماضي فلا تتمتع بصفات المعاصرة أو الحداثة أو التقدم التي تحنكرها في نظرهم الأفكار التي يصدرها لنا العرب والتي يبني بعضهم لنفسه

مركز قوة من الثقافة أو الاعلام أو الاقتصاد أو السياسة بانثروبيج لها ويعتبر أنها بعيدة عن كل ما يحالفها هو من آثار الماضي الذي لا مجال له في عصرنا .

ان من يروجون للأفكار المستوردة هم أقلية من الطوائف المحدودة التي مكنتها الواقع الاستعماري والنفوذ الأجنبي الناتج عنه في ميادين السياسة والثقافة من الحصول على مغانم ومناصب لا يستحقونها، فهم يتمتعون بمراكز القوة والنفوذ في المجتمع باعتبارهم يمثلون النفوذ الفكري والثقافي والسياسي الأجنبي الذي مارل له الدور الأول في بقاء كثير من النظم وكثير من الحكومات في بعض أقطارنا، اهم فعلا سعداء لأهم يستعلون المبادئ المستوردة للحصول على مغانم شخصية على حساب مصالح شعوبهم وأمتهم، بل وعلى حساب تقدم العلم والفكر وتصوره في المستقبل .

ان الصحوة الاسلامية الحالية انما هي دليل على فشل هؤلاء العملاء في عاقلهم لفرض الأفكار المستوردة وهدفها أن تبدأ حركة التطور الدستوري في المستقبل على أساس المبادئ المشار إليها التي نصخرها ونعتز بشريعتنا لأنها سبقت جميع النظريات الأوروبية والأجنبية في تقديم العلاج الضروري لاجراجنا من الأوصاع التي تشكو منها شعوبنا ويشكو منها العالم كله نتيجة تضخم سلطة الدولة وتغولها واستبدادها بحريات الفرد وحقوق الإنسان .

ان المروجين للأفكار الاستعمارية والمستعبدين منها من أبناء شعوبنا ليسوا الا حاملي الميكروب أو ناقلي العدوى - لكن موطن الداء الحقيقي ومنبت الخطر هو ما يواجهه العالم من سيطرة القوى الكبرى التي تستغل شعوب لعالم وتعمل كل ما تستطيع لقاء سيطرتها واستغلالها - وهي تفرض ارادتها على المستوى الدولي عن طريق ما تسميه «مظمات عالمية» تتخذها مجرد وسيلة لفرص سياستها على دول العالم وحكوماته وتعاديها وتحاصرها وتقضي عليها اذا خرجت عن سيطرتها وتمردت على نفوذها .

ثم انها تعامل الدول والحكومات القائمة في جميع قارات العالم على أنها مجرد أدوات لتنفيذ خططها كما هو الحال في نظرها الى المنظمات الدولية العالمية<sup>(٣)</sup>.

وما دامت الدول الوطنية والمنظمات الدولية في نظر تلك القوى الاستعمارية العالمية هي الأداة التي تستعملها لتنفيذ القرارات التي تريد تنفيذها (وتعطيل القرارات التي لا ترغب في صدورها أو في تنفيذها بعد صدورها) فان ذلك يستلزم أن تبقى هذه الدول هي صاحبة السلطة المطلقة على شعوبها، وأن تكون قادرة على فرض ماتريد من خطط وقرارات على تلك الشعوب بواسطة قوانين «وضعية» حتى تنفذ للدول الكبرى ما تفرضه عليها بواسطة هيمنتها العالمية أو بواسطة المنظمات العالمية التي تسيطر عليها.

ان فكرة الدولة صاحبة السلطة المطلقة في التشريع كما هي في التنفيذ والمال والاقتصاد هي في الأصل فكرة استعمارية من حيث غايتها وهدفها ومن حيث المنيع وما زالت كذلك حتى اليوم - ومستظل كذلك طالما كانت هناك قوة كبرى تريد تسيير شعوب العالم كله وفق هواها ومخططاتها وما تعتقد أنه مصالحها العليا - لأن الدول الصغيرة وحكوماتها وقوانينها الوضعية ستبقى هي الأداة التي يمكن لها بها أن تفرض ارادتها على شعوبها دون حاجة للاتجاه الى الاحتلال العسكري<sup>(٤)</sup>.

ان فكرة حق الدولة في اصدار قوانين وضعية، انما بدأت في كثير من بلادها على يد المستعمرين أنفسهم الذين احتلوا هذه الأقطار أو كانوا يخططون لاحتلالها، ولم يكونوا راغبين في أن تبقى سلطة الحكومات (التي يفرضونها على شعوب) سلطة محدودة في نطاق تنفيذ الشريعة ولا أن تبقى تلك الشريعة مهيمنة على المجتمع ومستقلة عن الحكام الذين نستطيع القوى الأجنبية توجيههم والضغط عليهم - ان السياسة الاستعمارية لا يمكن أن



تفرض الا بواسطة قوانين وضعية يصدرونها لنا هم او يفرضون وضعها على الحكومات الخاضعة لهم او التي يجب أن تكون خاضعة لهم .

ان منطلق السياسة الاستعمارية نفسه يستلزم أن تكون الحكومات الخاضعة لارادة المستعمر ذات سلطة مطلقة لا تتقيد بشريعة لا يعرفونها ولا يريدون أن يعترفوا بها ولا يريدون أن يكون سلطانها فوق سلطانهم أو فوق سلطان حكام يمكنهم أن يفرضوهم علينا أو يفرضوا عليهم ما يريدون في البلاد التي تخضع لفوذهم بطريق مباشر أو غير مباشر - ان لهم مصلحة في أن يبقى كل حاكم علي في بلادنا مطلق السلطة قادرا على أن يفرض علينا ما يفرضونه عليه ، انهم بذلك يفرضون بواسطته علينا اردتهم عن طريق سيطرتهم الكاملة عليه وسيطرته الكاملة علينا وكلاهما لا يريدون أن يكون محدودا أو مقيدا بحدود شريعتنا وأصولها .

ان من يتأمل أوضاع العالم في الوقت الحاضر تنكشف له هذه الحقيقة وهي أن قوى السيطرة العالمية هي التي تفرض على الدول الصغيرة التي تريد استغلالها حكومات مطلقة السلطة وعلى حد تعبيرهم «تملك أن تفرض على الشعوب قرارات لا ترضى بها تلك الشعوب» ، هذه هي الحقيقة الثابتة رغم كل تمويه - ولا يتجاهل هذه الحقيقة الا السذج والمتفعون الذين لديهم الاعتماد للعمل لصالح أي حكم سواء كان حكما أجنبيا أو وطنيا وسواء كان عادلا أو ظالما لأن هدفهم هو الانتفاع والسير في ركاب الحكام وتزويدهم بأساليب التمويه لخداع شعوبهم وتضليلها ، ليس فقط عن طريق القهر والكبت والعنف وانما أيضا عن طريق التضليل الاعلامي والتمويه الثقافي والتزييف الفكري .

ان حاجة الدول الأجنبية الى اطلاق سلطة الحكومات في أقطارنا المختلفة هو السبب الحقيقي الذي يدفعها الى اتخاذ جميع الأساليب المشروعة

وغير المشروعة (بما فيها الاعتيالات والانقلابات) لمنع هيمنة الشريعة في بلادنا.

ان معركتنا من أجل تطبيق الشريعة وسيادتها هو أكبر مساهمة لنا لإقامة مستقبل العالم على أساس تقييد سلطة الحكومات والدول وحصرها في نطاق تنفيذ الشريعة الالهية ومبادئها ومنعها تنفيذ ماتمليه عليها القوى العالمية التوسعية من قرارات واجراءات تخالف مبادئنا وشريعتنا وارادتنا، ولا يكون ذلك الا بنزع سلاح القانون الوضعي من يد الحكام والدول.

ان بعض حكاما وقادتنا يعتقدون ان لهم مصلحة شخصية أو رسمية في تعطيل تطبيق الشريعة لأهم لا يعرفونها أو لأنها تقيد سلطانهم أو تخرمهم من «حرية» اصدار لقوانين التي يريدونها - وهؤلاء يجب أن يعلموا أن مصلحة القوى الأجنبية في «تحرير» القوانين الوضعية من سيادة الشريعة وهيمنتها أكبر بكثير من مصالحهم الذاتية، وأنا عندما نطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية لا نقصد معارضتهم الا لأن الشريعة هي سلاحنا لنقاوم السيطرة العالمية للقوى الاستغلالية والاستعمارية التي تستفيد من موقفهم، والتي لا ترضى باستقلال شريعتنا عنهم لأن ذلك معناه أنهم لا يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم في حالة التزام الشعوب بها واعتقدوا أن ذلك يخالف مبادئ الشريعة وأصولها

أما نحن فاننا ندعو الى مافره الاسلام من أن السيادة للشريعة ومصادرها الالهية المستقلة عن الدولة تمام، والواقع أن مبدأ سيادة الشريعة واستقلالها هو الاتجاه المستقبلي الذي يتجه نحوه العالم تحت اسم «سيادة القانون»، لكن لاقيمة لها في العمل اذا لم يكملها استقلال الشريعة (القانون) عن الدولة بحيث تكون هاك جهة مستقلة عن الدولة هي التي تملك سلطة التقين بصفة أساسية.

قد يقول قائل أن الدول الكبرى المتقدمة تمارس سلطة التشريع في بلادها، ولكن يرد على ذلك بأنها تسير في هذا الاتجاه، ففي النظام الأمريكي لا تملك الدولة سلطة التشريع، وإنما يملكها «لكونجرس» الأمريكي، لكنه مع ذلك يتفقد بالدستور الذي تحرسه المحكمة العليا - أنها أكثر منا لأن اعترافاً بمبدأ لتفرقة بين الأمة والدولة، ثم أنهم يسيرون نحو مبدأ استقلال سلطة التشريع (مع بقائه وصعباً أو بقاءه صادراً من إحدى سلطات الدولة) ويكفي أن يذكر النظام الرئاسي في الولايات المتحدة حيث الهبة التشريعية مستقلة تماماً عن «الإدارة» التي يمثلها «الرئيس» بل إنها هي التي تهيمن على الشؤون الهامة للأمة، ويؤكد ذلك أنهم لا يستعملون كلمة «الدولة» إطلاقاً في الإشارة إلى الولايات المتحدة كلها وإنما يصفونها بأنها «الاتحاد» أما الدولة فهي ما سميته بالعربية «الولايات STATES»<sup>(١)</sup>

إن سلطة التشريع في «الولايات المتحدة» ليست للولايات (الدول) المتحدة - ولا لإدارة الاتحاد (التي يمثلها الرئيس)، بل للكونجرس الذي يضم مثلي الشعب ومثلي الولايات (الاثنين وخمسين)، ويملك سلطة التشريع كاملة.

معنى ذلك أن أكر الاتحادات في العالم وهو (الاتحاد الأمريكي) قد أوجد هيئة متميزة تتمتع بقدر من الاستقلال لتدرس سلطة التشريع<sup>(٢)</sup> فلا تملك إدارة الاتحاد ودولة (الولايات) مثلاً سلطة وضع القوانين الاتحادية، والفرق بين ما وصل إليه هذا النظام الرئاسي الأمريكي وبين ما وصل إليه فقهاؤنا ما يأتي:-

الأول أن الكونجرس الأمريكي مطلق السلطة في التشريع، غير مفيد بشريعة سماوية وعقيدة دينية (علماني لا ديني) أما إذا وجدت هيئة إسلامية تتولى التشريع مستقلة (عن الحكومات والدول)، فإن هذه الهيئة تكون

سلطانها مقيدة بالمصادر الشرعية، بمعنى أنها تلتزم بالمبادئ الأساسية في الكتاب والسنة، وبذلك يكون للشعب الحق بما فيه العلماء والمجاهدون في مراقبتها ومحاسبتها ووقف طغيانها.

الثاني الذين يتولون استنباط الأحكام في الإسلام هم علماء ومخبراء وفقهاء أي أن المجلس التشريعي في الإسلام أعضاؤه لابد أن يكونوا على قدر كاف من الفقه والعلم أو الخبرة في التخصصات العلمية والاجتماعية المكملة للفقه، فلا يكفي أن يتم انتخابهم من الولايات ومن الشعب بل يجب توفر قدر من الكفاءة العلمية (الاجتهاد) في الفقه والدستور.

الثالث ان هذه الهيئة علمية بحتة، ولا تمارس سلطات سياسية ("). ان العالم كله انما يقف أمام مشكلة كبرى هي إيجاد مصدر للقانون يكون أعلى من الدولة - وقد حل الإسلام هذه المشكلة بتقرير أن مصدر التشريع هو الخالق سبحانه وتعالى - وارادته متحصلة في الكتاب والسنة، والعلم والفقه هو المترجم والمفسر لها والمستنطق للأحكام منها - وبهذا سبق الإسلام النظم والنظريات الحديثة الى إيجاد أساس إلهي وسماوي وعقدي لتقييد سلطة الهيئة التي تستببط التشريع (سواء كانت إحدى سلطات الدولة أو مستقلة عنها)، وفضلا عن ذلك فإن هذه الهيئة لها طابع علمي وفقهي ولا تملك سلطات سياسية مما يجعل فصل السلطات في شريعتنا أقوى منه في أي نظام عصري في العالم كله..

ان الدول الكبرى ذاتها متجهة جديدا الى التفرقة بين حقوق الأمم وسلطة الدول ومعترفة بمبدأ التوسع في حقوق الأمم والتضييق في سلطة الدول (")، ومما يؤسف له أنها لا تسمح للدول الصغيرة أن تسير في هذا الاتجاه لأنها تريد أن تبقى الدول الصغيرة لعبة في يدها تحركها بواسطة حكام لا حدود لسلطانهم.

اننا وجميع الدول الصغيرة المتخلفة نسير في اتجاه عكسي للتيار العالمي نحو توسيع سلطان الأمة وحقوقها ويزداد هذا الاتجاه الرجعي وضوحا كلما كان الحاكم مغتصبا ولا ثقة له في أمته ولا تثق أمته فيه ، فهو يستعين بفرقة من الفلاسفة الذين يقيمون له «وثنية الدولة»<sup>(١)</sup> التي تملك كل شيء وتستطيع أن تعمل كل شيء بالقانون الوضعي الذي لا يلتزم بشريعة سماوية .

لابد من وقف هذا المد الرجعي نحو التوسع في سلطات الدولة باحترامنا المبدأ الاسلامي الاصيل وهو تقيد سلطة التشريع للدولة وإيجاد هيئة مستقلة تمارس هذه الولاية ممثلة للأمة في صورة هيئة اتحادية أو منظمة اسلامية تكون وحدها مختصة بشئون التشريع والعنف - بطريق الاجماع أو الاجتهاد على أساس المصادر الالهية للشريعة الاسلامية - ولا يكون للدولة اختصاص في هذا المجال .

ان النظريات الأوروبية بدأت في بيئة وثنية وكان منطق هذه البيئة ان تكون السلطة المطلقة بشرية وانسانية وقد اكتفوا بأن اعطوها للعامة (أي اغلبية الأمة أو الشعب) - ويرغم هذه البداية الوثنية الا أهم سائرون يخطئ عملية جدية نحو الفصل بين سلطة التشريع وسلطة الحكم كما بينا - ومن واجبا أن ساعدتهم في ذلك ونسبفهم اليه التزاما بمبادئ شريعتنا التي يجب أن تتمتع باستقلال كامل عن الدول .

لقد زودتنا عقيدة الاسلام بالبداية الصحيحة التي تفرض علينا في جميع الظروف والأحوال ألا نعترف بالسلطة المطلقة لأي جهة إنسانية لأن السلطة المطلقة أي السيادة الكاملة لا يملكها الا الله وحده ، وهذا هو المبدأ الذي يجب أن نقدمه للعالم على أنه مفتاح التطور الدستوري في المستقبل - وان كان بعض كتابنا يتنكرون له بحجة انه من مخلفات «الماضي» .

وتطبيقا لهذا المدأ فن فقهنا (في الماضي الذي يشهرون به) نجح في ابعاد الحكام عن التشريع وانفقه واخضاعهم للشرعية (سواء كانت مستمدة من مصادر اھية أو مصادر اجتهادية) لكن الاستعمار أدخل علينا النظريات الأوروبية (العصرية في نظرهم) ذات الجذور الوثنية وانتلانا بها لمصلحته رغم تعارضها مع مبادئنا - ومما يؤسف له أن بعض من تسمم بالمكر الأوروبي ما زال يواصل الدفاع عن هذه المبادئ المستوردة ذات الأصول الوثنية حتى أن بعضهم يهاجم مبادئ شريعتنا الالهية بل أن منهم من يتنقد الطابع الالهي للشرعية مسايرة للفكر الأوروبي (الذي يطلق سلطان الدول بحجة ممارسة السيادة) وهذه المسايرة ليست نتيجة فكر أو بحث وإنما هي نتيجة مرض نفسي ومركب نقص يصور للمصايين به أن كل ما عند أعدائهم هو أفضل بحجة أنه أحدث أو أنه عصري .

ان فكرة العصرية و«الحداثة» التي يسبها بعضهم لكل مايستوردونه من افكار أجنبية إنما تعني في نظر دعائها وجوب التشبه بأعدائنا وكل ما يجلبوه لنا من نماذج وفلسفات وأفكار ونظريات اجتماعية ذات أصول وثنية» .

ان هؤلاء لا يريدون منا ان نختار بين ما نأخذ وما نترك من المستوردات الفكرية التي يروجونها بل يتركون أعدائنا المسيطرين علينا ليكونوا هم الذين يختارون ما يجلبونه لنا - وهم يختارون لنا نظرياتهم في العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع» وما يتصل بها مما يذيب شخصيتنا ويبعدنا عن اصولنا ويصرفنا عن التباهي بأعجادها التاريخية حتى لا نفكر في الاعتزاز بما قبل عهد الاحتلال بحجة أنه من مخلفات العصور الوسطى التي كانت في تاريخ أوروبا عهود ظلام - متجاهلين أن ظلام أوروبا في القرون الوسطى كان يقابله في عالمنا الاسلامي اكبر حضارة شهدها العالم في تلك المنطقة - فضلا عن أنه كان عصر سيادتنا واستقلالنا

ووجدتنا - أن ترويح فكرة ظلام أوروبا في العصور الوسطى لايها منا باننا كنا معها في هذا الظلام تضليل مُتعمد له هدف استعماري وهو تدعيم المبررات التي قدمها المستعمرون لشعوبهم عندما قرروا المحوم على أقطارنا واحتلالها إذ زعموا لهم أن الجيوش التي عرت بلادنا قدمت اليها لتقوم بعملية تمديدية . . وما زالوا يدعون أن سيطرتهم وبموذهم في بلادنا تقوم بهذه المهمة التمدينية حتى ان الدعاية الصهيونية هي ايضا ترفع هذا الشعار بأها اعتصت فلسطين لتكون واحة للتقدم والحرية وسط مستنقع الظلام ولتخلف في العالم العربي - ومازال دعاة فكرة «العصرية» والحداثة أول عملاتها وحلفاءها سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوا . والغريب ان شعوب الدول الاستعمارية ذنب لم تعد تصدق هذا المبرر الزائف - ولكن عملاءهم في بلادنا مازالوا متشبثين به ومروجين له - بل أصبحت عندهم حالة مرضية حتى اصيبوا بمركب النقص أو «عقدة الانهزامية» التي تصاب بها النفوس الضعيفة للمغلوبين: وتدفعهم الى أن يقلدوا الغالين تقليدا أعمى فيما لديهم من خير وشر أو نافع وضار.

## الهوامش

- (١) اليس ذلك مظهر من مظاهر الحرية النفسية أمام الحصارا الغربية
- (٢) طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر . .
- (٣) بشأن هذه المبادئ الخمسة يرجع كتابنا في فقه الشورى .
- (٤) بمعنى انه حتى اذا تعددت الدول كما هو حاصل في العصر الحاضر فان الاجماع كمصدر للاحكام الشرعية لا بد ان يصدر عن الامة كلها او مجموع مجتهديها، وهذا يكون وجود الاجماع يعنى وجوب المحافظة على وحدة الامة ولتعدد الدول كما هو حادث في العصر الحالي . .
- (٥) ومن بين هذه الأفكار الخاطئة ترويج الزعم بان النهضة الحديثة في بلادنا بدأت بفرونا بليون لمصر وأنه نقل ابنها أفكار الثورة الفرنسية التي أبقت شعوبها - مع ان النهضة الاسلامية الأصلية بدأت على يد المفكرين المسلمين الذين أشرنا اليهم فيما سبق - وكانت الشعوب العربية والشعب المصري بانذات يستمد من المبادئ الاسلامية الأصلية مقاومته للغزو الفرنسي في عهد نابليون ومن شابه من الاستعماريين الأوروبيين - فوجود هذه المبادئ الأصلية سابق على نابليون ومناقض لغرضه وسيطرته . .
- (٦) لكن استقلال الشريعة بقي هو الأصل فيما يخص الموضوعات التي استمرت تطلق فيها مثل الاحوال الشخصية والوقف - وإن كانت بعض الدول قد خرجت عن هذا المبدأ أيضا وقرضت أحكاما وصحية غيرت فيها بعض المبادئ الشرعية وعدلتها في نطاق الاحوال الشخصية وبعضها عطل أحكام الوقف، واستولت على أموال الوقف التي تعتبرها الشريعة في حكم ملك الله الذي لا يجوز لأحد تملكه . .
- (٧) وهي تسيطر عليها بم تسميه حق لعينو الذي تستعمله وتهدد باستعماله منع صدور أي قرار لا يوافق مصالحها أو أهواءها كما تستعمل قدرتها على دفع الجزء الأكبر من تمويل تلك المنظمات وسيلة للضغط عليها وعلى جميع الدول المشتركة فيها - فهي تهدد بوقف هذا التمويل اذا سارت المنظمة أو غالبية أعضائها في طريق لا توافق عليه بحجة أنه يهدد مصالحها أو يعطل سيادتها أو أنه لا يوافق هواها . .
- (٨) بل بدأ ظهورها وعن يد حلفاء القوى الاجنبية في تركيا بواسطة جماعة تركيات الفتاة والاتحاد التركي، وفي مصر أيام اسماعيل وتوفيق الذين كانوا توجههم القوى الاجنبية . .
- (٩) الدول أو الولايات في النظام لأمريكي لها سلطة محدودة - كما ان السلطة المركزية هي والاتحاد واما سلطات محدودة أيضا - فهم قد سيطرنا فعلا لتحديد سلطة جميع الدول أو الولايات . .



(١٠) كما نحن أولي بأن سبقهم في ذلك لو أنشأنا هيئة اتحادية (أو منظمة دولية ذات سلطات في العنف والتشريع كما اقترح السنهوري) يراجع كتاب الخلافة للسنهوري بند (٥٥٢) ص (٥٧٣) من النص الفرنسي ومن (٣٤٣) من الترجمة العربية التي نشرتها دار الكتب المصرية (سنة ١٩٨٩) وما بعدها .

(١١) بخلاف الحال في النظام الأمريكي حيث يملك الكونجرس الأمريكي، سلطات كبيرة في الشئون السياسية تمكنه من أن يوجه الادارة ويقرض عليها سياسته خصوصا فيما يتعلق بالمعاهدات وإعلان الحرب وتحمريك الجيوش وما الى ذلك، أما الاتحاد السوفيتي فإنه لا يعطي حكومته المركزية اسم دولة وإنما هي مجرد «اتحاد» ولا سلطة لها تقريبا والذي يملك جميع السلطات (تشريعية وغير تشريعية) هو الحزب لا الدولة على أساس أن الحزب هو الذي يعمل باسم الأمة، فهذا قلب الوضع واضح الطبعان للحزب لا للدولة . ولا وجود للفصل بين السلطات، والذين يطالبون باحترام حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي سيجدون حتما أنه لا يمكن ذلك الا بتقرير مبدأ سيادة القانون واستقلاله عن الدولة ولا يكفي ذلك بل لابد ان يكون للقانون مصدر أعلى من الدولة . ويسمونه الآن «القانون الطبيعي» أو المبادئ الانسانية ونحن نسميها الكتاب والسنة . .

(١٢) يلاحظ أنه عندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة لم تحمل اسم هيئة الدول المتحدة وإنما سميت هيئة الأمم والميثاق كنه يقوم على أساس نه ميثاق بين الأمم لا بين الدول . بل ان عصبة الأمم التي أنشئت قبل ذلك في عام ١٩٢٥ لم تستعمل كلمة الدول وإنما استعملت بدلا منها «الأمم» في حين أننا نحن عندما أنشأنا جامعة الدول العربية أدخلت في تسميتها «الدول» لا الأمم ولا الشعوب ونفس الوضع فيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الاسلامي . .

(١٣) ليس هذا التعبير من عندنا . بل لقد سبق إليه الفيلسوف الألماني ويتشه في كتابه المشهور : «هكذا نكلم روادشت» والذي يعتبر اساساً لفلسفة القوة التي قام عليها النظام النازي والنظم الشمولية عموماً . .

# تشخيصات ووصايا للحركات الإسلامية المعاصرة

د. محسان حتحوت

الاستاذ الدكتور محسان حتحوت

من تلاميذ الامام الشهيد حسن البنا الافريين وله  
يدين بصياغة شخصيته الإسلامية كان من  
المتطوعين لمصر عام ٤٨ وعمل بالكويت ربع قرن  
من الزمان وكان استاذاً ورئيساً لقسم امراض النساء  
والتوليد بكلية الطب بجامعة الكويت منذ اثنائه عام  
٧٥ حتى استقال عام ١٩٨٨ ليصرف جهده الى العمل  
الاسلامي في امريكا. واسع القدم في ثقافته العربية  
 والانجليزية وله بجانب منشوراته العلمية التي تقارب  
 المائة مؤلفات باللغتين منها ديوانه الشعري «جراح  
 وافراح» وكتابه بالانجليزية عن «اجواء الاسلام»  
 لعلم امراض النساء والتوليد اذ ادخل ذلك ضمن  
 المقرر الدراسي لطلابه بجامعة الكويت وعلة كتب  
 اخرى عضو مجلس الاماء للمنظمة الاسلامية  
 للعلوم الطبية وعضو لجنة خلاق المهنة للاتحاد الدولي  
 لامراض النساء والولادة وعضو بعيد من الهيئات  
 الطبية العربية والدولية من اهل الفكر والقلم واللسان  
 والائزان ويفقهها جميعا على خدمة الاسلام

## تخصيصات ووصايا للمركبات الاسلامية المعاصرة

في قصد الله ومشيئته أن يخلق الانسان ليضيف الى الخلائق التي يحملها هذا الكوكب الارضي مخلوقا يختلف عنها ويسمو عليها . وليس مناط هذا التفرد اختلافا في تركيب جسم الانسان فهو كغيره من المخلوقات مركب من تلك العناصر التي تشتمل عليها طينة الأرض . واذا قارناه بما يسمى الحيوانات العليا وجدناه يشاطرها نفس الوظائف من دورة دم وتنفس وتغذية وحركة وتناسل ، ومع ذلك فلنا بحيوانات . نحن أعلى منها لا بتركيب كيميائي ولا بوظائف بيولوجية ، ولكننا وحدنا صعدنا خطوة لم تصعدها الحيوانات هي أننا رغم جسمنا الطيني جاوزنا عالم البيولوجيا الى عالم القيم . . . وفي هذا العالم زدونا بمفهوم الخير والشر وبطاقة العلم والتعلم ومملكة التحليل والاجتهاد ثم بالارادة التي تختار اختيارها الحر الذي يعضي بها الى موقف المسؤولية . الانسان اذن مسئول عن تصرفاته في حدود طاقته . والموقف الاسلامي صرح في تثبيت هذه المسؤولية ، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ، ومن شاء فليكفر ، والنبي مذكر لا مسيطر ، ولا اكراه في الدين ، ولا تزر وازرة وزر أخرى . وما دمتا نؤمن بالحساب ( ان اليا اياهم ، ثم ان عليا حسابهم ) فلا بد اذن من أن نؤمن بداهة بالحرية ، لأن فكرة الحساب وعدالته تسقطان ان لم يكن المحاسب حرا ، حرا في صواب عمله وحرا في خطأ ارتكبه . . وأساس الحساب اذن الحرية ، والاسان اذن ليس مخلوقا مبرجما بعرائزه ولكن باعمال عقله فيها وانفاذا ارادته الحرة ، فمن قسره على شر أو على خير كان هذا القسر عدوانا

على إنسانيته لأنه عدوان على حريته . وإذا كان على القوانين الوضعية أو الشرعية أن تأخذ بحراها من حيث هي ضرورات لتنظيم المجتمع ، فما هي ببديل عن الضمير المستجيب لهدى الله والمتجاوب مع الحكمة والموعظة الحسنة ، وفي كافة الأحوال تظل فكرة احساب معتمدة على فكرة الاحتيار ويظل جوهر الانسانية هو الحرية .

بهذه المقدمة أنظر الى الجماعات الاسلامية على وجه الاجمال فيخيل لي أنها في الغالب الأعم لم يتضح لها هذا الموقع المحورى للحرية في أصل خلق الانسان كما أراد الله له وكما بينه القرآن الكريم . لا زال الكثيرون في غموض من أن طمعة الأوامر والنواهي في الدين مسوقة بطنقة أعمق وأسبق وهي طبقة الحرية ، وأن الأوامر والنواهي لا تلغي عاثنة الحرية في نواة حمله الانسان . ولقد أدى غياب الفهم الصحيح لهذه الحقيقة الى محاذير لعل أهونها التمهيد للملحدين أن يتهموا الدين بأنه يصادر حرية مع أن الدين يعلمنا أن الله قصد بخلق الانسان أن يخلق كائنا حرا ولهذا فهو مسئول . . . أو كائنا مسئولاً فلهذا هو حر ، والحرية والمسئولية في منطق الدين المنزل والعقل المجرد والعطرة السليمة وجهان لعملة واحدة . ولقد وجدنا لدى الجمعيات الاسلامية - أفرادا أو جماعة - ضيق بالرأى الأحر وتضييقا عليه من لم يكن رايه نسحة طبق الأصل من رأى الجماعة فهو إما مشق عليها أو معاد لها . ورأينا كثيرا من الاجتهادات المخلصة تثير الهجوم اخاد أو الدفاع الخاد ويصنف أصحابها في مراتب منها الحياة أو العمالة أو المروق من الدين أو ابتغاء الفتنة أو تفريق الصف ، في غياب كامل لمفهوم الحوار الموصل الهادى الذى ينشد الحقيقة ويرى أن ما أكثر من باب ، وأن للطرف الآخر حقا في رأى آخر ولا بأس بذلك ما لم ينكر معلوما من الدين بالضرورة أو يحل حراما أو يحرم حلالا ، وأن الطرفين قد يتبادلان وجهات النظر فادا لم يتفقا فلا بأس ولا حرج ولا خصام ولا قطيعة وما زالت البسمة على الشفر والأخوة في القلب

والتعاون قائما فيما سوى ذلك ومذاء طويل وعريض . ونزه اللسان المسلم والقلم المسلم والقلب المسلم عن اللعاجة والظعن والتجريح وافساد ذات لبي فذاك هو الخالفة لا تحلق الشعر ولكن تحلق الدين .

رايت كثيرا من الجمعيات - كبيرة وصغيرة - تحشد الاتباع والأنصار ويأخذ منهم العهد على السمع والطاعة لا على تكريم الانسان والمطالبة بحريته . . . وأنسنا في البعض منها تكريسا للولاء للجمعية ينافس لولاء للاسلام مع أن الاسلام غاية واجمعية وسيلة من الوسائل . . . ولو سئلت رأيي في مسألة السمع والطاعة لأجبت بما صارحت به في الأربعينات من أن مفكرا واحدا هو للدعوة خير من ألف جندي ، وانما تجب السمع والطاعة في جيش يحتشد لحرب أو يخصوص معركة عسكرية ، أما في سياق الدعوة الطويل فالمطلوب اعداد رأى عام مسلم لا قوة ضاربة مسلمة . . . ولعل المتفكر المتدبر لدروس الماضي القريب والبعيد يدرك أن هذا هو الطريق الوحيد وان كان الطريق البعيد . وبكنا نكاد نحرم أنفسنا من الاستفادة من دروس الماضي القريب والبعيد . . . ليس من اهتمامات الحركات الاسلامية ان تنظر نظرة علمية تحليلية دارسة الى حركات اسلامية سابقة لترى أين أخطأت وكيف داست على الألغام التي وضعت لها في طريقها وكيف كان من الممكن أن تنقي وتسيطر من ذلك هاديا ليومها وغدها . . . وحتى لا تكون الحركات الاسلامية موجات من لفراش تندفع محذوبة لبريق النار فيكون نصيبها الاحتراق . . . موجة اثر موجة اثر موجة . . . وإذا كان هذا مقبولا في عالم الفراش فليس بمقبول لدى البشر . ان الاكتفاء باتخاذ موقف المعصوم الذي لم يحط به أو موقف الحتمية في ما كان فليس في الامكان الا ما كان يحرم الاسلام من الاستعانة من التجارب كما يحرم الجماعة من التخطيط السليم للمستقبل . وهذا خطأ شائع في بلادنا فما رأينا حكومة ولا حزبا ولا جماعة تعترف بخطأ سابق ، ومن المرجح أيضا أن المؤرخين الذين تصدوا للكتابة عن الحركات

الاسلامية كتبوا من منطلق احكام مسبقة فكان المؤرخ اما محامي دفاع او محامي هجوم بحسب موقفه العتيد من الاسلام او من احركات الاسلامية . ولعل الحركات الاسلامية القادرة والمستنيرة تحسن صنعا لو حشدت او استأجرت من يقوم بهذه الدراسات المجردة والمتخصصة ولو من خارج صفوفها ومن خارج صفوف أعدائها كذلك، مع شيء من التواضع من القيادات ان لم تكن ذات دراية بالدراسات التاريخية أو التحليل السياسي، ومع الحكمة والاخلاص اللازمين لمواجهة النتائج ثم الاستفادة منها.

ونعود فنؤكد أنه لا مستقبل للحركات الاسلامية الا اذا كان أسلوب ادارتها وتعاملها مبنيا على نظام عام لا على أفراد، وقراراتها صادرة عن المشورة والحوار لا على أمر القيادة فردا أو أفرادا . ويجب أن تكون القاعدة الشعبية ذات كلمة مسموعة ومطاعة في تسيير الأمور واستنباط النظام الذي يكفل ذلك . والقاعدة دائما غنية بالمتقنين والعلماء والمقتردين بمن لا يسمع الاتجاه الهرمي بوجودهم في قمة القيادة الضيق والذي رأيناه في بعض الأحوال يقع في غلطة الاستحواذ على السلطة . . ان اتجاه السمع والطاعة يجب أن يتغير فيصب من القاعدة الى القيادة وليس العكس، والا استحالَت القاعدة الى عناصر سلبية تستسهل أن تأتمر وتلقى نعباء التفكير وحق التفكير على القيادة وتنفض عنها العناصر الفعالة والايجابيات المكرية المفيدة التي تحترم نفسها ولا تستطيع الابداع والاثمار خلال نظام دكتاتوري . . ويظل صحيحا أن ما تنتقده في حكوماتنا نمارسه نحن فيما بيننا وفيما بيننا وبين غيرنا، وظللنا نبذل الوقت والطاقة والجهد نعالج أمور الاسلام وأمور الأمة وأمورنا دون أن نتصدى للداء الأصيل والمرض الأساسي الذي يؤودنا وهو الاستبداد .

ومن الأمور الأساسية بالنسبة للعمل الاسلامي أن يدرك لقائمون به أن تاريخ الاستبداد لدينا طويل . لقد جاء الاسلام ليحرر الانسان وقد حرره فعلا . ولكن دعونا نتصارع ونعترف بأنه منذ الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية

وقعت الأمة في قبضة لدكتاتورية فلم تنزل في قبضتها الى الآن. الملك الذي أقامه السيف لم يزل محروسا بالسيف. قد يكون الحاكم صالحا فتصلح الأمور وقد كان ذلك فعلا في فترات من تاريخنا، وقد يكون الحاكم غير ذلك فتفسد الأمور، ولكن عبر الخالين كان الحاكم هو السيد المطاع والأمر الناهي. على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كان الواحد من المسلمين لا يتخرج أن يراجع الرسول في تصرفه كما حدث قبيل بدر ويسأله أن كان وحيا فيطاع أو رأيا فيراجع، وكان الرسول يتقبل ويستمع ويمثل للرأي الوجيه. ثم انتقل الرسول الى جوار ربه فانتقلت القيادة الى أبي بكر بعد نقاش وحوار وتقليب للرأي واختلاف فيه ثم مبايعة من قبل من حضر السقيفة من المسلمين على اعتبار أنهم يمثلون من ورائهم فلم يثمد على تلك البيعة أحد. ونم استخلاف عمر وعثمان وعلي بصور مختلفة ولكن الدرس المستوعب منها أنه لا يوجد قالب معين على الأمة من بعد أن تنقيد به فلها أن تتخير الأصالح، وأن انتقال السلطة من يد الى يد لم يكن عوة، وأن الحاكم أجبر لدى الأمة، وأنها رقية عليه لا تتورع عن تقويمه كمثال المرأة التي ردت قول عمر وهو يبحث على اختصار النهور والرجل الذي أنباء أن لرواينا فيك اعوجاجا لقوماء سيوفنا، وكانت البيعة مشروطة ومقيدة كما قال أبو بكر أطيعوني ما أطعت الله فيكم فاذا عصيته فلا طاعة لي عليكم، فستقر بذلك أن الأمة التي تعطي البيعة تملك أن تسحب البيعة.

انتقض ذلك كله بقيام الحكم الأموي. ومن يومها وكسري الحكم محروس. وانتقال السلطة من يد ليد يتم بمعزل عن رأى الأمة. واستمر ذلك حتى يومنا هذا. وبينما تمكن الناس في أوروبا ومن بعدها أمريكا على استتياط وسائل تكفل انتقال السلطة سلميا وبدون انقلابات وبدون اراقة دماء واستنادا الى اختيار الأمة عن طريق ممثلها بقي ذلك عندنا معطلا. ولا مجالني ريب في أن الأمة الاسلامية لو استمرت في تطورها الطبيعي دون أن

تعرضه الفتنة الكبرى لاستنبطت نظاما قد يكون أشبه بالأشياء بالديمقراطية المعاصرة لولا أنه يؤمن بالله ويلتزم بالاسلام بعكس الديمقراطية الغربية التي لا تحلل ولا تحرم الا على أساس أغلبية الأصوات. وفي هذا المناخ الديمقراطي فعلا المفاهيم الاسلامية بما فيها الحرية وكرامة الانسان والسعة للآراء المختلفة وسلامة الحوار ومباشرة الأمة لشتونها لا اسنادها للفرد وعيبه، الأمة ينبغي أن تحمله أمة لا فرد. وقامت حصاره الاسلام فردت كل المحالات من علم ولغة وقن وفقه وفلسفة وفتح . . مجال واحد ظل صامرا هو ما نسميه الحقوق الدستورية للأمة ولأفرادها. . فظلت هذه النقصة هي المرحل الكامن الذي سيعمل فعله مهما طال فترة الحضنة، والقنبلة الموقوتة التي انفجرت فيها بعد فادت الى المظالم والى الانقلابات المسلمة والى تفتيت الدولة الى دول ودويلات والى ذواء معاني الخلافة لصالح مطامع الملك الدنيوية التي لم تجد عليها رقييا ولا حسيا. ومرت قرون نسيت فيها الأمة حقوقها وسلطاتها ودورها ولقنت أن الاستسلام للسلطان الظالم أجبر بها من إيقاظ الفتنة وتعريض دماء المسلمين للاهدار، بدلا من تذكيرهم بقول النبي اذا جاء على أمتي يوم لا تقول فيه للظالم يا ظالم فقد تودع منهم ولبطن الأرض خببر لهم من ظهرها.

وتمر القرون ويتقدم الناس ويزداد اقتناعا بأن الاستبداد يثد الأمم. . . وأن المستبد حتى ان عدل فهو يجرم الأمة ممارسة واجها ويزيدها جهلا به وعجزا عنه، والمصارع القوى ان كلف عن التدريب والتعريض والممارسة ارتخت عضلاته ووهنت قوته وصار ضعيف مهيا، فهذا ما آلت اليه الأمة. ولا زال هناك من الحكام من يبادى بأن أمته لم تنهيا بعد للديمقراطية فاذا هو كانسان يحمل طفلة على كتفه على الدوام لأن الطفل لم يتعلم المشي وينسى أن الطفل بهذه الطريقة لن يتعلم المشي. ولا زال هناك من يحاول ان يكسو الدكتاتورية بعلالة من المناظر الديمقراطية وهو يعلم والأمة تعلم أن



حقيقة الديمقراطية غائبة وإن وجدت صورتها . ولا زال هناك من يقول بأن  
نشورى غير ملزمة للحاكم وتاريخ الاسلام كله ان أعطانا درساً بليغاً واحداً  
فهو ضرورة ايجاد الضمانات التي تكفل الرقابة على تصرفات الحاكم  
وتعديلها أو تقويمها أو عزلة واستئجار غيره اذا دعت الحال، فثما كانت  
الفجعية الكبرى والمستمرة من يوم أن وقعنا في براثن الاستبداد.

ولعل هناك من يستغرب أن نطلب هذا الاطئاب في الحديث عن  
الحرية وعن الديمقراطية وموضوع الحديث هو الحركات الاسلامية . ولكننا لا  
ندم على هذا ولا نعتذر عنه وسنظل نكرره . ان طيور الزينة الملونة التي  
استنبئت داخل أقفاصها لمئات من الأجيال أو آلاف قد لا تحس الطيران حتى  
ان فتح لها باب القفص فهذا ما أوصلنا اليه الدكتاتورية على مدى القرون .  
والمطلوب صلاح ذلك . المصلح المطلوب هو النفساني الذي يحمل هذه العقدة  
النفسية، عقدة القفص، عقدة الاستبداد . والناظر الى سجل الحكام في  
البلاد التي تنسب الى الاسلام لا يستطيع أن يتوهم أن الحكام هي التي  
ستؤدى هذه المهمة العلاجية . . ولو طاعت خيالي فتصورت أن الحكم أوكل  
الى الحركات الاسلامية غداً فلا أحسها ستقدم للأمة هذا العلاج المطلوب  
لأن فاقد الشيء لا يعطيه . وأحسها على أحسن الفروض وأجمل الطنون  
ستكون دكتاتورية أخرى ولكن في الاتجاه الآخر ولا يشفع للدكتاتورية  
عندى أن تكون اسلامية فان الدكتاتورية مريض مهما كان وينبغي أن يبرأ منه  
الحكم الاسلامي لا أن يصاب به . المسألة مسألة مبدأ وهو أن السيادة يجب  
أن تكون للأمة على الحاكم فهو موظف لديها لا أن تكون للحاكم على الأمة  
بأمر وينهي بما يشاء . المسألة مسألة نظام لا مسألة أفراد . . وتبقى بعد هذا  
عملية تكوين الأمة المسلمة الواعية بسلامها والحارسة له والمسئولة عن  
انفاذه . . وهو تكوين لا يمكن أن يكون بالقهر ولا بالعصا ولا حتى بالقنن،

بل هو ثمرة الاقتناع والاعتقاد بالحكمة والموعظة الحسنة وبهذا وحده كون الرسول أمة الاسلام عندما دعا الى الاسلام.

الآن أشعر أنني رست الدور المطلوب من الحركات الاسلامية أن تزديه . . وبدايته أن تفقهه وأن تقتنع به، ثم أن تعمل به وتتعامل وتقدم النموذج الذي يجذب الانتباه والاقتناع، وتكون المدرسة التي تُقدّم المعرفة به والتدريب عليه ولعلها تطبع عليه الجيل الجديد أن زاولة المسلم في بيته وأسرته أو أقامت له الجمعيات الاسلامية المدارس والمعاهد التي تهجي الثمرة المطلوبة. على الجمعيات الاسلامية أن تعرف قدر الحرية فتطالب بها وتجاهد في سبيلها، لأنها تدرك مغبة غيابها مهما أغرانا الاصلاح المشود باختصار الطريق الى الاصلاح على حساب حقوق البشر وفي طليعتها الحرية.

ولا يخالفني ريب في أن باب الحرية ان فتح للجميع فالتنصر في نهاية الطريق الطويل للاسلام، لأن البقاء للأصلح، ويمتاز الخبيث من الطيب، فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما يقع الناس فيمكث في الأرض . . وإذا أقفل باب الحرية فالحاسر هو الاسلام لأن شجرته لا تنمو في غياب الحرية. فان اتفقنا على ذلك فرحنا نجمع حوله الأمة بطولها وعرضها ورأيا العام - وليس قوة ضاربة منعزلة عن الأمة - فلنعلم أن أساس الدعوة المحبة. ان المفتاح النفسي لأكثر المتيمين للحركات الاسلامية اليوم هو أن هناك عدوا نكرهه ونهاجه ونقاومه ونشتمه ونفرغ عليه غضبتنا ونقمنا. لا بد من هذا المكروه لنكرهه وسحاره . . وهو موقف يستحق المراجعة المستأنية . . ان الكره سلاح فعال في الهدم ولكنه لن يعين أبدا على البناء. الكره يمكنك من خلع ملك أو امبراطور أو القضاء على الخصوم والمعارضين، ولكن بناء الأمم ونشر الدعوات لا سلاح له لا الحب. ورحم الله الأستاذ حسن البنا عندما كان يكرر ويؤكد : سنقاتل الناس بالحب. وما دام الداعية داعية فليعلم أن

سلطانه الوحيد على الناس هو أن يحبوه فيحوا ما يدعوهم اليه . من حق الدعوة على الداعية أن يكون محبوبا . . لا أقصد محبوبا من نفسه ولكن من الآخرين . من هؤلاء الذين يراهم على خطأ وعلى ضلال ويريد أن يهديهم وأن يكسبهم للإسلام لا بأمره السامي ولكن بطول الأناة والمصابرة والمثابرة والتألف والبسمة التي لا تخبو والاحسان الذي لا ينقطع . ولقد أتيج لي في حياتي أن أشهد نماذج من هؤلاء الدعاة الهادين المهديين ، ولكن أنظر الى الساحة الآن فأجد هذا الطراز أندر من الكبريت الأحمر . الا فليعلم أبناء الحركات الإسلامية أن غلظة السابقين - ولا زالت تتربص باللاحقين - هي أنهم اصطدموا وما زالوا فريقا من الأمة وكان الأجدى على الاسلام وعليهم أن يصبروا حتى يكونوا هم الأمة .

ولقد أسهبت أقلام مخلصه في نقد بعض تصرفات الجماعات الاسلامية . منها انفاق العمر والطاقة في فروعيات مختلف فيها بدلا من كليات متفق عليها ، ومنها الجنوح الى العنف من غير أى سند اسلامي ، ومنها المرارة والغلظة وحسانها من أساليب الدعوة ، ومنها محاولة بناء البيت من أعلاه لا من أساسه بالاهتمام بالشكليات والمظاهرات واضفاء صفة الفريضة على ما ليس في الدين بفريضة ، ومنها السطحية في العلم بالدين وتعلمه ، ومنها الانكفاء على الماضي ومآسيه والانحسار فيها دون التداعي الى التخطيط للمستقبل وقضايا المصير ، ومنها الاغراق في الدعوة نظريا والتنكر لأحلاقياتها في الحياة اليومية لعملية ، ومنها الحساسية المرضية ازاء المرأة وضد المرأة والخلط بين ما هو تراث مظلم وبين الدين ، وفي رؤياها أن أغلب العاملين في الحقل الاسلامي اليوم ما زالت على أعينهم غشاوة تحجبهم عن الرأي الاسلامي الصحيح فيما يتعلق بالمرأة .

وواضح أننا سردنا كل هذه المشاكل سردا سريعا مع أن كلا منها يصلح بابا بحاله دراسة ونقاشا وكتابة . . ولكننا قصدنا قصدا الى استعجالها

لأنها في نظرنا أعراض للمرض الأصلي . هذه أعراض الانغلاق . . وسنظل  
معنا حتى نؤدى دينا ظل في ذمتنا قرونا متطاولة ، وهو أن نكتب الفصل الذى  
وئد من فصول فقها : فقه الحرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

## المعهد العالمي للحركة الإسلامية «التجربة السودانية»

د. حسن الترابي

«د. حسن عبداله الترابي»

• من مواليد مدينة كسلا بالأقليم الشرقي بالسودان  
عام ١٩٣٢م.

• تلقى عن والده - الذي عمل بالقضاء الشرعي نحو  
ثلاثين عاماً - علوم الحرية وافتقه والدين.

• حفظ القرآن الكريم بوضع قراءات

• تلقى تعليمه الاوّل ببلد رس السودانية الحكوميه

• درس القانون في كلية القانون بجامعة الخرطوم

• حصل على الكاويريس في القوانين من جامعة

لندن عام ١٩٥٥م والمجستير عام ١٩٥٧م

• درس نحو اربع سنين في جامعة باريس وحصل على

الدكتوراه في القانون المقارن عام ١٩٦٤.

• تتكلم ويكتب بالعربية والانجليزية والفرنسية ويفرأ

اللاتينية.

• عمل استاذاً لقانون الجنائي والدستوري وعميداً

لكلية القانون بجامعة الخرطوم.

من مؤلفاته:

- الصلاة عماد الدين

- الايمان

- السلم بين الوجدان والسلطان

- رسالة المرأة

- المسألة الدستورية

- تجديد اصول الفقه الاسلامي.

## البعد العالمي للحركة الإسلامية «التجربة السودانية»

الدين والمكان.

إن الدين - بمعنى الحق - هدى رباني أزلي مطلق لا يحده الزمان ولا المكان. لكن الدين - بمعنى التحقيق - انما هو كسب بشري وسعي للتوحيد بين مثال التكليف الأزلي وحال الابتلاء الواقع. فهو متأثر بالضرورة بطروف الزمان والمكان. فالدين - من حيث هو تدين - كسب حادث تاريخي يبلى بالتقادم ويلزم تجديده كلما تقلبت ظروف الزمان ليتصل أصله عبر المواقف الايمانية المتحددة ويدوم جوهره من خلال الصور العملية تعبيرا عما هو ثابت وتكيفاً لما هو مرئي من معنيه واشكاله. وكذلك يحاصر التدين بالمكان إطاراً لاقمته في الارض مسرح الخلافة والتمكن، لكنه ما يتمكن بفاعليته في ناحية الاوجب ان يمتد في سائر الأرض، فهينة التدين العصرية والمحلية ضرورة تحقق في الواقع الظرفي، لكن جموده في تلك الهيئة عصبية تحجبه وتقطعه، حتى يتجدد في الزمان ويتدد في الارض ليكون ابدياً عالمياً.

وكما كانت الرسائل الاولى المتعاقبة ضرورة تحقق وتمكن بخصوصيتها، وضرورة ديمومة نتايجها، كانت القومية فيها تمهيداً للعالمية في لرسالة الخاتمة، وكانت عالمية الرسالة الخاتمة ذاتها متحققة عبر مراحل: من انذار المشيرة الاقربين، الى خطاب ام القرى وما حولها، الى هداية دولة التوالي والمهجر في المدينة، الى تذكير العرب كافة ومن حولهم، الى الاندياب العالمي القديم والمتجدد الى يومنا هذا - مرحلة بعد مرحلة.

ففى دين التوحيد يلزم التوازن بين المرحلية الزمانية والاتصال الأبدى، وبين المحنية المكانية والامتداد الارضي، او بين النسبية حسب ظروف الزمان والمكان والمطلقية خلوداً ووجوداً وبمصطلح اخر يمكن ان

يقول : ان الدين توازن وتوحيد بين حرمة تباين هيئات التدين ونظام وحدة الدين، او بين الواقعية والمثالية، او بين الامكان والاحسان، او بين التجدد ولاصالة، او بين التمحور المكاني والطلاقة العالمية، ويكمن الابتلاء في مراعاة هذا التوازن بوجوهه جميع، وفي التماس الوحدة من خلال ازدواج المعاني، وكما يولد الادمى من روجين، يولد التدين من بين هذا المأزق والازدواج، فمن فرط في ربط التكليف بالابتلاء لواقع في لزمان او المكان المعين لم يحقق ديناً فعلاً، ومن افراط حصر تدينه بالجمود او المعصية، ومن فرط في توحى لمثال التوحيدى اسخط عن مقتضى الدين، ومن افراط ارقق تدينه وعرفه، هذه هي النظرية الزمانية والمكانية لتدين.

### العلاقات الحركية الاسلامية :

تطور العلاقات، كانت العلاقات الحركية الاسلامية اولى صور البعد المكان الذى تجاوز المحلية الى العالمية من حيث النظر والعمل، فقد عولت الحركة لانبعاثها الاول على ورود تيار اسلامى عالمى، قدم عليها من مصر باسم «الاخوان المسلمين» وطرح تصوراً للدين شاملاً وحركياً ونموذجاً لجماعة المتدينين المؤسسة على تركية الاعضاء وتنظيم الصف، وكان التعبير عن الدين في ذلك بمستوى من التجريد قريب من الأصول الاسلامية الكلية الواحدة، ولذلك تيسر للنمط ان يعبر الحدود والظروف الاقليمية المصرية الى السودان، ولكن هذا الوارد العالمى وافى وعزز مبادرة محلية سودانية اصيلة، انبعث بها الدين حين استفره الباطل اللبرالى والشيوعى في لوسط الطلاى، وكانت تلك المبادرة الطلاية هي «حركة التحرر الاسلامى» التى تكونت عند اول السنوات الخمسين، وتمثلت الصلة لعالمية تجاه الحركة في مصر انذاك، والبادئة الطلاية هي التى سادت وقادت في لاحق تاريخ الحركة، وامتدت تلقائياً عبر السودان فروعاً وشعباً آتية على بعض الشعب التى اسمها قادمون من مصر فروعاً مبشرة للحركة هناك، وقد وقع من بعد شئ من النوازع بين

الحركة الطلابية المنشأ السودانية الاصل والحركة الشعبية المنشأ المصرية الانتماء التلقى، ثم طوى النزاع لتكون الاولى هى الورثة ولتحمل اسم «الاخوان المسلمين»، ولكن بعض الرافد العالمى لحركة السودان ورد من مصادر غير مصرية، فقد استرقدت الحركة بالادب الاسلامى للامام المودودى امير الجماعة الاسلامية بباكستان وبالكتابات الاسلامية القادمة من المغرب والمشرق العربى.

ثم اخذت السمة المحلية للحركة تتوطد مع تطور تفاعل الحركة بالواقع وتعاوننا ومقاومة وتقويما، لذلك تأصل فكرها انفعالا بالمزاج وتجاروا مع القضايا والحاجات السودانية، وتأصل التنظيم كذلك تفاعلا مع الواقع لشعبي والسياسي والتاريخي للسودان، وتأصلت المناهج ابداعية والحركية مع بيئة السودان، وزاد مدى حرية الاجتهاد المحل الخاص بالحركة مع زيادة فاعليتها وتفاعلها في ظرف الابتلاء السودانى المعين، واتسع تباينها مع الحركة في مصر وغيرها - اذ تضاعفت السمات الخاصة المكائنية وتعاضم الكسب الدينى المتميز.

وخلال السنوات الخمسين والستين تجمدت الحركة لاسلامية في مصر وغالب البلاد العربية من جراء عوامل سياسية وذاتية، وتخلفت الحركة في موقع عالمية اخرى لصالح تيارات يسارية ووطنية، بينما ظلت الحركة في السودان حية تنمو، وحينما طرحت فيما بعد وثارت في وعي الحركة عالميا مسائل التميز المحلى ولتوحيد العالمى - او نظريات العلاقة العالمية، انتبه الاسلاميون لمدى الواسع من التباين بين التجارب القطرية في المقولات النظرية والصور التنظيمية والمناهج الحركية، وعرضت شتى صيغ لنظام العلاقات بين التنظيمات الاسلامية المحلية، وقامت مناظرة واعية بين دعة المحلية من اجل فاعلية تمكن الدين ودعاة العالمية من اجل وحدة الدين، وبين شبهة العصبية والتفريق للامة بالمحلية المنغلقة وشبهة التسطيع للدين



والتهميش لاهله بالعالمية المهيمنة، وكانت المناظرة - على وجه الخصوص - متوترة ومشوبة برواسب قومية بين المركزية المصرية العربية والمحلية السودانية - ولا أضيف الافريقية .

مهما يكن فالعلاقات - في مراحلها الاولى حوالى السنة الخمسين - تمثلت في اتصالات عفوية بين قيادات مصرية وسودانية غالبها بغير تدبير نظامى او صيغة مرسومة، فمن جانب تمثلت في مجموعة الاستاذ على طالب الله رحمه الله - التى كانت تنسب الى الجماعة الام فى مصر، وفى طلاب سودانيين، وفدوا الى مصر والتحقوا بالاخوان المسلمين، ومن جانب آخر تمثلت فى تزاور بين الحركة الطلابية بالسودان والحركة بمصر، وفى مشاعر انفعال بالاخوة الواحدة دون ادى وعى بالاستقلال من جانب السودان او الاستبعاد من جانب مصر وكانت العلاقة الاوثق فى اعتماد الادب الاخوانى المصرى مرجعاً والتجربة نموذجاً فمصطلح الدعوة والتنظيم بقالبه كان عن المثال المصرى، وقد استمرت الاتصالات القيادية، وتسمى رأس الحركة بالسودان حين «مراقبا عاماً» على نهج تنظيم الاخوان المسلمين الفرعى العالمى، لكن الناطير لعلاقة تنظيمية رئاسية لم يكن وارداً، ثم طرح القضية صريحة فى السنوات الستين، وتبها اطار للعلاقة فى قيام «مكتب تنفيذي» مشترك للاخوان المسلمين قاطبة شارك فيه السودانيون لكن على اساس انهم لا يلتزمون ولا يلزمون الا تنسيقاً وتعاوناً طوعاً بين التنظيم السودانى المستقل وسائر التنظيمات الاخوانية الملتزمة وشاطرهم فى ذلك الموقف اخوة العراق، ولكن وطأة المحنة التى كانت تحيط عموماً بالحركة الاسلامية فى البلاد العربية، ودفع العلاقات الحركية الوثيقة - حفظاً لعلاقة وفاق مجدية فى ذلك الاطار الجتمع .

ولئن كانت المرحلة الاولى فى العلاقات عفواً، والمرحلة الثانية وعياً بنظام العلاقة، فقد جاءت المرحلة الثالثة للسنوات السبعين مرحلة خلاف اذ

خرج القادة لـ اخوان المصريين وعرضوا على السودان وسواء الرجوع الى علاقة توحيدية تضع التنظيمات في مختلف الاقطار بل الامصار موضع الشعب التابعة راسا بلقيادة بمصر وفقاً لللائحة تنظيمية متقدمة ، ومهما كان المرشد المرحوم الهضيبي مبدئاً زهداً وعجزه ان يتمكن من ولاية امر عالمي ، فقد رفضت القيادة المصرية مشروع تأطير للعلاقة صدر بعد موسم الحج عام ١٩٧٢م وجاء بنهج توفيقى بين نظرية الالتزام العالمى والاستقلال القطرى بمحفظ اصل الاستقلال المحلى الواسع ويوحد وظائف مركزية محدودة ويجعل شيئاً اخرى رهن التشاور المسبق ، وجاء ان يتعزز التوجه نحو معادلة اوثق توحيداً فى المستقبل ولقد اعتمدت فيما بعد مشروعات اخرى احفظ للكيونة القطرية من اللائحة المتقدمة ، ودون ما كان يتطلبه الاخوان السودانيون ، ومن اسف ان ذلك التطور اذن بعهد من المفارقة - اذ اخذ التنظيم العالمى للاخوان المسلمين بالقيادة المصرية يشترط البيعة والاندرج التنظيمى الكامل ، ويعبر عن ضيق شديد جداً بالتباين بينه وبين السودان فى الافكار والمناهج الحركية ، ثم عمد - حين انشقت طائفة محدودة عن اخوان السودان - الى ضم المشققين ، وبذلك تأسست القطيعة بل تطورت من بعد فى الثمانين بالاصرار على عزل السودانين من التنظيمات المنسقة والموحدة فى مواطن الاغتراب بالبلاد العربية واروبا .

من جانب آخر تطورت العلاقة الثنائية بين الحركة الاسلامية والحركة الاخرى المضوية تحت الاخوان المسلمين وغيرهم فى البلاد العربية والاسيوية والافريقية والاوربية ، واصبحت من اكثف العلاقات الاسلامية العالمية ، ولعل مرد ذلك - من بعد نزع الفطرة المؤمنة للامة الواحدة - الى كون الحركة فى السودان ذات افق عالمى رحيب ودات التحام وثيق مع تحديات عالميه المغزى . وربما كان ذلك ايضا من ان السودان بطبيعته لا

يطوى على روح وحدة او عصبية قطرية او قومية، ثم ان نمو الحركة زاد من حاجتها وقدرتها لان تتخذ بعداً عالمياً تستعين به وتبسط ذراعاً عالمياً تؤثر به .

وقد انسقت هذه العلاقات الشائبة العامرة عبر ثلاث وسائل، الأولى طلابية، والطلاب كانوا روادا لاغلب كسوب الحركة الاسلامية، فكان من كسبهم لعالمية الحركة ان نشطوا في بريطانيا وامريكا واوربا في تأسيس جمعيات واتحادات وحركات اسلامية طلابية، وان كان لهم دور في عقد الصلات مع شخصيات وعناصر وحركات اسلامية كانت تزور اوربا وامريكا او توجد فيها، وان اسهموا من خلال بسط افكارهم وتجاربهم السودانية في تأسيس حركات اسلامية لأول مرة بين طلاب بعض البلاد الاسيوية والافريقية - منهم من رجع بها الى الوطن لتزدهر هناك، وقد كان اتصال الطلاب السودانيين بسائر الطلاب العرب والافارقة والمسلمين عامة اكبر قناة لنشر تجربة الحركة الاسلامية السودانية في العالم وكان نشاطهم عاملا مقدراً في حركة البعث الاسلامي في اوربا وامريكا بين المهاجرين والمغتربين الوطنيين من المسلمين.

القناة الثانية كانت في حركة اغتراب السودانيين في سبيل الأمن والعيش بالبلاد العربية البترولية وغيرها، فقد اتصل أولئك المغتربون بالعنصر الوطنية في تلك البلاد ونقلوا تجارب العمل الاسلامي السوداني وعقدوا علاقات تعارف وتعاون نفَعوا بها حركة الاسلام هناك وعادت بالنفع على الحركة بالسودان. وكانت القناة الثالثة هي تنظيمات الحركة المتخصصة. وقد كانت حرية بعض هذه التنظيمات في الامتداد الخارجي اوسع لما لوظائفها الخاصة من مغزى محدود لا يثيرية في التقبل أو التعامل . فالدول لا تبالي والشعوب لا تحاذر من منظمة طلابية أو سائبة أو دعوية أو خيرية أو اقتصادية تمتد وراء حدودها أو ذات بعد عالمي تتصل بنظيراتها أو

تؤدي خدماتها أو تلتمس الدعم العالمي . ومثل هذا الاتصال مهما كانت أغراضه المباشرة محدودة سبب لتمهيد علاقات ذات معنى أوسع وجدوى أنفع لصالح حركة الاسلام ووظائفها العامة

أما القناة الأساسية لعالمية الحركة . فقد كانت في الاتصال المباشر من مركزها القيادي نحو العالم الاسلامي تراسلا وتزاورا . واتتمارا عالميا . وادا رتبنا معازي هذا الاتصال حسب القوة . فيمكن ان نذكر أولا ما كان منه اتصال أخبار . فالحركة الاسلامية في السودان بكسبها ووقعها العظيم تجاوزت السودان باشعاعها ، انتشرت أخبارها وأصدائها في الصحف الاسلامية وسائر وسائل الاعلام العالمي . وتقلت أنباء مواقفها من القضايا الاسلامية عامة . فغدت قريبة جدا من المسلمين في كل مكان . لان المسموع عنها كثير جدا . ولأن في نموذجها الحركي متأمل ومعتبر اذ حققت بالفعل اثره اسلاميا كبيرا بالقياس الى اخواتها ، وبسطت قضايا جديدة مثيرة في الفكر والتنظيم والعمل تستفز الاعجاب والانكار . ثم أصبح الاتصال بالحركة اتصال اعتبار اذ عدت قدوتها منصبية امام المسلمين ، وتأثرت بها عناصر في حركات كثيرة خاصة في افريقيا ، وامتدت عبرتها وراء ذلك - لا سيما في مرحلة استوائها حين برزت تجاربها المتميزة في مجال العمل الطلابي والنسائي وفي منهج التنظيم ووسائل لتعبئة الشعبية والتحرك السياسي وفي لكسب الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي . وقد كان من علاقات الحركة ما هو استنصار استدعاء للتأييد والتضامن الاسلامي أو اسداء .

وقد استفادت الحركة من علاقاتها الاسلامية العالمية تعزيزا لمشاعر الاخوة مع الأمة عامة ولاتحاد برجه خاص مع الحركة الاسلامية العالمية عبر الاقوام والافطار والانفعال بشق القضايا والأحوال والتطورات التي تعني الاسلام في الساحة الدولية . وقد تلقت الحركة دعما من اخوان الدعوة والجهاد لمشروعها الاسلامي المحلي بما قدموا من القدوة والتجربة ، وبما

أُسِّدُوا مِنَ الْمَصْحُوحَةِ وَالْمَشُورَةِ. وَمَا أَدَّوْا مِنَ الْمُنَاصَرَةِ بِالدَّعَاءِ الْمَرْفُوعِ وَالْكَلِمَةِ الْمُنْشُورَةِ، وَمَا أَعَانُوا بِالْمَالِ الْمَبْذُولِ وَالْخِدْمَةِ الْمِيَسُورَةِ. وَقَدْ أَعْطَتِ الْحَرَكَةُ مِنْ جَانِبِهَا نَصْرَةً مَعْنَوِيَّةً وَمَادِيَّةً لِلْمُسْتَنْصِرِينَ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُنْتَحِنَةِ، وَقَدِّمَتْ نَصْحًا وَأَهْدَتْ تَجْرِبَةً وَبَذَلَتْ عَوْنًا لِلدَّعَاةِ وَالْمُجَاهِدِينَ السَّالِكِينَ عَلَى طَرِيقِ الْإِنْسِنَاعَاتِ وَالتَّجَلُّدِ وَالْإِنْتِهَاضِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْعَالَمِ قَاطِبَةً.

وَقَدْ تَمَثَّلَ أَخَذُ الْحَرَكَةِ وَعَطَاؤُهَا بِالْعِلَاقَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ خَيْرَ تَمَثُّلٍ فِي ثَنَائِهَا عِلَاقَتَهَا التَّارِيخِيَّةَ بِالْأَحْوَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ وَبِالْجَمْعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بَآكِسْتَانِ وَبِسَائِرِ الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي آسِيَا وَآفْرِيقِيَا وَأُورُوبَا. فَكَانَتْ لِأَوَّلِ أَمْرِهَا تَأْخِذٌ ثُمَّ انْقَلَبَتْ تَعْطِي أَكْثَرَ أَوْ تَكَفِيًّا. وَلَكِنْ أَسْرَارُ تَوْحِيدِ الْأُمَّةِ وَتَلَازِمِ الظُّوَاهِرِ الدِّينِيَّةِ وَتَدَاعِي نَهْضَاتِ الْإِسْلَامِ وَتَعَاوُذِهَا عِبْرَ الْمَكَانِ تَحَلَّتْ بِقُوَّةٍ حِينَ الثُّورَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي آيرَانَ ثُمَّ الْجِهَادِ الْإِسْلَامِيِّ فِي أَفْغَانِسْتَانِ. فَفِي ذَلِكَ بَادَرَتْ الْحَرَكَةُ تَطَاهُرَ الثُّورَةِ بِتَأْيِيدِهَا وَتَنْصَرُّ الْمُجَاهِدِينَ وَسَمَّاهَا بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، وَلَكِنْ مَا عَادَ لِلْحَرَكَةِ مِنْ جَرَاءِ ذَلِكَ الْإِتِّصَالِ كَانَ أَجَلَ بِكَثِيرٍ مِمَّا عَطَتْ فَمَهْمَا اسْتَغْرَقَتْ الثُّورَةُ أَهْلَهَا أَوْ الْجِهَادُ أَهْلَهُ إِنْ يَجَاوِبُوا مَدَدًا بِمَدَدٍ. فَإِنَّ الْمَثَالَ وَالْعِبْرَةَ فِي ثُّورَةِ إِسْلَامِيَّةٍ تَتَصَدَّى لِمَهَامِ التَّحْرِيرِ وَالتَّطْهِيرِ بِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ الشَّعْبِيَّةِ فِي وَجْهِ أَعْتَى التَّحْدِيَّاتِ الطَّآغُوتِيَّةِ. وَفِي جِهَادِ إِسْلَامِيٍّ يَتَصَدَّى بِالْقِتَالِ لِلْحُكُومَةِ بَاطِشَةٍ تَقْدِمُهَا حَشُودُ دَوْلَةٍ عَظْمَى ذَاتِ حَبْرُوتٍ - إِنْ مِثَالِ التَّصَدِّيِّ وَعِبْرَةَ الْإِنْتِصَارِ لِمَا يَلْقَى فِي نَفْسِ كُلِّ مُسْلِمٍ مَوْصُولٍ ثَقَّةً بِقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ وَعَزِيمَةً وَتَوَكَّلَا عَلَى اللَّهِ الْقَوِيِّ الْعَزِيزِ. وَقَدْ نَالَ الْحَرَكَةُ مِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ تَأْيَدَتْ بِهِ فِي مُجَاهَدَاتِهَا الْمُحَلِّيَّةِ وَتَبَيَّنَتْ بِرَكَاتِ الرَّحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

مَنْهَجُ الْعِلَاقَاتِ: لَمَّا طَرَحْتُ بَوَعِي قَضِيَّةَ الْعِلَاقَاتِ الْحَرَكَاتِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ. انْخَذْتُ فِيهَا الْحَرَكَةَ مُوقِفًا. فَلَمَّا دَارَ حَوْلَهُ الْجَدَلُ تَحَرَّرْتُ حَيَاثَاتِهِ لِفَقْهِيَّةٍ،

وكانت الحركة تؤصل موقفها بما سبق من سنة تدرج الرسائل من القومية الى العالمية . ومن مرحلة تطور رسالة محمد (ﷺ) - الذي بعث للناس كافة ، ولكنه لم يؤمر بالسياسة في البسيطة قاطبة لينشر الدعوة فيها رقيقة ، وإنما أوصى في بسط الدعوة بخطاب الاطار المحلي الاقرب فالأقرب - دون تجوز ولا تحيز : عشيرته . فأهل مكة فالعرب . فمن حولهم . وأوصى في تطبيق نظام الدين ببناء المركز الأمكن في المدينة . تقتصر ولايته على المؤمنين المهاجرين اليه دون غيرهم ، وتأسس فيه قاعدة للدين متبنة منيعة ، ثم تمتد لتتوطد في جزيرة العرب قاطبة . ثم تنداح بالدعوة المرسله سباقا الى سائر تحوم الأرض تتلوها الفتوح والدولة المتمكنة وتتنامح تحت لوائها ولوائها الأقوام والأقاليم ، بل ان دار الإسلام الوسيعة الموحدة لم تؤسس عن مركزية مطلقة . وإنما روعي فيها تباعد الاقاليم وتباينها ، وتركزت الأمصار تستقل بمذهبها الفقهي دون غمطية رسمية قاهرة . وباستقلال ولائها وزكواتها مع حفظ مركز الوحدة والامامة . بل دعت ضرورات الواقع الاقليمي والسياسي أحيانا الى الاعتراف بمشروعية تعدد الأئمة .

هكذا نجد أن الإيمان الفاعل - وهو الهدف - مقدم على الوحدة النامة - وهي وسيلة موقوفة عليه . وقد يلزم ان ينشئ لأجل الإيمان ما كان متحدا قبله بين الناس ، والوحدة ثمرة من الإيمان فيفضل به يتحد ما كان قبلة مفرقا . ولأنها وسيلة وثمره للإيمان كانت فرصا وسعة للمؤمنين . فمغزاها ان تنحشد الفعاليات الایمانية بأوسع مدى في الإمكان وأوقع أثر من التمكن ثم ان تنفتح لاستيعاب سائر أهل التوبة الى الإيمان . ثم أهل الفطرة القابلين للإيمان من البشر ، والحكمة كلها في التوفيق المرحلي بين التمكن الواقعي والوحدة المثالية . فنصوب الخطاب الديني أولا الى واقع محلي معين أبلغ في الدعوة وتكوين الجماعة الدينية أولا في محيط محدود أحكم في التنظيم ، والبدء بأساس من الدعوة المؤثرة والجماعة القوية شرط ضرورة للبناء الاسلامي

الممتد، وقد يكون ذلك الترتيب أيضا هو وحده المستطاع حسب امكانات واقع الدعاة أو هو وحد المأمون في وجه ابتلاءات التعويق والكيد في الطبيعة والمجتمع فتباين ألوان الخطاب الديني ولا مركزية لصف السلم من ضمانات نشوء حركة اسلامية فاعلة آمنة في كل موقع محلي متميز. وقد يدرك المرء حكمة السيرة الاسلامية الأولى في أولوية الاعتبار المحلي. حين يلاحظ كيف تتباين صور خطاب الدعوة وخطط الحركة اليوم حسب العلة والحالة الدينية في كل مجتمع قطري معين. وحسب ثقافته وتراثه. وحسب تركيب القوى العاملة في ساحته والأوضاع المادية أو السياسية في حياته، وكيف يتحسر على الدعاة ان يلبغوا الا بلسان قومهم، أو يطرحوا من القضايا الا ما يعني واقعهم، أو يؤثروا الا بالالتحام الوثيق بمجتمعهم. أو يجدوا أمنا وحرية في لعمل الاسلامي عبر الأفطار.

وقد راعت الحركة الاسلامية بالسودان مع وحدتها اعتبار المحلية لضمان الفاعلية في نشاطها فهي تلاحظ محليات لسودان ومواقعه ومناحي حياته المتميزة. وتتخذ في كل منها عملا اسلاميا ذا ولاية واستقلال نسبي، ليختص بالثغرة التي تليها، ويكيف المقولات الدعوية والمناهج التنظيمية والحركية بما يناسبه مع حفظ الأنماط الكلية المرعية في كل السودان. أما القوميات المعتربة في السودان من غير أهله لائحة بطلب العلم أو العيش أو الأمن المزقت. فان سياسة الحركة معها ان تورعها حق رعيتهما على ان تحفظ لها اعتبارها القومي واستقلالها الحركي الذاتي لتفرغ لهماومها الخاصة عاجلا ولتسيا للاستجابة المحصورة لتحديات بلادها آجلا. مما لا يتأتى ولا يؤمن بالاندماج في نظام الحركة السودانية الا تنسيقا وتعاوبا وتوحيد لبعض الناشط مما تستدعيه الاقامة في موطن مشترك.

وقد لا تكون المناظرة بين المحلية والعالمية عن تقدير فقهي محض، فلعل الحركة الاسلامية بالسودان لم تقرأ في توجهها المحلي من بعض الانفعال

حين منشئها بروح الاستقلال الوطني بل بتاريخ السودان المسلم المتروى شيئاً ما عن محور النشاط الاسلامي العربي . ولعل الحركة في مصر أيضاً لم تبرز حين منشئها من الانفعال بذكرى الخلافة المضیعة وحين ازدهارها بمحمورية مصر عامة ورائديتها للمصحوة الاسلامية . ولعل الحركتين لم تبرا معا من عدوى التوتر السياسي السوداني لمصري الناعم .

ولكن الحركة السودانية لا تنشغل ولا تنحصر بالواقع المحلي عن آفاق العلم اهتماما بأمر المسلمين بل بأحوال العالم وإدراكا ان العالم غدا رقعة واحدة وثيقة الاتصال . فكما عى المسلمون في مكة وهم في قلة وذلة بأن تغلب الروم أو الفرس . وفي المدينة باستصراخ المستضعفين في مكة ، وكما مد المسلمون الأوائل - وهم محصورون - نظرهم وأملهم نحو مرامي الدعوة والفتح وراء الجزيرة العربية . فن الحركة في السودان ما كان لها - إيماناً بعالمية الرسالة الدينية التي تترع نحو المطلق ولا يكتفوا ظرف المكان ، وبوحدة الأرض التي وضعت وسخرت للأنام وأتيحت لمسعاهم بالحق والنفع ولا بئلائهم بالخير والشر - ما كان لها - إلا أن تتجه نحو العالم باهتمام رجاء وخيفة وان تقبل عليها مسلماً وكافراً . وليست هي في شيء من الغرور بالعصية الوطنية أو من الجهالة بمغزى لبعد العالمي . بل ان سائر بني وطنها المركب الطبيعة قد سلموا من العجب بقومية أو الانغلاق في وطنية وأولعوا بتبع شؤون العالم والتفاعل مع طواهره وقواه .

هكذا ذهبت الحركة الى مذهب التوازن بين المحلية ولعالية أو الخصوصية والعموم . وای أن الوحدة المتمثلة في العالمية والعموم هدف لا ينبغ بالقفز اليه رأساً . بل يقارب بالمجاهدة المتقدمة في المراحل المتقدمة في المقامات بدءاً من المحلية والخصوصية - على مثل ما يبدأ الدين في كل شأنه من المبتدأ القاصر ثم يتقدم ويترقى تدرجاً نحو الكمال . ولذلك لم تقبل الحركة نظام التبعية المركزية منهاجاً أولياً لعلاقات الحركات الاسلامية ، ولئن



كان في مصطلح البيعة بأصله سعة ونسبية، فانه حين يطلق في هذا السياق انما يستعمل قياسا على البيعة السياسية التامة للإمام متمكن السلطان. وذلك أمر غير متحقق بالطبع - إلا ان يعدل بالقياس الى تقاليد بيعة المهينات الصوفية والحركات الجهادية غير المتمكنة. ومهما يكن فان تاريخ المسلمين قد اكتنف مصطلح البيعة بمعاني الاتباع والطاعة والتسليم لمحور شخص واحد. وغالبا ما أوحى ذلك بأن الأمر كله اشارة من الإمام دون شورى من جماعة الاتباع بل غالبا ما زين لواحد بايعه طائفة من الناس ان يضفي على ذاته شرعية مطلقة يرمي من لا ينخرط فيها بالمروق والبهني. وقد انتهت البيعة الكبرى ذاتها الى وضع اختلت فيه عناصر الوحدة بين صور الدين العملي والمثالي. فأصبح الخليفة المبيع رمزا. مصبها على خواء عاضلا من أسباب الوحدة المؤثرة. ولم يبق له إلا ان تضرب باسمه السكة ويدعى له على المابر. ولقد بدأت سنة البيعة في الحركات الاسلامية الحديثة تقليدية ومحدودة. ثم تقومت من بعد بالشورى، لكنها حين طمحت نحو العالمية عوقها تباعد الواقع وتباينه وخذلها الحجز عن التمكن. فعادت في بعدها العالمي رمزية لا تمثل محور توحيد فكري أو عملي فعل، ولربما يزين اتخاذ الرمز ولو كان غير فاعل حفظا للمثال ورجاء وأملا، ولكن احركة الاسلامية بالسودان أثرت العدول الى مصطلح «الالتزام» لا «البيعة» لاتقاء ظلال المعاني التقليدية ولحين استيفاء شروط التمكن. وراة الالتزام المركزي الشامل اليوم اعتسافا للمراحل وجنوحا بالتوازن بين الوحدة والفعالية الى ما يوقع خللا ومحدث ضررا بالتدبير المحلي، فالحركة الاسلامية في العالم أولى في هذه المرحلة بأن تبقى فكرا واحدا مشتركا دون التزام، وتجربة واحدة تتحارب دون تقليد، وجبهة تتناصر دون رهق أو حرج.

لذا اقترحت الحركة منهجا للعدل بين التركيز المحلي - تمكينا وتأمينا بغير تعصب - والامتداد نحو الوحدة الاسلامية العالمية بغير تسبب، واراوته

تنسيقا وسطا بين الانقطاع والاندماج الفوري . وأعلى من مجرد التعاون العفو  
الوارد بين أي جهتين لمخصوص علاقة الحركات  
الاسلامية . فالتعاون درجة قد يلحظ فيها الطرفان شرط تكافؤ المعاوضة  
واستواء المنافع العائدة اليهما ، ولكن ما يبذل المسلم لأخيه مبتغيا وجه الله  
عمل يجزى عنه عاجلا أو آجلا من حيث لا يحسب ، وما مد المسلم أخاه  
بقوة الا عادت اليه حتما . ولو بوجه غير مباشر من تلقاء فطرة المسلمين الذين  
يدعون بالخير بعضهم لبعض ويتداعون بالنصرة ويتراءون بالقدوة . ومن  
تلقاء فطرة الوجود التي تتلازم فيها ظاهرات الحق وتتحد مصائره في وجه  
اجتماع الزاهقات من الباطل . فمن خلال المنهج التنسيقي يتحقق التعارف  
والتناصح الوثيق ويتم تبادل التجارب الحركية وتنعقد أسباب التعاون  
والتناصر ، وقد طورت الحركة علاقة التنسيق من مستوى التفاهم العارض  
الى الاتفاق الثنائي الموثق مع حركات كثيرة - مما يشتمل على عهد ملزم يهدف  
لتوثيق الصلة وتعزيز التعاون في مجالات شتى . وتوسل الى ذلك بالاتصالات  
النظامية تراسلا أو تزاورا . وباللهاءات الدورية بين القيادات أو القطاعات  
التصاهية أو اللجان المشتركة أو بتأسيس ما تسير من الأعمال والمراقب  
الموحدة - وذلك كله بقنوات اتصال حر دون وحدة عضوية تنظيمية أو مياعة  
مركزية ، على ان الحركة تؤمن بأن ترتفع بمعادلة التنسيق الثنائي المرحلي المرن  
نحو مثال أقرب الى الوحدة كلما واتت الظروف وتقدمت المراحل - دون تبطئة  
يثقها التدابر بالمعصية والتخاذل عن حق الاخوة الایمانية ، ودون تعجل يجر  
الى التوتر والشقاق والاضرار بوائع الدين .

وحين عمرت علاقة الحركة الثنائية بالحركات الاسلامية على نحو  
ما تقدم . وتعاضم هم الحركة العالمي - دعت الحركة وسعت لاقامة مؤتمر  
عالمي دائم للحركة الاسلامية . وقد ردت ان ذلك المشروع تجسيد وتطوير  
لمفهوم التنسيق . لانه ينبني بتدبير نظامي ثامت على صعيد جامع يتظم العالم

متجاوزا للدائرة الاقليمية العربية وغيرها. وتصورته الحركة توفيقا بين شتى الاعتبارات - اذ يراعى تعدد صور الاستجابة الاسلامية في العالم اجتهادات رأي وانماط تنظيم وتشكيل بسبب اختلاف الرؤى أو تباین واقع البلاد. كما يحاصر دواعي الانقطاع والتباعد الاقليمي والتجني بعصبية الولاءات التنظيمية.

ومهما كان الائتثار نظاميا راتبا يتيج محورا للتعارف والتعاون والتفاعل في شتى الاطر والمجالات. فانه غير الزامي لا يؤسس على علاقة رئاسية محبرة كابتة - إلا أن يتمخض التشاور الائتماري عن اجماع والتزام. وقد اقترحت احركة ان يضم المؤتمر الحركات العامة والتنظيمات الوظيفية المتخصصة والشخصيات من كل اقليم بكل لغة عالمية. ولو تعدد وتمایز المشاركون من البلد الواحد. فلا بأس بالتعددية مادامت الأسرة المؤتمرة كلها تجديدية التزعة جهادية المسعى شمولية التصور تؤمن بالتزكية الفردية الصادقة والتنظيم والعمل الجماعي الملتزم. هذه صورة تنسيقية جماعية سمحة تتسع لرؤى الحركات الاسلامية كافة ولا تكلف أياً منها ما لا تقبله أو تطيقه. وتفتح نحو علاقة توحيدية مرحوة بين الأمة الاسلامية.

### العلاقات والسياسة الخارجية

الهم العالمي الاسلامي : لقد استتبع الصحو الديني والانتباء - لمنشأ الحركة الاسلامية في منتصف القرن الميلادي - وعياً بالهوية الاسلامية وبالنسبة التي توحد الملة والأمة وتميزها عن الملل والامم الأخرى في العالم. وثئن كان لرواد الحركة - من تلقاء ثقافتهم العصرية - علم وبعض اهتمام بالضرورة بأحوال العالم وأحداثه عامة. فان همهم الخاص إنما صوب نحو العالم الاسلامي. بلى سحر الصحوة الاسلامية فيه دون سائر شئونه - اذ شعروا ازاءها بأخوة ورابطة مخصوصة ورأوا لها مغزى متحداً مع ما هم فيه. فلكتب والمنشورات التي

حميت فكر الدعوة الجديدة. والاعلام الذين نطقوا بصوتها وقادوا مجاهداتها. والحركات التي مثلت وقعها في مجتمعات المسلمين ووعدها في مستقبلهم - تلك كانت مواضع الاهتمام الخاص التي انحذب اليها الاسلاميون الحدد، لذلك كانوا يتطلعون الى اخبار أو آثار أو زوار من تلقاء مصر أو باكستان أو سوريا أو العراق أو غيرها من مراكز البعث الاسلامي.

وكانت الحركة تعنى أيضا بالقضايا العالمية ذات الوجه الاسلامي لصريح وبأي نزاع دولي يمس شأن المسلمين، وربما تجويزت مع تطوراتها بالتعبير عن التضامن والانتصار لجانب الاسلام فيه أو بالحمله والانتكار على الجانب الآخر فمن ذلك قضايا التحرر الوطني الاسلامي الشعاري فريقيا وآسيا (كأندونيسيا وباكستان والجزائر)، وقضايا الحركات الاسلامية وجهادها تحت وطأة النظم الغاشمة [في مثل مصر وإيران]. وقضايا كفاح المسلمين لتقرير مصائرهم المتميزة في وجه طوائف أخرى (كما كان في فلسطين وكشمير ونيجيريا). ولعل من أولى القضايا التي مست الحركة مساً مباشراً هي قضيتا ارتريا وتشاد - اذ ثقلتا في محنة شعب مسلم جار معلوب على أمره سياسياً. ووردتا الى داخل الساحة السودانية بدخول اللاجئين السياسيين، فوجدت الحركة نفسها تلقاء مناصرة لأصحاب القضيتين بالدعم المباشر ومعنية من جراء ذلك بالاطر والأبعاد الدولية للقضيتين.

أما وراء ذلك. فقد ظلت الحركة لثني وعشرين عاماً بعد قيامها لا تعنى إلا بكلليات الوضع العالمي. ولا تكاد تميز الا الكتلتين الغربية والشرقية لغرض الانحياز دونهما الى الكتلة العالمية الاسلامية بدافع الولاء والانتماء لأمة المسلمين، وكأن الحركة لم تكن معنية بخريطة التكتل الدولي لذاتها أو مدركة لمغازيها في مصائر العلم. بل كانت تنفعل أصلاً بوضعها المحلي بين تحدي التبارين اللبرالي والشيوعي والمحيطين بها حين نشأتها في القطاع الحديث بالسودان، فمن مقابلتها ومنافستها لهذا وذلك امتد وعيها للكتلتين لغربية

والشرقية وللعالَم الاسلامي من دونها وارتفع شعارها المشهور «لا شرقية ولا غربية اسلامية اسلامية».

فلا اهتمام ولا علاقة بغير الظواهر العالمية المتصلة بالاسلام عن وجه صريح مباشر، ولا دراسة ولا سياسة ولا ممارسة للعلاقات الدولية. بل كانت الحركة ترهب الدول عموماً وتنمر من الدول غير المسلمة خاصة - تعذية لمفهوم البراء من الكفار الى صعيد العلاقات. وعقدت من شبهة الاتصال الدبلوماسي كأنه مباشرة نجس غريب أو مقارنة خطر خبيث. أما ما عهدته الحركة - بعد الاهتمام بالشئون والقضايا الاسلامية - من علاقات اسلامية مباشرة، فقد كان قاصراً على المسلمين والحركات الاسلامية. وما كان في ذلك من عمل خارجي كبير يعمر تلك العلاقات ولا تصور منهجي لنظامها - الا انشداداً بعاطفة الاحوة والنصرة أو التماساً لمائدة المثل والعبرة.

مرحلة العمل الخارجي من بعد قدوم السبعينات تطور الاهتمام بالعالَم من بعيد الى بعض عمل في الساحة العالمية يعبر عن تركيز التوجه الخارجي للحركة وتعزز ذراعاها الممتد خارج السودان. وقد ذكرنا صور خروج الحركة من الحدود القطرية بابتعاث الطلاب وهجرة المغتربين. وما وصله أولئك من علاقات اسلامية حية وما أسسوه من تنظيمات مشتركة وما عمروه من أسباب تعاون فعي مع الحركات والهيئات الاسلامية. وقد استوى منهم نفر طوروا علاقات مع بعض الدول المسلمة كالسعودية وليبيا.

من جانب آخر نفى جانب من عمل الحركة السياسي الى خارج البلاد - هجرة أمن ولجوء من قهر النظام المايوي أو هجرة خروج واستئثار عليه وسعي لاحكام عرلته الخارجية، وقد باشر الخارجيون من عناصر الحركة الاسلامية بالتعاون مع حلفائهم الوطنيين اتصالات بجهات اعلامية عالمية للتشهير بالنظام وفضائعه، وبيجات تحريرية وثورية نصامنا وتعاوننا. ويدول

مجاورة وبعيدة - كالسعودية وأثيوبيا وليبيا - ممن أباحوا دعماً مادياً أو معنوياً أو أباحوا الاسترقاق بأرضهم أو شعبهم ضد النظام المايوي، وهيات هذه الضرورة السياسية للحركة الاسلامية ان تعقد صلات مع تلك الدول - بدأت حية تتشفع بوحاهة رجال الاحزاب الوطنية الخليفة. ثم تعززت بما يتجاوز حاجة الأزمة السياسية الراهنة وزمنها المحدود وبما يضع وصيداً لتطور لاحق. واذ توافر عدد من قادة الحركة بالخارج. وسدت منافذ الحرية واعتقل الرجال وعُوِّقَت الاعمال بالداخل. انتقل ثقل كبير من طاقة الحركة الى العمل الخارجي - تنظيمياً وتعبئياً للوجود المغترب المتكاثف من عناصر الحركة. وتكثيفاً للعلاقات الاسلامية المباشرة بمدها الى كل مركز في العالم للنشاط الاسلامي. وتديباً لحركة اعداد المجاهدين لمقاومة النظام السوداني أولقناله بالسودان. وحشداً لكل أسباب الدعم العالمي الاسلامي لصالح الحركة الاسلامية بالسودان. ونشراً لأن الحركة ونقلها لتجاربها وعرضها لنموذجها في الخارج.

وتأكد - من قيام جانب كبير من الحركة باخارج وانشداد الجانب الداخلي الى شطره الخارجي - تأكد البعد العالمي فيها واشتد الوعي والاهتمام. وتطور ذلك الى تجارب عملية في التعرف والاتصال والى مشروعات فعلية من التعامل والتعاون. وقد أثمر ذلك بعثاً لفقه العلاقات العالمية. فما كان من توجه هم ثم عمل خارجي عفوي تلقاء العالم الاسلامي تطور الى تفقه في منهج العلاقة الاسلامية العالمية. وما كان حذراً من الدول أو نفوراً من العلاقات الدولية. ارتفع بداعي الضرورة السياسية. واطمأن بأثر التجربة وبفضل القوة الراجعة التي اكتسبتها الحركة. وتحول الى ادراك لخطر العلاقات الدولية ومغزاها واقبال على عمرانها وتوظيفها لصالح حركة الاسلام. والى محاولة تفهم لمسالك تلك العلاقة وتبصر لمآزقها ومشكلاتها وتحوط لمخاطيرها ومخباتها.

العلاقات العالمية كانت السنوات الثمانون الميلادية بما تمهد من رصيد التجارب السالفة وبما وات من ظروف المصالحة والمشاركة السياسية والعمو والاستقرار - فاتحة عهد جديد للحركة الاسلامية عامر بالعلاقات الدولية والعالمية. فقد حفظت الحركة ورعت كل صلة خارجية تهيأت سابقا مع أي شخصية أو هيئة أو حركة اسلامية. أو مع جهة اعلامية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شعبية مسلمة أو غير مسلمة. أو مع دولة أو منظمة عالمية. وحيث تحولت الحركة قبيل الثمانين الى المنهج التخطيطي الشامل في أهدافها وأعمالها كافة وأصبحت لها مصالح ومرام متعاظمة تتعدى السودان. فقد كشفت صلتها نحو الاحاطة بالعالم تطورا لما سبق وامتداد شاملا بكل نحو يتيسر، لا سيما ان تعاضم شأن الحركة وتعاضم شأن حركة الاسلام في العالم عموما وتواتر أخبارها وتظاهر آثارها - دعت قوى كثيرة في العالم الى مضاعفة مبادراتها نحو الحركة الاسلامية بقصد الاستطلاع أو التعاون أو التقية والكيـد. ثم ان السودان موطن الحركة - وهو بلد ذو وشائج عالمية وثيقة وكثيفة بوضعه الجغرافي وتركيبه السكاني والثقافي - أخذ يعتره وما حوله الاضطراب والضعف الاقتصادي والسياسي وجعله عرضة لداخلات اللجوء ولاختراق والغزو والصفوط بتصرف الدعاية والاعانة وتسليط التهريب والترعيب وذلك مما دعا الحركة لمزيد من الاهتمام بالعلاقات الخارجية المؤثرة على السودان.

هكذا أدارت الحركة اتصالا وحوارا وسعا بالدوائر العلمية والاعلامية والسياسية في العالم - حول أحوال الاسلام الناهضة. وحول أوضاع السودان ومصائره - لا سيما قضية الشريعة ومسألة الجنوب وأزمة الديون والمعونات الاقتصادية الخارجية. وضاعفت الحركة تصالها وتعاملها وتعاونها مع الحركات والشعوب الاسلامية بنحو ما سبقت الاشارة. ومع الشعوب والحركات والدول الأخرى - عربية وامريكية وآسيوية وأوروبية - من

أجل التعريف بالحركة ومحيطها الوطني والسعي في مصالح السودان - تبادلاً ثقافياً وتجارياً، وتعاوناً فنياً وسياسياً. وفي سبيل ذلك تعددت زيارات وفود الحركة الخاصة والرسمية الى دول عربية وآسيوية وأوروبية وأفريقية. واستدعت زيارات وفود خارجية رسمية وشعبية، وتبادلت حضور المؤتمرات وتوزيع المنشورات ومقارنة الخبرات. وعقدت اتفاقات تنسيق نظامي مع حركات وهيئات اسلامية مختلفة. ونظمت مشروعات تعاون مع جهات ودول شتى قريه وبعيدة. وأدارت حواراً حراً مع جهات بعضها مسيحية أو يسارية أو علمانية ومع دول بعضها مواد وبعضها معاد لها وللسودان.

وقد تجاوزت الحركة الاسلامية بمدى علاقاتها دوائر علاقات سائر الأحزاب والتيارات السودانية، فمهما كان بعض هذه مدفوعاً للخارج بتوجهاته الشيوعية أو القومية أو علاقاته التاريخية. وكان بذلك مرتبها لوجهه معينة، فإن الحركة الاسلامية كانت متحررة من كل ارتبان وانحياز. فالاستقلال أصل في سياستها الخارجية وعامل اتساع لدرجة علاقاتها. وقد تجاوزت الحركة كذلك كسب غالب الحركات الاسلامية التي قعد بها الخذر والتحفظ أو ضالة الوقع فزهدت في العالم وزهد فيها، ولقد قدمنا التحامها الوثيق بمسرحها الداخلي مما يتوهم انه قد يشغلها ويحصرها، لكنه في الواقع نبهها لخطر العامل الخارجي ومعزاه ونبه اليها العالم الخارجي.

ومهما بلغت الحركة في العلاقات الخارجية والعمل الدبلوماسي. فلا بد ان يذكر ان كسبها في ذلك المجال جاء متأخراً نسبياً. ذلك ان الموقف الفكري الذي بدأت به - مثل الأدب الاسلامي الذي كانت تتغذى به - كان قاصراً على التوجه العالمي العاطفي المجهل. فلم يبينها لمباشرة العلاقات الخارجية الفعلية بقوة، ثم ان الوظيفة الخارجية للحركة انما ترتبت عن تطور وظائفها الاخرى - اذ نمت حاجتها للعالم وقدرتها في الامتداد اليه وسما قدرها عند العالمين، ويحكي تنظيم الجماعة المعني بالشؤون الخارجية قصة تطور



وظيفة الحركة الخارجية. فقد كانت قيادتها يوماً عاطفة من أي جهاز متخصص للشؤون غير السودانية التي يتولاها القادة عفواً حين تطرأ. ثم استدعى اغتراب طائفة كبيرة من أعضاء الجماعة اشاء مكتب للاتصال بهم ومراسلتهم ليواكبوا تطور الحركة الداخلي أو ليظموا عطاءهم فيها. وكان طبيعياً بعد تضخم العمل الخارجي في عهد مقاومة النظام المايوي. وما ساق من علاقات خارجية واسعة، ان يعر تنظيم الحركة عن حجم هذا المهم المتعاظم باقامة امانة مستقلة للشؤون الخارجية تطورت فيما بعد لتترك رعاية المختارين لجهاز التنظيم الأساسي أو لأمانة أخرى. ولتفرع لمهام الوظيفة الخارجية بشعابها المختلفة المعنية بالعلاقات الحركية الاسلامية. أو بالعلاقات الدبلوماسية والشعبية العالمية عامة. أو بقضايا حركات التحرير والجهاد.

السياسة الخارجية لما تقدمت السنوات الثمانون بحصيلتها الضخمة من العلاقات العالمية وتقدمت الحركة فيها نحو النضج والاستواء والنظر الاستراتيجي. تطور كسب الحركة من المهم والعمل والتفاعل الخارجي الى الفهيات والاستراتيجيات والمنهجيات والسياسيات في التوجه العالمي.

ففي جانب العلاقة بالحركات الاسلامية. كان الموقف - الذي يجذب التعددية العالمية والتنسيق السوي وبأي البيعة والمركزية الآلية - قد تجسد في جملة من مشروعات التعاون العفوي. ثم انتظمت العلاقة في غط اتفاقات ثنائية ترسم أهدافاً واسعة لتعاون ممكن وثبت التزام السعي نحوها بوسائل مقررّة. أما في هذه المرحلة. فقد انجبت الحركة الى منهجية تنسيقية كلية وخطة مؤتمر عالمي للحركة الاسلامية يجمع عناصرها المتعددة في العالم ويحيط بأغراض التعارف والتعاون والتناصر بينها ويستقر بوسائل السعي التوحيدي الاسلامي - عل نحو ما تقدم. وقد تمحّص فقه الحركة في شأن العلاقات الحركية الاسلامية من خلال المناظرات والمشاورات مع الانحوة الآخرين

ليتمخض عن مذهب متكامل بادلته الشرعية وحيثياته الواقعية ومفندياته العملية - على نحو ما تقدم أيضا وما اشتملته أوراق منشورة.

أما في السياسة والعلاقات الخارجية عامة. فقد كان تحرك الحركة يندفع بدواعي الوعي والهم العالمي اجمالاً، لكنه في هذه المرحلة أصبح موجهاً بمقتضى الاستراتيجية الموضوعة للتمكن الاسلامي. ومصوباً بما يقوم معادلات القوة العالمية تعزيزاً لما هو موال وكبتاً لما هو معاد للمشروع الاسلامي بالسودان، ومحسوباً بما يسد ثغوراً بادية ويتم شرائط لازمة وبما يدفع عن السودان والاسلام أو يعين.

وقد أدارت الحركة حواراً فقهياً في الشئون العالمية والدولية، ووضعت من نتائج اجتهادها ورقة مشورة في السياسة والعلاقات الخارجية - توصل المعاني على تعاليم الدين والشرع وتصاريف الواقع المحلي والعالمي وتعين الاهداف وتوجه السياسات وتحدد الوسائل. وتنزل القول وتفصله في علاقات السودان والحركة الشعبية والرسمية مع العالم دوله وأهله وقضاياه، وأخذت الحركة تتناول وتعالج قضايا فكرية فقهية في السياسة والعلاقات الخارجية. مثل. التوحيد بين مصلحة الحركة ومصلحة السودان. والتوفيق بين قيم الاسلام ومعاييره المطلقة ومقتضيات المصلحة والضرورة الوطنية أو الحركية في التعامل الخارجي. أو التوفيق بين الاستقامة والوضوح في الموقف أو المعاملات ومراعات أعراف الدبلوماسية وطرائقها. والجمع بين العلاقة الاسلامية الحركية الأخص والعلاقة بالشعوب المسلمة عامة ثم بالدول المسلمة لا سيما حين تتناقض المقتضيات. والتوازن بين الإيجابية المقبلة على العلاقات الخارجية مع من اتفق والتحفظات في موالاته دول الظلم أو الكفر التي لا تنفك عن كيد للاسلام والمسلمين. وان لم تثر مسائل السياسة الخارجية الفقهية خلافات أو زوابع بين أعضاء الحركة - على دقة مآزقها

ومحاذيرها - فذلك انها وافت الحركة وقد نضج فقهها التطبيقي في كل مجال واستوى فيها مبدأ رفع الحرج في اجتهادات لسياسة الشرعية .

ومن ضوء الاستراتيجية وهدى المنهج ونظام السياسة ورشد الفقه مما تم للحركة الاسلامية أخيراً . اتجه بها الأمر الى التوازن والتوحيد بين كم عملها الخارجي المبارك وكيفه الحكيم الرشيد . بل بين كسبها الديني الداخلي والخارجي - تكافؤاً في الوقع ، وتمائلاً في المنهج وتعادلاً بين التمحور المكاني الفعل والامتداد العالمي المطلق . وتكاملاً في التدين عمقاً وافقاً .

# **الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من القضية الفلسطينية « نقد وعرض »**

بقلم: خالد صلاح الدين

خالد صلاح الدين

من مواليد فلسطين ومهتم في الشؤون الإسلامية  
وتعبر مقالاته هذه عن تيار إسلامي عاملي حالياً في  
فلسطين.

## الاتجاه الإسلامي: الموقف العام من القضية

الفلسطينية «١٩٤٨ - ١٩٨٦»

«نقد وعرض»

إذا كانت الثورة الفلسطينية قد اخطأت الطريق الصحيح في النتائج التاريخية النهائية بدم الانطلاق الواضح من الاسلام، فإن الحركة الإسلامية قد ارتكبت خطأ فادحاً في عدم طرح استراتيجية الممارسة الجهادية الثورية، أي ان الثورة الفلسطينية قد أسقطت التجسيد العملي الجهادي لاطارها النظري. ولذا فإن الحركة الاسلامية حين تنحو باللائمة على الثورة الفلسطينية أو تطالبها بأن عليها، أو بأنه كان عليها أن تنطلق في نضالها من الاسلام، فإنها تلزم نفسها مبدئياً بضرورة أن تجسد بنفسها ما أسقطه الآخرون: نظراً وممارسة. وهذا الوضع أدى بالحركة الاسلامية الى أن يدور موقفها من القضية الفلسطينية والكفاح المسلح في إطار:

الطرح النظري الخالص الذي يقوم على تقرير المبادئ العامة والأمال المعلقة على حتمية تاريخية اسلامية في المستقبل، فالحركة الاسلامية لا تنفأ تدعو الى الجهاد، وتدين عجز الأنظمة وتحاذلها وسياساتها.

### الإستراتيجية العامة للإتجاه الإسلامي العريض وأثرها على الموقف من القضية

إن إستراتيجية الخط الأساسي التاريخي في الإتجاه الإسلامي تقوم - في واقع الحال - على خلق تيار شعبي فكري وشعوري واسع، يمكن مع الزمن أن يشكل قوة ضاغطة على الأنظمة الحالية لتبني الاسلام والجهاد، استجابة

للروح الشعبية الاسلامية المتصاعدة . وبهذا فإن خط هذه الاستراتيجية يتجه دائما الى «الأخرين» الذين يملكون القرار العملي أو أدوات القوة المادية الماعلة سواء كانوا أنظمة أو منظمات . ويحكم هذا المنطلق لابد ان يقتصر موقف الحركة الاسلامية على اقتراح الاطار النظري ومحاولة اقناع الآخرين به، أو انتقادهم لعدم تبنيه، أو الضنط الأدبي عليهم لاختياره ووضع موضع الممارسة، أو استخدام أخطاء الآخرين وفشلهم دليلا على صحة الطرح النظري للحركة الاسلامية . وبإيجاز فإن موقف الحركة الاسلامية من هذا الحجاب يتمثل في تقديم الوصفة لمن يملكون القدرة على تطبيقها أو عدم تطبيقها، وبعبارة أخرى: التعليق على فعل الفاعلين، ما الذي يجب ان يفعلوه، وما الذي كان يجب ان لا يفعلوه . أما ان تأخذ الحركة الاسلامية بنفسها زمام المبادرة الجهادية الشعبية، فهذا مع الأسف ما تجاهلته الحركة الاسلامية أو تحجته متذرعة بعدة مبررات منها:

- إن هذا الخيار غير عملي أو غير ممكن من الناحية التطبيقية في الآونة الراهنة .  
وضمن ظروف القمع الحالية فالجهاد الشعبي الاسلامي يحتاج الى ظهير يحميه ويتيح له فرصة الانطلاق في صورة دولة أو نظام اسلامي، وبذلك فإن انطلاقه بغير ذلك الظهير لابد ان يصطدم مع القوى الرسمية التي ستتحول بين الحركة الاسلامية وبين ممارسة الجهاد.

ومثل هذا الموقف لابد ان يقود الى ترسيخ استراتيجية الحركة الاسلامية التي أشرنا إليها آنفا وهي العمل على توسيع التيار الفكري الاسلامي بوسائل غير عنيفة ولا تؤدي الى الصدام مع الأنظمة في وقت مبكر على الأقل، ومن ثم استخدام هذا التيار للضغط على الأنظمة والمنظمات لتبني لاسلام واعلان الجهاد العام، أو على الأقل اتاحة الفرصة أمام الاسلاميين والمسلمين المتعطشين الى الجهاد بصنق لكي يمارسوا دورهم الجهادي.

## ردود الفعل النظرية تجاه ممارسات القوى الأخرى الفاعلة في ساحة القضية

ومن نتائج هذا الموقف العام أن المواقف الفرعية المستقة عنه تجاه القضية الفلسطينية والكفاح الشعبي المسلح كانت تقوم في معظم الأحيان - وما زالت كذلك - على ردود الفعل إزاء مواقف الآخرين العملية. أي التعليق النظري على الأحداث من خارج الانخراط العملي المباشر فيها، مما كان دائماً يضعف من مصداقية هذه التعليقات ومواقف الحركة الإسلامية، بل كن يضع الحركة الإسلامية في موضع التهمة وبخاصة فيما يتعلق بتعليقاتها على مواقف المنظمات الفلسطينية الفاعلة وأخطائها فمهما بلغت هذه التعليقات من دقتها وموضوعيتها يسهل إنهامها بأنها محاولات للتشكيك في توضيحات الآخرين وجهودهم العملية من موقع الركود، إن لم يذكر العجز.

تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق مقدمات العودة الذاتية الداخلية للإسلام بأساليب الدعوة الفردية وخلق تيار فكري عام والتربية والتوجيه والارشاد... الخ.

ومن نتائج هذا الموقف العام أيضاً، ونظراً لاشتراط توفير الآخرين مناخاً حراً للإسلاميين والمسلمين لممارسة الجهاد، ان لم يعلن الآخرون بأنفسهم قبول الخيار الإسلامي العام والجهاد الإسلامي، نظراً لذلك كله لا بد ان تجد الحركة الإسلامية نفسها منساقة الى تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق المقدمات العامة وهي بعبارة موجزة: العودة الذاتية الى الاسلام. ولما كان الخط الأساسي التاريخي لاستراتيجية الحركة الإسلامية - كما أسلفنا - لا يأخذ صيغة ثورية، ويكتفي بهدف خلق تيار فكري اسلامي صاعط على الآخرين ويتجنب استخدام ما يوصف بوسائل العنف الثوري، فلا بد أن

يتخذ أسلوب الدعوة الى تحقيق مقدمات العودة الذاتية الى الاسلام اشكال الوعظ والتثبيہ والترغيب والترهيب، الى ان يصل ذلك الى مفاهيم مبدئية مرططة في عموميتها النظرية الوعظية من مثل المقولات المتكررة التالية:

\* إن علينا أن نعود الى الاسلام والى محاسبة النفس وتنقيتها من الشوائب ولافكار الداخلية لكي نستحق النصر.

\* ان عدنا الى الاسلام وبدأنا بأنفسنا فطهرناها من الذنوب والعيوب جاء نصر الله ودمرنا اليهود.

\* إن الله انما يعذبنا باليهود لأخطائنا وذنوبنا.

\* انا نستحق ما جرى علينا لانحرافنا عن جادة الحق وإنهماكنا في الحياة المادية الفانية ونحو ذلك.

وقبل أن يسرح البعض باتهامنا نقول: انا لا نعارض هذه المقولات من الوجهة الدينية المبدئية. ولكن الخطأ - كل الخطأ - يكمن في الاطار الاستراتيجي العام الذي تصدر منه. فإلى من يتوجه الخطاب في هذه المقولات؟ الى الاسلاميين المؤمنين؟! ان هؤلاء هم الذين يخاطبون مجتمعاتهم بهذه الأفكار. فهل يكون المخاطب - بكسر الطاء - هو عين المخاطب - بفتح الطاء -؟! هل يكون الداعية هو المدعو؟

إن الدعوة الى العودة الى الدين والتطهر من الآثام والذنوب والتخلص من مظاهر الشذوذ والانحراف عن جادة الاسلام، تفترض ان لخطاب فيها موجه الى من يتمثل فيهم الانحراف والزيف والضلال في إطار المجتمع الكلي، ومن ضمنهم الأنظمة ممثلة في مسؤوليها، والمؤسسات وأصحاب الاتجاهات الفكرية والحزبية غير الاسلامية، والمسلمين بالهوية والفساق والملاحدة. . وكل من يعتبر مسؤولاً عن مظاهر الانحراف العامة، إضافة الى مظاهر انحراف السلوك الفردي. فهل يتوقع ان يكون أسلوب الوعظ



والتنبيه والتذكير كافياً - مع مرور الزمن اللامحدود لكي يتغير هؤلاء ويعترفوا بأخطائهم ويتوبوا عنها ويعودوا الى الاسلام في صحوة عامة للضمير؟

إن هذا النوع من التفكير ينطلق من عدة افتراضات ومفاهيم خاطئة أهمها:

\* الفهم المخطيء لطبيعة المجتمع، ومن ثم لأسلوب تغييره، فهو يفترض ان المجتمع هو مجموع الافراد فيه وحسب سواء كانوا حكاماً أو محكومين، مسؤولين أو غير مسؤولين، وبالتالي فإن تغيير المجتمع يعني ان يتغير مجموع أفراد المجتمع، أو معظمهم بوصفهم أفراداً وعلى نحو كمي متصاعد. فالقلة المؤمنة مثلاً تصبح مع الزمن كثرة بوسائل الوعظ والترقية والتنبيه والتذكير والاقناع الشخصي، حتى يتكون من ذلك تيار عريض واسع يشكل قوة ضاغطة على أصحاب القرارات لتبني الحلول الاسلامية وازالة مظاهر الانحراف، ان لم يكن ذلك افتناعاً منهم، فاضطراً أمام الرغبة العامة لتيار المجتمع العريض.

\* ويفترض هذا الفهم أيضاً ان معظم أفراد المجتمع هم مسلمون مؤمنون بالاسلام، ولكن فيهم الكثير من مظاهر الجهل الديني والانحراف السلوكي. ولذا فإن أسلوب الوعظ والتنبيه والاقناع كقيل بإعادتهم الى الفهم الصحيح للاسلام ومن ثم الى السلوك الاسلامي القويم. إن هذا الفهم يغفل الحقائق التالية:

\* إن المجتمع ليس ببساطة - المجموع الكمي لأفراده، إنما هو نظام اجتماعي أو تركيب اجتماعي تتمثل فيه العلاقات المادية للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية... الخ. وهذه المؤسسات التنظيمية المختلفة مترابطة ترابطاً عضوياً يتبادل من خلاله التأثير

ولتأثير، وتعكس نجاتها الواقع الموضوعي العام للمجتمع. والنظام السياسي على رأسها يجسد هذا النظام الاجتماعي ويمثله ويمثل أدوات القوة للحفاظ عليه ومن ثم الحفاظ على مصالحه ومصالح من يهمهم بقاء المجتمع على حاله لضمان استمرار هذه المصالح.

\* وهؤلاء لا تخضع خياراتهم الايديولوجية للقضاءات العقلية التي يمكن التأثير فيها من خلال الوعظ والتذكير والتأثير، وانما تخضع لمصالحهم المادية في المقام الأول. واذا كان يمثلوا النظام الاجتماعي هذا يتقبلون بعض مظاهر الاسلام في الأطر الرسمية والنظمية بدرجات متفاوتة فإنما يعود ذلك الى الطبيعة الانتقائية للثقافة التي تمثل هذا النظام. أما ان يؤخذ بالاسلام نظاماً اجتماعياً عاماً للمجتمع فهذا يعني القضاء على مراقبها ومصالحها وارتباطاتها فهي لا تأخذ منه - في أحسن الحالات - إلا بالقدر الذي لا يهدد تلك المواقع والمصالح والارتباطات والذي يكفي لامتناع المشاعر الاسلامية الشعبية النامية، ويوحى بأن النظام لا يتعارض مع الاسلام، أو أنه أكثر من ذلك يسير مع الزمن في اتجاهه. أما إذا اشتدت المطالبة الشعبية لطرح البديل الاسلامي الاجتماعي الجذري الشامل الى حد لا تقع معه وسائل التنظيم والامتناع وطرح الشكليات الاسلامية الجزئية، فإن يمثل النظام يلجأون الى وسائل القمع العنيفة كما حدث فعلاً في تاريخ الاتجاه الاسلامي، حتى لو لم يظهر الاتجاه الشعبي الاسلامي أي مظهر مباشر من مظاهر العنف، إذ يكفي ان يأخذ شكل المعارضة السياسية المنظمة المؤثرة، أما التدين الشخصي فهذا ما لا يمانع به النظام عادة، كما انه لا يمانع بالاحاد الشخصي، اذا لم تترتب على هذا أو ذاك أية مواقف سياسية معارضة للنظام. هذا على مستوى تمثلي النظام من حكام وساسة وأصحاب نفوذ.

أما على مستوى القاعدة الاجتماعية الشعبية العريضة فمنهم من يمكن ان تؤثر فيه الدعوة الفردية بدرجات متفاوتة تتراوح بين تحويله الى داعية فعال

وبين التأثير المحدود في مشاعره العامة وسلوكه . ومهم من لا تؤثر فيه الدعوة اطلاقاً . ولكن المهم ان ثمة بين أوساط القاعدة الشعبية العامة للمجتمع من لا يكتفون بعدم الاستجابة للدعوة الاسلامية الفردية وحسب ، بل هم يعادونها ويعملون ضمن عقائد وأطر فكرية أيديولوجية غير اسلامية - منظمة وغير منظمة - وهم يرون ضرورة تغيير المجتمع ، ويمارسون نشاطهم في هذا الاتجاه ، ولكن من خلال العقائد الجاهلية المعادية للإسلام .

فكيف يتوقع إذن أن يتم تغيير المجتمع إسلامياً ، وتحقيق مقدمات العودة الدائمة للإسلام ، بوصف ذلك شرطاً لجهاد العدو الخارجي ، بوسائل الوعظ والتنبيه؟! ان تشخيص المرض واقتراح الدواء مبني على تعريف مسبق للمرض نفسه ، وهذا التعريف - في مجال العمل العقائدي السياسي - مستمد من العقيدة التي يؤمن بها الشخص . وبذلك فإن ما يراه الداعية المسلم مرضاً اجتماعياً أو انحرافاً عن السوية لا يراه كذلك غيره من أصحاب الانحازات الأخرى المخالفة . فهل يمكن اقراح دواء لمن لا يعترف بوجود المرض فيه؟!

إننا لسنا ضد الوعظ والتنبيه والتذكير ، ولكن يجب ان لا نبالغ في دوره ونتأجه في عملية تغيير الواقع الكلي المتمثل في النظام الاجتماعي العام وعلاقاته ومؤسسته . ومن مظاهر أسلوب الدعوة الفردية والتوجيه والتربية ذلك المظهر العام الذي يجري فيه النصح والارشاد وانتقاد لأخطاء والانحرافات والمظاهر اللا إسلامية من على المنابر العامة . وهذا يشارك فيه رجال الاتجاه الاسلامي المنظم ، ولكن بصفتهم الفردية ، كما يشارك فيه أعوان النظام أنفسهم فالنظام كما أسلفنا لا يعارض الاسلام بكلية بوصفه ديناً وموحهاً لسلوك بل يعتبره مصدراً من مصادر التشريع الكثيرة في صيغة أكثر تقدماً في محاملته للحس الاسلامي ، طالما أن ذلك لا يأخذ صيغة المعارضة السياسية المباشرة للنظام . بل هو مستعد لتشجيع هذه الممارسات الوعظية التوجيهية في اطار وجوده الذاتي . والأظمة العربية كلها تقريباً تنص

في دساتيرها على ان دين الدولة هو الاسلام، وتفرد للأوقاف وللشئون  
الاسلامية وزارة رسمية، وتسمح بوجود مؤسسات اسلامية خيرية أو منحوها  
الى جانب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمثل الواقع الاجمالي غير  
الاسلامي. فلا عراية اذن ان نشاهد رجال السلطة أنفسهم، ويمثلي ودرارات  
الأوقاف وشيوخ النظام يتحدثون ويخطبون بنفس ما يتحدث ويخطب به  
رجال الاتجاه الاسلامي المنظم - على المنابر العامة - من ضرورة الرجوع الى  
الدين لكي يتحقق النصر، ومن ضرورة ان يبدأ الفرد بنفسه ثم بغيره في  
نطاق مسؤوليته، وضرورة إزالة مظاهر الفسق والانحراف التي عوقبتنا بالعدو  
الخارجي بسببها، ومن الممكن أيضاً ان يشن رجال الدين - مع تحفظنا على  
هذه التسمية - المرتبطين بالسلطة، حملة عيفة قاسية على مظاهر الانحراف  
العامة من مثل وجود الخمارات والمسابع المختلطة والازياء الخليعة والافكار  
الداخلية ودور اللهو... الخ. وأكثر من ذلك لا يمتنع هؤلاء عن الدعوة -  
بحماس عام - للجهاد. والنظام لا يرى في ذلك كله أي بأس، لأن هذا  
الاتجاه بمنطوقه الخفي العام يتضمن ما يلي:

• صرف التهمة عن النظام نفسه وعن دوره في افراز هذه المظاهر  
اللا اسلامية المنحرفة، وفي التقاعس عن مواجهة العدو الخارجي وفي تعطيل  
الجهاد الشعبي والرسمي العام وتعطيل أحكام الاسلام، بل التأمير على  
القضية والتبعية للقوى الخارجية الاستعمارية، ومن ثم تجزئة المشكلة الى  
مظاهر متفرقة في سلوك الافراد والاتجاهات الاخلاقية. بحيث تنوجه التهمة  
الى الناس أفراداً وبدلاً من أن يتجه مطلب التغيير الاسلامي الى النظام  
الاجتماعي الحاهلي برمته، ينتجه الى أفراد الشعب ضمن هذا النظام، فإذا  
كان لابد من تحميل مسؤولية الهزائم لأحد، فالشعب هو المسؤول. وإذا كنا  
نطلب النصر حقاً فهذا مرهون بمدى استحابة أفراد الشعب للمواعظ  
الاخلاقية، والى ان يحدث هذا فلا أمل في النصر ولا مبرر لتحميل المسؤولية

للسلطات النظامية . وهكذا يجري تأجيل قضية الجهاد والتحرير عملياً الى أمد غير مسمى ، ويتخذ من الهزائم والمصائب والانتكاسات العامة حجة على الشعب وبمجموع أفرادهِ . ويجري تدجين المسلمين - بهذا الأسلوب - لتقبل الهزائم بوصفها عقوبات عادلة لخطائهم وانحرافاتهم . وينصب النقد والتفريع على المظاهر الجزئية الخارجية دون الاسباب العميقة والاطار الاجتماعي لعام الذي أفرز هذه المظاهر، ولا بد ان يفرز غيرها طالما بقي مستمراً.

إن النتيجة النفسية التي يصل اليها هذا الأسلوب متعددة الجوانب والمظاهر في سببيتها اذ يصرف الاهتمام عن ميدان المعركة الموضوعي الواسع الذي يشتمل في اطاره على كل الجزئيات ، وعوضاً عن ذلك يمحصر ميدان المعركة بكل عناصره المتضاربة في ذات الفرد ونفسيته ، والفرد هو العدو وهو الضحية ، وهو الذي يظلم نفسه وهو الذي يتحمل عواقب هذا الظلم ، هو المعتدي بانحرافه وضلاله وهو المعتدى عليه . ولما كان العدل من مقتضى حكم الله ، فاد كل ما يقع علينا من الهزائم والضربات ما هي إلا مظهر من انتقام الله العادل . وبذلك يجري امتصاص مشاعر الغضب والقمة ضد العدو ويجري تحويلها ضد الصحة . وانسجاماً مع هذا الموقف يستخدم مفهوم مجاهدة النفس بديلاً عن جهاد العدو، ويزداد التركيز السببي على أولوية جهاد النفس بوصفه الجهاد الأكبر، وتغزل معالي الآيات الكريمة من مثل «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم» عن موضوعها الصحيح من سياق المنظومة الاسلامية الشاملة . أما الفرد الذي يصبح عبر هذا النوع من التفكير هو ميدان المعركة وعناصرها فهو شخصية معنوية مطلقة لا تحديد لها، ومن هنا تضيع حدود المسؤوليات الاجتماعية والسياسية : مسؤوليات الهزائم ومسؤوليات التغيير . ويغرق الناس في حالة من القدرية السلبية المستسلمة التي لا تسجم مع روح الاسلام وشخصيته الفاعلة.

ويظهر هذا الموقف في أقصى صوره حينها يأتي في وقت يمارس فيه العدو أبشع أساليب غطرسته ووحشيته خلال الغزو العسكري والمحارز الدموية الرهيبة التي لا تنال من اقوى المقاتلة قدر ما تحصد من أرواح المدنيين من شيوخ وأطفال ونساء، ويذكرنا هذا الموقف بالقصة التمثيلية المعروفة التي تدور حول رجل سرفت منه دابته فاجتمع الناس عليه يلومونه ويقرعون له لأنهم لم يمسوا رباطها ولم يتحوط لها من السرقة، فلما بالغوا في ذلك وقتنا طويلاً، ذكرهم بأن عليهم ان يسبوا اللص ساعة واحدة على الأقل.

فلا عجب إذن أن تشجع السلطة هذا النوع من التعبير الاسلامي، وأن تستثمره للتهرب من المسؤولية ولاحتواء الاتجاهات الاكثر ثورية في الفكر الاسلامي السياسي. بل ان بعض الأنظمة الاكثر تساهلاً ودهاء لتسمح بما هو أكثر، وبخاصة في ظروف تفاقم النعمة العامة على التقصير والتخاذل. فترك للخطباء المتحمسين المخلصين وغير المخلصين أن يكيلوا الاتهامات ضد المواقف العربية العامة ومن ضمنها المواقف الرسمية بشرط أن تتسم هذه الاتهامات بالعمومية المفرطة التي تضع الجميع في سلة واحدة: حكام العرب جميعاً دون تحديد، والشعوب العربية جميعاً دون تمييز للمواقف والمواقع. ولكن حتى في حدود هذا المظهر التعبري العام الذي يجري من على المنابر العامة فإن السلطة لا تسمح له بتجاوز حداً معيناً على الرغم من ان أصحابه ينطقون به بصفتهم الفردية فاذا ما حدث وتجراً أحد الخطباء أو الدعاة بادانة موقف السلطة المحلية مباشرة، فانه يصطدم مع أجهزة الأمن والقمع وهذا ما حدث مراراً وما يزال يحدث.

\* اضافة الى المظهر العلني العام من على المنابر العلنية والذي تحدشاه انفاً، يتخذ أسلوب الدعوة الفردية والتوجيه السلوكي والأخلاقي الديني صيغة أكثر تحديداً وتطوراً. ونعني بها الصيغة التنظيمية، فالتيار الفكري الشعبي الذي يطمح الحط الاساسي في الاتجاه الاسلامي الى تعميقه وتوسيعه يقوم

على بعدين أو حصين : خط لحركة المنظمة وهي التي تشكل الجسم الأساسي المتماثل لهذا التيار، وخط التأثير الشعبي لعام الذي يمكن أن تثيره الدعوة المنظمة في وسطها الاجتماعي، ولكن استراتيجية هذا التيار - بحسب المنظمة وعيطة التأثيري تظل تدور - كما أسلفنا - حول هدف خلق أداة شعبية ضاغطة على الآخرين (الأنظمة وأصحاب القرار) للمبادرة إلى اتخاذ وتطبيق القرارات الكافية بتحقيق مقدمات العودة إلى الإسلام، ومن ثم إعلان الجهاد المعطل، أو على الأقل توفير الحرية للراغبين في الجهاد لكي يمارسوا واجبهم، وقد سبق وناقشنا أخطاء هذا لتصور وعمقه. ويكفي هنا أن نشير أن هذا الأسلوب - بمظهره التنظيمي - على الرغم من أنه لا يطرح صيغة ثورية لتغيير المجتمع إلا أنه محظور في معظم الدول العربية لمجرد أنه يتخذ طابعاً تنظيمياً يقترون عادة بالبعد السياسي، وفي الدول التي يسمح له فيها ممارسة نشاطه فإن ذلك يجري في نطاق محدود لا يسمح له بتجاوزه إطلاقاً.

وقبل أن نمضي في هذا التحليل لنقدي، ولكي نسهل على القارئ ربط أجزائه، يحسن بنا أن نلخص الآن ما شرحناه آنفاً حول موقف الاتجاه الإسلامي العام من القضية الفلسطينية، وما يتصل بها من موضوع الجهاد والمطلقات الاستراتيجية لهذا الموقف، وذلك في النقاط التالية:

الطرح النظري الخالص الذي يقوم على تحليل وتقييم موقف القوي الفاعلة الأخرى (أنظمة أو مظمات) بمعيار الإسلام انتقاداً أو لوماً أو نصحاً أو توجيهاً، وبايجاز تقديم الوصفة النظرية الإسلامية للقوى الفاعلة.

\* وينبع هذا الموقف من الخط الاستراتيجي الأساسي للاتجاه الإسلامي الذي يقوم على الدعوة الفردية (المنظمة وغير المنظمة)، والذي يطمح في أكثر صيغه تقديماً إلى خلق تيار شعبي عام يكون بمثابة أداة ضاغطة على أصحاب القرارات والقوى الفاعلة لتبني الحلول الإسلامية والاستجابة لعمليات النصيح والتوجيه، بحيث يتوزى هذا الضغط على لقوى الفاعلة وأصحاب

القرار مع اشعة الروح الاسلامية بين عامة الناس والتأثير على سلوكهم ومفاهيمهم.

\* أحد النتائج الفرعية لهذا الاتجاه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية - هو تأجيل هذه القضية وتأجيل مطلب الجهاد - عملياً - ريثما يتحقق شرطه الاجتماعي الداخلي: عودة المجتمع الى الاسلام أفراداً ونظماً لكي يتوافر بذلك مناخ حر لممارسة الجهاد الرسمي والشعبي، أو لشعبي على الأقل دون موانع من السلطة.

\* وينتهي هذا الموقف الى توجيهات وعظية عامة، تنصب في معظمها على مظاهر الحياة الاجتماعية المنحرفة عن سوية الاسلام، والى تجزئة المطلب الاسلامي الكلي، والى تعميم الاتهام، والى جعل الفرد ميداناً لمعركة.

### إغفال العلاقة العضوية الجدلية بين هدف التغيير الذاتي العام وهدف التحرير الخاص

ونتابع الآن مناقشتنا النقدية لهذا الاتجاه العريض، ونسجل ابتداءً أننا لا نتجاهل الدور الايجابي الذي لعبه هذا الاتجاه متمثلاً بصورة خاصة في الجراح في استقطاب أعداد كبيرة من الشباب ضمن التيار الاسلامي، وهؤلاء كان يمكن ان ينجرفوا مع التيارات الثقافية والسلوكية المنحرفة التي يفرزها النظام الاجتماعي اللا اسلامي، ومتمثلاً كذلك في أحداث نوع من التوازن النسبي في المجتمع يحول دون التماذي العلني المطبق في الانحراف بعيداً عن الاسلام، ولا شك ان الاعداد الكبيرة من الشباب الذين نجح هذا الاتجاه في استقطابهم سيكونون مصدراً بشرياً كبيراً في المستقبل (ان شاء الله) لصيغة ثورية جهادية أكثر تقدماً. ولكن، حتى الآن، يجوز لنا ان نطرح التساؤل التالي:



لقد شهد هذا التيار الاسلامي اتساعا مشهودا على المستوى الكمي  
الاقتصادي، ومع ذلك فإن مجمل الاوضاع الاجتماعية أو النظام الاجتماعي - في  
علاقاته الاجتماعية الاساسية العامة ومؤسساته وتنظيماته - لم يتغير. وإذا  
كانت القدرة على مواجهة العدو وتجنب الهزائم - ان لم نقل احراز النصر - هو  
مقياس درجة التغيير الاسلامي داخل المجتمع. فان الهزائم المتلاحقة  
والمتنامية في حجمها وتأثيرها دليل على ان التغيير المنشود لا يسير في طريق  
التقدم الفعلي الذي يتجاوز الافراد والاتساع الكمي للتيار الاسلامي  
والمظاهر الاسلامية الجزئية الى قواعد المجتمع والنظام الاجتماعي برمته.  
ونستنتج من ذلك ان هذه الاستراتيجية في العمل الاسلامي وفي تناول  
القضية الجهادية - حول فلسطين - اد توجل الموصوع الفلسطيني الجهادي  
بدعوى اولوية تحقيق مقدمات التغيير الاسلامي، الداخلي - بأسلوب الدعوة  
الفردية والتجمع الكمي للتيار الاسلامي، وتقديم الوصفة النظرية  
الاسلامية للقوى الفاعلة وأصحاب القرار - فانها تستهي الى الفشل في كلا  
الهدفين :-

• تحقيق شرط التغيير الداخلي.

• وبالتالي التقدم العملي نحو موضوع الجهاد حول فلسطين.

فكما أن هذا الاتجاه يفترض ان المبادرة الشعبية الاسلامية الى الجهد  
تصطدم بالقوى الرسمية، فان عليه ان يدرك ان تغيير المجتمع داخليا  
يصطدم بنفس اقوى ولنفس الاسباب. وإذا كانت هذه القوى - في بعض  
الحالات الاستثنائية - تسمح لهذا الاتجاه بممارسة نشاطه في خلق تيار اسلامي  
شعبي عريض الى جانب التيارات الاخرى فانها تفعل ذلك ضمن حدود  
معينة لضبط سلوك هذا التيار داخل اطارها العام، فاذا ما تجاوز هذه الحدود  
- ولو بغير ان يتبنى وسائل عنيفة - فانها تعترضه بكل وسائلها التي يمكن ان

تصل أخيراً إلى حد القمع التام وإذا فإن تأجيل القضية الفلسطينية، لم ينفع مسألة التحرير والجهاد المؤجلة كما لم ينفع في حل المشكلة الاجتماعية الداخلية المقدمة.

والقوى المعادية في كلا الحايين وحدة: الأنظمة الداخلية والعدو الخارجي معاً. ومعنى بذلك أن العدو الخارجي الذي سيقاوم الجهاد الإسلامي ضده بالضرورة، سيقاوم بنفس القوة عملية تعير الظروف الداخلية نحو مجتمع إسلامي قوي محاهد. لأن هذا يشكل الخطر الأكبر عليه. فلا يتوقع منه أن يصرح حتى يقوم مثل هذا المجتمع، ثم يدخل معه في صراع. وفي المقابل، فإن الأنظمة الداخلية التي تحول بين القوى الشعبية وبين الجهاد هي التي ستقاوم عملية تغييرها بالضرورة الحتمية أيضاً.

وإذن فإن القوى المعادية الداخلية والخارجية تدرك العلاقة العضوية بين تغيير الوضع العربي الفاسد وبين قضية التحرير ومجاهدة العدو الخارجي. وعندما مذكر «العلاقة العضوية» فإننا نعني بذلك أن شقي العلاقة (الوضع الداخلي والعدو الخارجي) لا يسبق أحدهما الآخر مرحلياً، بل هما عملية واحدة.

وإذا كانت القوى المعادية تدرك حقيقة هذه العلاقة، وتنصرف بالتالي على أساس هذا الفهم، فإن على الاتجاه الإسلامي أن يدركها أيضاً في وضع استراتيجيته، وهذا بالضبط ما فات هذا الاتجاه أو أنه أغفله، ومعظم أخطاء الاتجاه الإسلامي الرئيسي في معالجة المسألة الفلسطينية ومسألة التغيير الداخلي، نابعة من الفشل في فهم هذه العلاقة العضوية الجدلية، ويتصل بذلك ما سبق أن أشرد إليه من غياب الفهم الصحيح لطبيعة المجتمع ومن ثم لأسلوب تغييره.

وبناء على ذلك فنحن لا نعرض على أن تحرير فلسطين والانتصار على

العدو مشروط بالعودة الذاتية الى الاسلام، ولكننا نعترض على فهم الاتجاه الاسلامي الرئيسي لطبيعة هذه العلاقة الشرطية وأسلوب تحقيقها. والذي تنطق به الحقائق الموضوعية انه بقدر ما أن العودة الذاتية الى الاسلام شرط لفاعلية التحرير، فمن الجهاد التحريري شرط في الوقت نفسه للعودة الذاتية الى الاسلام. أي ان العلاقة بينهما مزدوجة في الوقت نفسه، وليست مرحلة كما تتضمن استراتيجية الاتجاه الاسلامي الرئيسي حتى الآن، وذلك مقابل الترابط العضوي بين فسد الأوضاع العربية الداخلية وبين الوجود الاسرائيلي. والذي نريد ان نشبه في هذا السياق هو أن الجهاد لا يمكن ان يكون نتيجة بل هو الأسلوب أو الاستراتيجية الصحيحة للعمل الاسلامي لتحقيق كلا الهدفين مترابطين: تغيير الأوضاع الداخلية وتحرير الأرض المقدسة. ونعني بذلك ان الجهاد لا يمكن أن يكون هدفاً مؤجلاً بأي نتيجة تغيير الأوضاع الداخلية إسلامياً، إذ أن تغيير الأوضاع الداخلية لا يتم بغير الجهاد، أنه أسلوب التغيير وليس نتيجة التغيير. فالدعوة الفردية والتجمع التنظيمي الكمي والضغط الأدبي مع التوجيه والنصح والارشاد لن يغير النظام الاجتماعي الكلي للأسباب الكثيرة التي أوضحناها في مواضعها سابقاً. ونعود فنذكر ان هذا الاتجاه - حتى لو لم يستخدم وسائل العنف - محظور في صورته المنظمة في معظم الدول العربية ويتعرض أفرادها للقمع الوحشي، أما اذا سمح له في بعض الحالات الاستثنائية ففي حدود مرسومة لا يجوز له تجاوزها وإلا تعرض لقمع مماثل، إلا إذا توهمنا ان نظاماً عربياً ما سيصحو ضميره في يوماً ما بختيار ذاتي خالص استجابة لتوجيهات الاتجاه الاسلامي، فيثور على نفسه نفسه. وهذا ما لا يمكن ان يحدث أبداً، ومجرد توهم يدل على سذاجة متناهية وجهل تام. وتاريخ الاتجاه الاسلامي - رغم طوله النسبي - أوضح شاهد على ان هذا الأسلوب المتبع لم ينجح حتى الآن في تغيير مجتمع عربي واحد الى انظم الاحتتماعي الاسلامي مما يستدعي اعادة النظر جذرياً فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التفسيرات الجزرية

صلاح الدين الجورشي

رئيس تحرير مجلة 15 - 21 في تونس

صلاح الدين الجورشي (تونس)

من مواليد ١٩٥٤

• التعليم في معهد الصحافة وعلوم الاخبار. يشتغل في المجلد الصحفي منذ ١٧ سنة. تحمل مسؤوليه مدير تحرير ثم رئيس تحرير مجلة «المعرفة» التي كانت مطلق باسم الجماعة الإسلامية في تونس، ثم رئيس تحرير مجلة «المغرب العربي» ورئيس تحرير مجلة «15-21».

• له رسائل تم نشرها على التوالي: «تجربة في الإصلاح مالك بن نبي» - «الوعي بالذات» (صياغة جماعية وأول نقد ذاتي داخل الساحة الإسلامية) - «الحركة الإسلامية في الدوامة: مناقشة أفكار سيد قطب» - «الانتفاضة - فلسطين المحررة أم فلسطين الإسلامية»

ويسهم في نشيط مجموعة تدعى «الإسلاميون التقدميون» وهو عضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (مؤسسة دستورية) ونائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان.

## الحركة الإسلامية

### مستقبلها رهين التغييرات الجذرية

لم يعد يشك أحد في أهمية الحضور الذي أصبحت تتمتع به الحركات الإسلامية داخل أقطار ما يسمى بالعالم الإسلامي . ويكاد يجمع لباحثون المختصون في شؤون محور «نواق شوط - جاكرتا» أن كل حديث عن المستقبل السياسي والاجتماعي لهذه الرقعة الجغرافية السياسية يخلو من لأخذ بعين الاعتبار دور هذه الحركات، هو حديث غير علمي ولا يعتمد. فلذا ليس عيباً أن تتولى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في سنة واحدة (1983) التمويل الكامل أو الجزئي، لأكثر من مائة وعشرين مؤتمراً أو ندوة في موضوع واحد هو «الصحة الإسلامية»<sup>(١)</sup>.

ففي ذلك دليل قاطع على تنامي هاجس الخوف من هذه الظاهرة لدى مراكز الاستخبارات والشؤون الإستراتيجية التابعة للدول الكبرى . وهو هاجس بدأ منذ اغتيال شهيد حسن البنا (12 فبراير 1949)، وبلغ أقصاه بعد قيام الثورة الإيرانية.

لكن إذا كانت هذه تقديرات المختصين والخصوم، فهل الحركات الإسلامية وعية بأدوارها، وقادرة على تصميم مستقبلها؟. أي بتعبير آخر، هل ترسخها أوضاعها الداخلية، ومرتكزاتها النظرية، وطبيعتها علاقاتها ببعضها وبقية الأطراف الفكرية والسياسية، إلى استدراك ما فتها، لتكون قدرة على الوفاء بما وعدت به الأمة، وما سنطرحة الثلاثون سنة القادمة من تحديات نوعيه ستضاف إلى التحديات الحالية؟

## حركات غير متجانسة

بمادا تتميز الحركات الإسلامية عن غيرها من التيارات السياسية والأيدولوجية المنتشرة في نفس الفضاء الجغرافي؟

إننا نقصد من خلال الإجابة عن هذا السؤال إبراز هوية الحركات التي ستحدث عنها، والكشف عن مواقع القوة في خطابها، والمبررات والعوامل التي بطافت حتى تضمن البقاء والاستمرار والمو إذ غالبا ما يقع التعرض لظاهرة دون ربطها بجذورها الاجتماعية والتاريخية، أو بالمفز على خطابها الثقافي والأيدولوجي فتتحول نتيجة ذلك إلى موضوع خارج التاريخ، لا نفقه آلياته ونعجز عن تحديد طبيعته ووظيفته.

ويجب التنبيه في البداية أن الحركات الإسلامية ليست متجانسة كما يتوهم الكثيرون، فيسقطون في التعميم المحل. إنها كيانات تنظيمات تختلف في برامجها ومناهجها ووسائلها وارتباطاتها ومراجعها العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجم والأهمية من قطر إلى آخر، ومن تجربة إلى أخرى.<sup>(١)</sup> لكن اختلافها لا يمنع من التفاتها حول أرضية واحدة على هشاشتها - تبقى المبرر المبهجي لتصنيفها في حاة مختلفة نوعيا مثلاً عن الأحزاب الشيوعية التي نشأت في نفس المنطقة، وفي فترات متشابهة أحيانا.

### الخطاب المعبيء

أول ما يميز هذه الحركات إلحاحها على اعتبار الإسلام «منهج حياة»، كقيل بعادة نوحية الأمة وإعادة الإعتار إليها إقليميا ودوليا. إن الإسلام لدى هذه التنظيمات أيدولوجيا، أو منظومة تحييب على الأسئلة الصادرة عن الأفراد والمجتمعات وتبشر بدائل عن المظومات الفكرية والسياسية السائدة والحاكمة والموصوفة بـ «لا إسلامية» بل هذا الطموح يتجاوز حدود المنطقة،

ليطعن في «شرعية» الحضارة المهيمنة، ويعلن عن الإسلام كعلاج لمشاكل العالم.

برر هذا الخطاب في مرحلة أخذت تتقهقر فيها المجتمعات التقليدية بمؤسساتها ومفاهيمها لحساب أنماط جديدة من التفكير والحياة لا تعطي للدين نفس الاعتبار. بل تعمل في النهاية على حصره في مواقع وأبعاد معزولة وهامشية، قياساً على التجربة الأوروبية.

لكن وإن امتازت المجتمعات التقليدية في أكثر من مكان، وانهرمت في أكثر من معركة، فإن مقولة «الإسلام - الحل» اكتسبت قدرة استثنائية على التعبئة والتجيش، وتجاوزت سياسات الحصار، لتستمر بعد خروج المستعمر وقيام الدول «الوصنية» أو القطرية.

### الصلابة الأخلاقية

وشفي ما يميز هذه الحركات تركيزها على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات. إنها الوريثة أو الإمتداد - في هذا المنحى - للمدارس الصوفية التي امتازت في معظم الأقطار<sup>(١)</sup> خاصة بعد الإختراق العميق لأى ط السوق الرأسمالية فإن الحركات الإسلامية تعمل حاهدة لإخضاع الفرد إلى عمليات إعادة صياغة لذاته، وذلك عبر نقل المفاهيم والقيم، ومراقبة السلوك إلى درجة التدخل في جزئيات حياته الخاصة من رواج ولباس وطعام وصدقات وتربية وتعليم وممارسة جنسية إلخ.

هذا النشاط الإحتوائى والتعموي يرمي إلى «عزل» الفرد عن المحيط «الجاهلي» أو الحد من تأثيرات هذا المحيط على الفرد. وبذلك بشأ التناقض وينمو بين الذات والواقع السائد، لينتهي في الأخير إلى موازنة بين مجموع الأفراد الخاضعين لمنهج محدد في «التربية» وبين المؤسسات والسلطات الساهرة على تثبيت النمط المهيمن.

لقد أكسب العدد التربوي التيارات الإسلامية صلابة وقوة، مقابل بقية التنظيمات الداعية للتغيير، والتي أسقطت من هتمامات تربية أفرادها وفق مواصفات أخلاقية متميزة، مما جعل أعضاء هذه التنظيمات مُهيئين أكثر للإنخراط / الدوبان في نمط المجتمع الاستهلاكي بدل مواجهته. بل والدفاع عنه بحكم تحوّلهم إلى جزء منه، حيث ترتبط مصالحهم ببقائه واستمراره. لقد أغفلوا أن الجماهير ما زالت تؤمن بالقدوة الحسنة، وبالفعل الطيب، وبطاعة أوامر الدين واجتناب نواهيه، ومن ثم كان من السهل أن تخرج قياداتها الوطنية من أئمة المساجد، وقوات الحارات. فالقدوة الحسنة هي الرابط بين الجماهير وقياداتها، وهي في الغالب قدوة حسنة خلقية.

إن الإسلامي قد يضعف ويختل توازنه، لكن ومع ذلك يبقى أكثر وفاءً لقيم المشروع العام الملتزم به، نتيجة الضغط النمسي للمناهج التربوي الذي وافق مسيرته الذاتية.

### التنظيم الدفاعي

إذا كن التنظيم أو حالة التنظيم قاسماً مشتركاً بين التيارات الإسلامية وغيرها، فإن صيغة التنظيم الذي أنتهجه الإسلاميون عموماً تبقى غللفة وذات خصوصيات يكادون ينفردون بها.

فلمعارضات التي نشأت في التاريخ الإسلامي منذ أواسط القرن الأول للهجري اختار معظمها صيغة التنظيم المحكم والمنغلق على نفسه. وكلما اشتد قمع السُلطة واتسع سلطانها زادت التنظيمات المخالفة انغلاقاً وسرية.

وإذا كان الشيعة قد حافظوا على تقاليدهم التنظيمية كفرقة مستقلة لها هرميتها وهيكلها، فإن «أهل السنة» كأغلبية حاكمة تحت ضمنها الجماعات والطرق الصوفية كأشكال متميزة لتأطير الأفراد الباحثين عن حماية «روحية» تعزّ لهم إلى حد ما عن بطش السلطة ولاعدها ونفاقها الديني والسياسي.



وإذا كانت الأحزاب الليبرالية والإشتراكية والقومية قد تشكلت في مجتمعاتنا في ضوء استعارات تنظيمية لمؤسسة الحرب الحديثة، فإن الحركات الإسلامية - وإن اقتست بدورها بعض الأشكال الحزبية من الغرب - إلا أنه بقيت مُلتصقة مفاهيمياً بالتراث التنظيمي للفرق الإسلامية الرئيسية. لأصول العلاقات الصوفية ذات الأبعاد الإجتماعية والتربوية والدينية. وهو ما أكسب التنظيمات الإسلامية نوعاً من الجاذبية والهُلالية تمتعدها بقية الأحزاب السياسية مهما عظمت ولقيت الدعم من قبل الدولة القائمة.

### البحث عن الجذر الاجتماعي

من أهم مرتكزات العمل الإسلامي المسيس والمنظم في واقعنا الراهن، والمعبر عنه، بمصطلح الحركات الإسلامية. لكننا نبقى سطحيين لو اعتبرنا هذا كافياً لتفسير الظاهرة وتعليل نموها وانتشارها. إن الظواهر الثقافية والإجتماعية لا تفسر فقط من خلال تفكيك نسيجها الداخلية. فهي كيان غير مستقل بذاته، إنها جزء من كل وهذا الكل هو المجتمعات العربية والإسلامية التي دخلت مرحلة تاريخية جديدة منذ فقدت استقلالها ومسكها بزماء المبادرة الحضارية، وتحولت إلى مجتمعات تابعة للمركزية الأوروبية ثم الغربية.

إن من عيوب الإسلام في أنه لا يسأل نفسه لماذا تستجيب لخطابه بعض الشرائح الإجتماعية أكثر من غيرها [الشباب والفقراء بالخصوص]، في الوقت الذي تعرض عنه شرائح أخرى أو ربما تعاديه وتحاربه [مثل المثقفين والمترفين جداً]، وإن كانت الشرائح الأخيرة وخاصة ذوي الثروات. قد يلتفتون له في إحدى المعرجات ويظهرون له الإستجابة والتأييد.

إما إذا طرح على نفسه هذا السؤال، فغالبا ما يصاب بالنشوة ويزداد تمركزاً حول ذاته، ويفسر الأمر تفسيراً غيبياً، كأن الإيمان بالله وقدرته يتنافى

مع الإعتقاد بالسببية وخضوع التاريخ لسنن وقوانين تحكم مسيرته ومحطاته وتقلباته.

### القيم التاريخية تقاوم

إن لغرب في إحدى تعريفاته هو هذا النظام لدولي القائم والذي حول العالم قسرا إلى مركز وأطراف ويستهدف النظام الدولي إلى مركزه الثرة والقرار والمعلومات، وذلك من خلال توحيد الأسواق، وإلغاء الحدود والحواجز الاقتصادية في وجه الشركات متعددة الجنسيات، والحفاظ على التوازنات العسكرية الحالية، مع تنميط المجتمعات ونسخ الثقافات والقيم الماقبل صناعية، أي التي لا تخضع للموازين الغربية.

وقد نجح العرب أيما نجاح في اختراق مجتمعات «الأطراف»، وخلخل بُناها وأسسها التقليدية. لكنه لم يستطع القضاء على قيمها التاريخية. بل على العكس لوحظ وجود مقاومة شديدة لأنماط الهيمنة الغربية في مرحلتي الإستعمار المباشر وغير المباشر وتبين كذلك أن لثقافات والقضاءات الدينية القديمة والأصلية هي التي اعتمدت كأرضية شعبية لهذه المقاومة (حصل هذا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا الشرقية : بولونيا)“.

### الدور الخفي للظاهرة

الظاهرة الإسلامية هي تعبيرة رئيسية من تصيرات الدفاع الشامل لمجتمعات تعاني من التفكك والإهتزاز مجتمعات فقدت الكثير من إرادتها المستقلة ومن وحدتها الداخلية، وأصبحت محكومة بتناقضات حادة اجتماعيا ازدياد الفوارق (الطبقية) وسياسيا (بين الدولة والمجتمع)، وثقافيا (في مستويات اللغة وطرق التفكير وتعاطي الحياة)، وطائفيا (بإحياء الانقسامات المذهبية والدينية والعرقية وكل انقسامات ما قبل الأمة) إن الظاهرة الإسلامية

محاولة واعية في غالب الأحيان لاحتواء كل تلك التناقضات وتجاوزها، وردًا على الهيمنة الخرجية وفشل الدولة القطرية داخليًا.

ينحطى الإسلاميون عندما يعتقدون أن الصدى الذي يلقاه خطابهم مرجعه قوة الخطاب الذي أنتجوه. وينسون أن الإحتواء بالمسجد هو بحث عن الذات ودفع للخطر وتحديد للحلم وتحدي للأزمة<sup>(١)</sup> فالظاهرة دليل على قوة الإسلام وعمق انفراسه في المجتمع والتاريخ، وليست دليل على قوة الإسلاميين وانتصاراً لكياناتهم. إنهم يستفيدون من أوضاع لم يصنعوها ولم يفكروا فيها بشكل علمي وعميق.

### تراجع الأيديولوجيات

عامل آخر ساهم بقوة في دعم رصيد الإسلاميين دون أن يكون جزء من رأس مالهم، ونقصه به أزمة الأيديولوجيات المنافسة. لقد تعرضت كل من الاشتراكية (في قراءتها الماركسية بالخصوص) والقومية (ناصرية كانت أو بعثية) إلى هزات معرفية وسياسية أفقدتها الكثير من بريقهما<sup>(٢)</sup>.

إن حصيلة خمسين سنة من التجارب الاشتراكية في مواقع مختلفة من العالم، بينت قصور النظرية الماركسية. ورغم التعديلات التي أجريت من هذه الجهة أو تلك وبعض المكاسب الهامة التي تحققت فإن ذلك لم يخفف من قبح النظم السياسية التي شكّلتها الأحزاب الماركسية في أوروبا وآسيا وأفريقيا بما في ذلك الوطن العربي والإسلامي.

وفي نفس السياق نعيش الحركات والانظمة لقومية حالة إنحسار شديدة بعد سلسلة من الأخطاء والانتكاسات والصراعات جعلت حتى الحزب الواحد غير قادر على إصلاح ذات البين بين جناحيه. وإذا كان تباين المصالح واختلاف التحالفات، وحصول تداخل بين القومي والطائفي، هي أسباب مباشرة لهذا الإنحسار، فإن ضعف البناء الأيديولوجي للطرح

القومي . وتورطه في نزعة تمانلية مع القومية في ثوبها الأوروبي ، عوامل أخرى ساهمت أيضا في إرباك الصفوف القومية التي لم تفقد تماما حضورها السياسي .

وهكذا ، ومع حصول هزيمة 67 عاد شعار الإسلاميين المتعلق بفشل «الحلول المستوردة» ليحتوي أزمه الآخرين ، ويستقطب اهتمام الشباب بالخصوص ، باعتبارهم الجهة المرشحة أكثر من غيرها - بحكم الشعور بالحرمان - للإشتغال بقضايا الأيديولوجيا والتعبير .

### ستون سنة من المحاولة

تلك هي أبرز مقومات خطاب الحركات الإسلامية ، وأهم العوامل النحتية التي تساهم بقوة في انتشاره ودعمه . وهي عوامل تدل العديد من المؤشرات على استمرارها ، وربما استفحالا خلال العشرية الأخيرة من هذا القرن وربما السنوات الأولى من القرن المقبل . وهذا يعني أن الحركات الإسلامية ستبقى الأوضاع والظروف ترشحها للقيام بدور لمجمع للتناقضات والمصدرة في نفس الوقت بتعجيرها ، طيلة الحقبة الزمنية لقادمة .

لكن ليست هذه المرة الأولى التي تتوفر فيها الشروط المواتية للإنعاش وتحقيق الأهداف المعلنة من قبل الحركات الإسلامية . لقد بدأت تتوفر هذه الشروط منذ تراجع الخطاب الإصلاحى لرموز النهضة ، وإلغاء الخلافة العثمانية ، وإحاطة الإستعمار برقاب المجتمعات الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى .

أي أن الحركات الإسلامية لها أكثر من ستين سنة وهي تنصدر الساحة ، وتعد بالتحولات ، وتقوم بتحركات استعراضية هنا وهناك . لكن ، وبالرغم من ضخامة التضحيات التي قدمتها ، وابتداء الهائل من الشباب والكتل البشرية التي احتضنتها وربتها وأصلحت الكثير من أخلاقها ، ورغم

الحاجها لمستمع عن الإسلام مما جعله دائم الحضور رغم الأزمة الشاملة وقوة الحصار الدولي، إلا أن معظم الأهداف التي نادى بها هذه الحركات - خاصة في البرقة السنية - لم تتحقق، إن لم نقل جميعها<sup>(٨)</sup>، وهو وضع لا يمكن تمسيره، إلا إذا اعتبرنا هذه الحركات - على حيلتها الظاهرة - تعاني من أزمة هيكلية - وليست عرضية - جعلتها غير قادرة على استثمار تضحياتها، فهي تفوق بالأممات وتضعف عندما يخف ضغط الأممات، لتعود من جديد مع تحدد حدة الأممات. إنها تحترق من أجل غيرها، لأنها لا تستمد أساساً القوة من ذاتها.

### الخلل ضمن المنظومة

ومن المفارقات، أن عوامل القوة في خطاب الحركات الإسلامية تحتوي في نفس الوقت على عوامل الضعف والإنكسار أي أن الخلل المركزي الذي يمرر لنا جانباً مهماً من تعثر هذه الحركات، ودورانها في مواقعها، رغم العوامل المساعدة، يكمن داخل المنظومة التي تبنّاها، وليس خارجها، وهو الأمر الذي لا تزال قياداتها ترفضه بإصرار حتى اليوم.

إن هذه القيادات، وإن أنكرت وجود أزمة، إلا أنها لا تستطيع إنكار وجود تعثرات، وعدم توازي بين التصحيحات والمكاسب وعندما نسأل من بعض قواعدها عن هذا الخلل، لا تردّد في تقديم، إجابات تستحق الكثير من التوقف والتحليل. إن خطاب الحركات الإسلامية كما وفر لنفسه قواعد ارتكازاً أيديولوجية، أسكر جهازاً مفاهيمياً لتبرير الأخطاء وتمسيرها ضمن سياق يحمي التوجهات العامة، ويحافظ على المسار.

### مقومات الخطاب التبريري

ليس هذا السحت مجالاً للتعرض بالتفصيل للجهار التبريري عند الحركات الإسلامية، لكن مع ذلك من المفيد أن نشير إلى بعض آلياته

الدفاعية حتى يكون حديثنا أقرب إلى «الموضوعية»، وحتى نعهد لنقد المنظومة كلها.

يدفع «الجهاز» بقوة كل شك قد ينسرب إلى المنهج، وذلك بالقول أن الحركة تسير في طريق الأنبياء، وأن الجراح مرتبط عضوياً بمدى الإقتداء بالرسول ﷺ، ومنهج الدعوة عندها ليس عملاً اجتهادياً، وإنما هو جزء من الوحي. وهي الفكرة التي سيّجها عمق الشهيد سيد قطب<sup>١٠</sup>. وقطع بذلك كل محاولة للطعن في المنهج العام للحركات الإسلامية، فيما بالك بمضمون الخطاب الذي يعبر عنه بمصطلحات متداخلة لإخفاء الشرعية المتحفة نحو «التقديس»، مثل «الرسالة» «الدعوة» «الشرع» «الوحي» «النص» وكلها مفردات تعطل الحس النقدي، وتُمنّي الاستعداد للتلقّي والتفنيذ.

وعندما تقفل أبواب الخطاب والمنهج، يقع اللجوء إلى «الفرد» و «المجتمع» و «الدولة» و «القدر» لتفسير النكسات والمحن والأخطاء.

● الفرد : حيث يتسع الحديث عن «التزامه»، وانضباطه، وقوة إيمانه أو ضعفه، ومدى حبه للدنيا وقيامه بالفرائض والنوافل، واستعداداته للتضحية، ووعية تلبّيس إبليس.

● المجتمع : حيث تقع المبالغة في وصف انحرافاتهِ وتصخيم أخطائه وجهله بالدين، وهيمنة القوى المعادية له، والتظير لفواصلته نظر لمساندته «للجاهلية السياسية والاجتماعية»...

● الدولة : هذا الجهار الذي قاسى منه الإسلاميون الأمرين. لهذا يحملونه مسؤولية مركزية في تعطيل مشروعاتهم إنه جهاز الأهواء، والطايب الخامس لأعداء الإسلاميين العالميين، ومن خلالها تتسرب وتنفذ مخططات القوى الدولية المعادية : الشيوعية والصليبية واليهودية..

● القدر : هذا المشذب الخطير الذي تعمل عليه مصائب خطيرة . لقد صنعت الأدبيات الإسلامية الحديثة . من خلال ما يسمى بفقه الحركة - عالماً ومهياً للعزاء ، يلخص في كلمة « المحنة » فالله هو الذي قدر أن يضطهد الإسلاميون ، حتى يمتحنهم ، ويجزئهم على قدر صرهم . . كأن المحن خارج السن ولا يحاسب الناس عن صنعها ونتائجها في التصور الإسلامي !

هكذا ، وفضل هذه الآليات وغيرها تحاصر الأزمة كلها احتدت ، ليقع ، إعادة انتاجها في مرحلة أو منطقة أخرى . ومن أصر وتمسك بضرورة التغير الجذري ، يتم عزله ، وتوجه له الأسلحة الثقيلة : « الخذل » ، « الخروج على الجماعة » ، « حب الدنيا والخوف على النفس » ، « المتساقطون » ، طبعاً مع « كشف » بالأشعة الحمراء لسلوكه وارتباطاته ومصالحه إلى آخر تفاصيل حياته الشخصية قصد إعدامه وهو حي وقاية للجسم من تسرب الخلايا المضادة ! .

### الشعار الفاقد للمضمون

نعود إلى ما أسميناه بـ «ميزات الحركات الإسلامية» ، والتي اعتبرناها عناصر القوة في هذه الكيانات ، ونعمل على تفكيكها واحدة تلو الأخرى للكشف عن الفرائل المنسوجة داخل هذه العناصر .

ونبدأ بشعار «الإسلام منهج حياة ويدل حضاري» وهو الشعار الذي حافظ على الوحدة الداخلية للمشروع الإسلامي من حيث كونه دين تغيير وإثاء مجتمعي وكوني . لكنه مع الحركات الإسلامية لم يتجاوز مستوى الشعار ودور التعبئة والإستقطاب .

ما الإسلام ؟ سؤال بسيط ، ولكنه محوري بالنسبة لحركات رشحت نفسها للدفاع عن هذا الدين وتحيته . وبالرغم من بساطته ومحوريته ، سنشعر بالإرهاق وأنت تبحث له عن إجابة واضحة وشاملة ضمن الأدبيات

الكثيفة للإسلاميين. ستجد ما يلي : إنه «حاتم الديانات»، «الدين الحق» «كلمة الله للناس»، «الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقضاء والقدر، قواعد الإسلام الخمسة، والترقي في درجات الإحسان»... وتنتهي بها التعريفات إلى حيث بدأت «منهج الحياة».

لا خلاف في أن الإسلام يشمل كل هذا، لكن الإكتفاء به والحفاظ على طريقة عرضه، لن يفيد في عصر يرتكز على المعنى وأوجد عشرات المناهج ليعطي للأمعنى معنى بل معانٍ وعندما تلقى العرب البوحي، لم يكتفوا بدعوته العامة للتوحيد، ولم يبقوا مشدودين إلى بنائه اللغوي. ولم يبقى الرسول - ﷺ - يتحول في الطرقات ويتنقل بين المجالس ليردد كلمة واحدة «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا» كما تدعي بعض الكتابات. لقد تشكلت لدى العرب تدرجيات، جملة من المفاهيم الجديدة رجت العقائد الخرافية والتقاليد الموروثة، لكنها بدأت تنسف من خلال ذلك غطا مجتمعا كان سائدا لتطرح بعلاقاته ومصالح فئاته الحاكمة وأحلافاته الاقتصادية والاجتماعية، ولبقله من وضع ما قبل الأمة والدولة إلى فضاءات كوية وحضارية لا عهد له بها من قبل.

أما اليوم فمن الخطاب الإسلامي في عمومهم لم تتضح معاملة حتى لدى أصحابه، فم بالك عند النخبة والجماهير. ولهذا نراه لدى الإسلامي وعد غير لا يخرج عن صورتين :

- إما هيكلية صسبية مشحونة بالعقيدة والطموح، ويفرغها الشعار والتضامن والمنزع الأخلاقي ونقد الآخر وتوظيف الأزمه والإغماس في الممارسة بتضخيم فقه الحركة على الفكر والتحليل، والمراهنة على الحلم والإنظار.

- وإما هيكلية تاريخية مسكونة بالتراث، كل حسب فرقته ومذهبه ومراجعته ومصادره. حيث تتجمع من جديد معلومات عن أصول الدين



وأصول الفقه، لتختلط بالتصوف ورواية التاريخ رواية منقطعة وانتقائية، مع «تجديد» في صيغ التعبير والإخراج.

وفي كلا الحالتين يبقى المسمم مرابطا في مكانه، يكتوي بأزمة التجارب التنموية الفاشلة، وينتظر من يحول أحلامه المشروعة إلى حقائق ملموسة فالدين عنده ماضٍ جميل لكنه غير قابل للتكرار، والواقع لديه نار لم يقدر على إطفائها، وأمامه غربٌ جميل لكنه مفترس.

### النتيجة من جنس المشروع

إن افتقار خطاب الحركات الإسلامية إلى الوضوح والصلابة النظرية في مواجهة التحديات المعاصرة، هو الذي يدفعها إلى نهايات ثلاثة :  
١- الإنغماس في كتب التراث بحثا عن أجوبة لتساؤلات الحاضر، فتقع بذلك في الانتقائية التاريخية، وتعيش على حساب الأبحاث العلمية للسلف، تدفع نفسها والمهتمين بها وخصوصها إلى الإنخراط من جديد في صراعات واهتمامات الماضي البعيد والقريب.

٢- تسطيح الصراع الفكري والأيدولوجي الدائر بينها وبين بقية الأطراف المختلفين معها حزئيا أو جذريا ليس فقط بسبب، إعادة طرح كميات ضخمة من إشكاليات الماضي، ولكن أيضا بالمساهمة في تغذية حرب السباب والإقصاء التي يساهم فيها الجميع. مما يكشف الدرجة التي وصلت إليها العلاقات داخل المجتمع الواحد. لا إيمان إلا بالذات (الأننا)، ولا مكان للمغايرة (أي للآخر).

٣ - وعندما تضغط الأحداث، وتجد الحركات الإسلامية نفسها مضطرة للتعريف ببرامجها الإصلاحية، تعتمد إلى التلويح بتطبيق الشريعة. وتخوض معركة حماية الوطيس من أجل إقامة الحدود ومنع المحرمات كالخمر والميسر، والخيولة دون أحداث تغييرات في قوانين الأحوال

الشخصية، والقضاء على الربا بالعمل على إنشاء ما يسمى بالبنوك الإسلامية، وشن الحملات الإعلامية والمسجدية ضد البرامج التلفزيونية. وبهذا تصل الحركات إلى أقصى عطاءاتها الفكرية والسياسية، أي الإفصاح عن بدائلها المجتمعية. عندها لا تكون فقط قد كشفت عن محدودية فهمها للإسلام ولتعقيدات الواقع المحلي والدولي الراهن. ولكنها تحملت مسؤولية تلك الصورة المؤرية التي يروجها الخصوم، والشائعة جدا في أوساط جماهير المسلمين. صورة المشروع الإسلامي وقد احتزل في مشاهد متفرقة: قطع أيدي، تكسير قوارير الخمر، جلد الزناة، ملاحقة النساء لإجبارهن على لبس الخمار، العودة إلى حياة الحريم... الخ.

إن ماسبق عرضه يبين الفقر الفكري الذي تعاني منه الحركات الإسلامية رغم الإمتلاء الظاهري للمكتبة الإسلامية. إن فكرة هذه الحركات في حاجة إلى نقد عميق يغوص في خلفيات المفاهيم وأدوات التحليل، وإلى مراجعات وإعادة تأسيس يأخذ بعين الاعتبار في الآن نفسه خصوصيات الفكر الإسلامي وتحديات اللحظة الراهنة للزمان والمكان من تراكمات ومكاسب وصراعات وفضاعات.

### حصاة التربية

ننتقل الآن، إلى الميزة الثانية للحركات الإسلامية، والتي مثلت كما رأينا عنصر قوة، وهي تركيزها على تربية الفرد وإعادة صياغة ذاته.

فالحركة الإسلامية هي من التنظيمات القليلة التي تحيط بأعضائها وتحدث فيهم تغييرات جوهرية في كل جزئية من جزئيات حياتهم الشخصية، وتدخّلهم فعلاً إلى «عالم متميز وحالم». لكنها بعد أن تصنع ذلك وتنجح فيه،

ترز للوجود شخصيه فردية قوية في جوانب ولكنها تحمل ثغرات عميقة في جوانب أخرى من أهمها:

- نظرة «مانوية» للعالم، لا ترى فيه إلا خيرا وشرًا، إيمانًا وكفرًا، إسلامًا وجاهلية، أوصارا وحصوما، ضلالاً وفساداً<sup>(١)</sup>. وتتجه هذه النظرة بقوة إلى تنزيه الذات وتدنيس الآخر (الخصم - المجتمع - الحاكم / الدولة - بقية العالم). ويفقد بذلك الفرد القدرة على التحليل والتفكير، ويسقط من حسابه التضاريس التي لا يحلو منها كائن أو مجتمع أو وضع أو حتى خصم. إن الحقيقة نسبية ولا يملكها إلا الله. وقد وزعها على كل عباده بنسب متفاوتة ليحتاجوا إلى بعضهم، ويتكاملوا حتى وهم يتصارعون.

- حرص شديد على التميز يترتب عنه انفصال عن الواقع بتعقيداته، وابتعاد عن هموم الناس ومشاعلهم وحياتهم اليومية. وغالبًا ما يتساءل الإسلاميون لماذا لا تحرك الجماهير لمسلمين ساكننا عندما يتعرضون هم إلى التعذيب والتشريد والقتل. وينسون عزلتهم عن الناس الذين لا يحتكون بهم إلا في المسجد الذي لا يجمع كل الناس. إن الجماهير تبدي التعاطف والالتحام مع من يسندها في قضاياها اليومية، ويدافع حقًا عن معاشها وحرياتها وحقوقها المسلوبة، ويمد لها العون بدون من ولا ارتشاء سياسي. أما من ينعتها بالجاهلية، وينسأى عليها، ويدعو إلى عزلتها، ويصمها بالعمامة والنوغاء، فبأي حق بعد ذلك أن يطلب منها العون والسند؟

- طغيان خطاب «أخلاقي» يتسم بالعاطفة الوعظية. فالإسلامي عموماً لا يفرق بين الأخلاق «والأخلاقية». الأخلاق قيم وضوابط لا تخلو منها دعوة جديّة فيما بالك حركة إسلامية. أما الأخلاقية فهي «منهج» يفسر كل الظواهر السياسية والاجتماعية بالعامل الأخلاقي. فتنفس الطبقة والاستغلال سبب المال وانتعلق بالدنيا، والاستبداد السياسي بفساد خلق

الحاكم وميله للسيطرة، والفساد الاجتماعي تتحور المرأة ومشاركتها في المجتمع، والتبعية الاقتصادية والسياسية هيمنة اليهود على العالم عبر التفسير التأمري للتاريخ . . . حتى شعر للإسلاميين نادرا ما يخلو من المباشرة والحماس الوعظي.

إن العامل الأخلاقي مساعد في شرح ظاهرة ما وإصلاحها، لكن هناك عوامل أخرى لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار كالعامل الاقتصادي والخلفيات السياسية وموازين القوى، والعامل الجغرافي والتاريخي، إلى غير ذلك من العناصر التي بإسقاطها يخل التحليل العام ويفقد الخطاب عمقه وجديته، ويتحول إلى وعظ وإرشاد. إن الشعوب تمل من الوعظ وتكره الاستماع إلى الوعظ - إلا إذا أجبرت، بل تشك في صلق كلامهم ونواياهم!

- السعي للتمائل وتطابق الشخصيات، وذلك بتضخيم مبدأ لقدوة وتقليص الفردانية، مما يترتب عنه نفي للمغايرة داخل الكيان الواحد. من ذلك على سبيل المثال التخطيط المحكم لتحقيق وحدة التفكير، إلى درجة تنظيم مطالعات الفرد وعدم السماح له بحرية الإحتكاك. بمصادر الفكر المختلفة، خوفا عليه من التأثر والانحراف<sup>(١٥)</sup> وتكون النتيجة ضعف المستوى العام للأفراد في المجالات النظرية لأن حرية البحث والمبادرة، والإطلاع بدون حواجز على المصادر المختلفة هو الأسلوب الأمثل للإبداع والنمو.

إن توحيد السلوك والتفكير والأذواق وتنظيم حياة الفردية والمظهر العام وطرق التخاطب، سياسة تتناقض مع الحياة القائمة على التنوع والتكامل. ومن الأشياء التي نادرا ما يقع الإنتباه إليها، ولم تخضع للتحليل العميق من قبل الإسلاميين، الكيفية التي رى بها الرسول صلى الله عليه

وسلم أصحابه. إن عمر يختلف عن أبي بكر، وعثمان يختلف عن علي، وبلال مغاير بشكل واضح عن أبي ذر، ونادر أماً تحد صحبياً احتك مباشرة وعن قرب بالنسبة لتطابق شخصيته مع آخر عاش معه نفس الظروف، وذلك بالرغم من وجود القدوة التي هي النموذج الأعلى. كيف أنتحت القدوة الواحدة النماذج المختلفة والمتنوعة ضمن الإطار الفكري والقيمي الواحد؟ .. هذا السؤال الذي يجب أن تتمحور حوله منافع التربية عند الإسلاميين. فابرسون صلى الله عليه وسلم كان قدوة متعددة الأبعاد والمستويات. وكان فعلاً «يفرغ صحابته ثم يملؤهم» كما قال أحدهم، لكنه لم يكن يفرغهم ويملؤهم بنفس الطريقة. إن المتبع لسيرته يلاحظ أنه يتعامل معهم حالة بحالة، يؤخذ قناعاتهم وأهدافهم، وفي نفس الوقت يحافظ على خصوصياتهم الفردية. لهذا عندما يقيمهم كأشخاص يبرز ما يتميز به كل منهم. عن أنس بن مالك قال. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر (المرونة)، وأشدهم في أمر الله عمر (الصلابة السياسية)، وأشدهم حياء عثمان (ليونة كبيرة وعدم مواجهة)، وأقضاهم علي (الحرص على العدل)، وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل (بعد ضروري في مجتمع يحكم للشرعية)، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبي بن كعب، ولكل قوم أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح، وما أظلت الحضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر، أشبه عيسى عليه السلام في ورعه، قال عمر: أفنعرف له ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم، فاعرفوا له (جرأة في قول الحق دون أطماع شخصية)»<sup>(١)</sup>

- سيادة النظرة التجريبية للأخلاق<sup>(٢)</sup>، حيث تتضح المسائل السلوكية على حساب القيم العامة، وتغليب الضوابط و (قائمة المحرمات) على الدواعي (عالم الحلل الواسع). لهذا نجد الإسلامي أكثر حساسية لشهد فيه مقدمات للزنا، من مشاهد أخرى تبرز التفاوت غير المبرر بين النس

والظلم الإجتماعي . وتراه ميال لغض الصر أكثر من حرصه على فتح  
العيون واسعة لفهم مايجري في المجتمع والكون . كما هو أحرص على  
التحرك وربما القتال من أن يقضي سنوات في تعميق مبحث أو مراجعة  
مسألة نظرية<sup>(١)</sup> .

### التنظيم : سيف ذو حدين

«التنظيم» هو الميزة الثالثة والأخيرة التي تحدثنا عنها في مطلع هذا  
المصر، وقلنا أنه بالرغم من اشتراك الحركات الإسلامية في فكرة التنظيم مع  
بقية التيارات السياسية إلا أن التنظيم لديها بأخذ أبعاد ومضامين مغايرة،  
لأنه يسبح في فضاءات مختلفة .

وه «التنظيم» إن كان في إحدى وجوهه عاملاً رئيسياً من عوامل القوة .  
وقامة مركزية من قنوات إحياء المشاريع التاريخية (خاصة بالنسبة للحركات  
السنية)، إلا أنه من جهة أخرى جرّ الكثير من الولايات في مستويين:  
العلاقات الداخلية، والعلاقة بالأنظمة التي لا تزال تتميز بالتوتر والمواجهة .  
وأول مايجب القيام به قبل التعرض بنوع من التوسع إلى المستويين،  
هو التوقف قليل عند الإشارة السابقة المتعلقة بتميز الحركة الإسلامية عن  
الحزب .

ماهي الحركة الإسلامية من الناحية التنظيمية؟ إنه ليس سؤالاً  
شكلياً . ولا هو نوع من الحرص على التعقيد . إنها مسألة مهاديمية جد  
هامة، وبعتبرها مدخلا لفهم سوسيولوجي - معرفي لطبيعة هذه الحركات  
ولمتانة مضاعفات التنظيم عليها وعلى المجتمع . إنها ليست مجرد حركة دينية  
كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية والإجتماعية التي تشكل عادة في  
جمعيات ونوادي لأداء وظائف محددة . وهي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا،  
سواء، إذا قارناها بالأحزاب في العرب أو بما يسمى أحزاب عندنا . وهي

أيضا بعيدة عن أن تكون فرقة حسب المواصفات التي لازمت ولادة الفرق في تاريخنا الإسلامي، لأنها عموما ليست صاحبة مدرسة متميزة في الكلام أو المذهب. ولا شبه بينها وبين الطائفة لأنها لا تمثل انقطاعا عن المحيط العام للمجتمع. لكن كل هذه الأبعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الإسلامية.

إنها أقرب إلى «الجماعة - الحزب»، أو «الظاهرة - التنظيم». فهي ليست مجرد تشكّل سياسي يهدف إلى استلام السلطة. وإنما قراءة للدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في «نمط» من التربية وأشكال من التنظيم من أجل أهداف، من شدة ضخامتها تصبح مبهمة لكنها توحى بالقطع مع السائد، وتدعو إلى ولادة «جديدة - قديمة»، وإلى موقف مستقل، كما تعيد للذاكرة معالم المنعرجات الكبرى في التاريخ، وفكرة الاحتكار الكامل للنفوذ والقوة.

لهذا لم يكن عفويا أن يشير حسن الباشا هذا الإشكال<sup>(١)</sup>. فقد كان واعيا به لما رفض اعتبار «الإخوان المسلمين» حزبا من الأحزاب. بل لما رفض تعدد الأحزاب أصلا. وسيد قطب كان أكثر وضوحاً عندما دفع هذه الفكرة إلى أقصاها إلى درجة التوحيد بين التنظيم والمجتمع «فالجماعة» انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة أو نواة الأمة (دار الإسلام مقابل دار الحرب)، وذلك عبر استعادته التاريخية لتجربة النبوة.

أ - العلاقات الداخلية: لقد أوكلت مهمة التربية والتكوين - في حدود المفاهيم التي تعرضنا لها سابقا - إلى التنظيم. وهكذا وجد «الجهاز» نفسه يتمتع بصلوحيات واسعة للتصرف في حياة الأفراد ومصيرهم. ويحقق ذلك يعتمد إلى:

● زرع الولاء الكلي إلى «الجماعة»، إلى درجة جعلها فوق العائلة والمجتمع والوطن. وعندما تصبح «الجماعة» كيانا بديلاً عن المجتمع واطن،

يحصل خلل فظيع في سلم الأولويات لدى الأفراد. ويتولد التناقض بين الأبعاد: مصلحة التنظيم مصلحة المجتمع أو الشعب، البعد الإسلامي مقابل البعد الوطني..

● تضخيم لقيادة وتصغير القاعدة بأضفاء التسمي على «الأمير»، وإيلائه مكانة خاصة<sup>(١١)</sup>، وتمكين من صلوحيات استثنائية تتنافى مع الروح الجماعية. فتصبح بذلك السلطة داخل التنظيم هي الاستمرار الضمني للسلطة التاريخية، أو إلى حد ما انعكاس غير إداري للأنظمة التي يجارها الإسلاميون ويذهبون ضحيتها. ويتضح ذلك كلما ضاقت فرص الشورى، وغابت اللوائح والفرائض الداخلية المحددة للصلوحيات، وتباعدت المؤتمرات لأسباب شتى، وقلت المؤسسات أو جمعت في أيدي عناصر قليلة، واشتدت الامية.

● خلق ازدواجية تنظيمية: سرية - علمية، أحرمة ونواة، جناح مدني، وجناح عسكري. وهي ازدواجية لا بد من أن تنعكس آثارها على الفرد وهو يتعامل مع المجتمع حيث يصاب بازدواجية أيضا في خطابه كلما حاول أن يكون ديمقراطيا في سلوكه السياسي، كأن يجاري الناس في شعارات لا تقرها أصولها النظرية، أو يؤمن بالتعددية الشاملة ويقر في الآن نفسه قتل المرتد؟

ب - العلاقة بالسلطة: إذ أن الأنظمة - عموما - لا تهتم كثيرا بالأفكار، ولا ترى فيها خطراً مباشراً لهذا تراها مستعدة لتبني جوانب من الخطاب لا تكلفها كثيراً ولا تؤثر على مصالحها الحيوية. إن أهم ما يزعجها في الظاهرة الإسلامية تشكلاتها التنظيمية، وميلها إلى السرية، والتوسع التحتي، وإمكانية لجوئها إلى العنف، وإلحاحها على مسألة الحكم.

هذا لم يخرج موقف الأنظمة من الحركات الإسلامية عن ثلاث تكتيكات.



- القمع بشراسة، سعيًا للإستئصال، وفصلاً للقيادات عن القواعد، وقطعاً للخارج عن الداخل، وتفجيراً لأجهزة التنظيم.
- غصن الطرف، إقرار الهدنة، والإكتفاء بمراقبة الجسم عن كثب، مع مندوبات من حين لآخر كعلامة للإشعار بالوجود.
- التحالف والإيهام بتقاسم المشروع والنموذ، مع العمل على احتواء الحركة وترويضها عساها تحل تنظيمها، أو تعفده المناعة.

فالتنظيم خلق مشاكل خطيرة للحركات الإسلامية. وإذا كان من الصعب، بل أحياناً من غير المفيد، اقناعها بالتخلي نهائياً عن التنظيم، إلا أنها ولا شك في حاجة ملحة جداً لمراجعة وتقويم تجاربها التنظيمية، ومضطرة كذلك إن أرادت استثمار طاقاتها بشكل أفضل - إلى ابتكار فلسفة جديدة لتنظيم تقوم على التعدد وتنمية المواهب والطاقات الفردية، وتعميق وتأصيل الإسلامي في مجتمعه وغرسه في وطنه وبين الناس:

● تنظيم يميل إلى لجبهات منه إلى النواتات الصلبة والمغلقة، ويقر بالإختلاف ولا ينزعج من الأجنحة التي تربطها قواسم مشتركة وتخوض بينها صراعات ديمقراطية حول البرامج والمواقف والتوجهات العامة على أن يحسم كل خلاف بالتصويت والأخذ برأي الأغلبية مع استمرار فعالية ومشروعية الأقلية.

● تنظيم يكون محكوماً بقيادة تقترب من الجماعية وتقل فيه السلطة الفردية وتقاوم فيه البيروقراطية بهوادة وتتصدر فيه الكفاءات بقطع النظر عن السن وتاريخ الإنشاء وكثرة التمهيد والمدة التي تم قضاءها في السجون.

● تنظيم يبدأ من «الداخل» ليشتهى في صلب الحركة العامة للمجتمع، لا أن يصبح غاية في حد ذاتها تنظيم منفتح، متفاعل، ديمقراطي يغير تقاليده وينتبه باستمرار حسب متطلبات الواقع الموضوعي للشعب والوطن.

## البعد الذاتي هو الأصل

قد تبدو في هذا الحديث قسوة ظاهرة. وهو أمر طبيعي. إذ كلما تعاطم شأن حركة تعبيرية، عرضت نفسها أكثر للنقد من داخلها وخارجها. فم بالك بحركات تطرح نفسها بديلاً عالمياً، وتنصع في الرهان ليس فقط مئات الآلاف من أبنائها، ولكن تطرح في الصراعات القطرية والدولية مستقبل الإسلام ذاته. وإذا كانت انتقادات الخصوم للحركات الإسلامية لا تخلو من بعض الأهمية والأثر، إلا أنها في الأغلب تسقط في الثلب والتشويه وتعييب الحقائق والإيجابيات إما عمداً وإما جهلاً. لكني من الذين يؤمنون بجذوى النقد الذاتي، أي النقد الذي يولد وينمو ويتأسس من الداخل، أي من داخل هذه الكيانات. فالرغم من الإهزاز الذي يجذبه، وردود الفعل التي تتبعه، والنزعة الحمائية (الحماية عبر الإقصاء) التي تتعامل بها الحركات مع رموزه. إلا أنه يبقى الطريق الوحيد والميثاق الفعال لإصلاح مسار هذه الحركات التي لم تعد دعوتها ملكاً لنفسها. وهذا النوع من النقد، وإن بدت نواته تبرز وتشكل هنا وهناك،<sup>(١٣)</sup> إلا أنه لم يحتل بعد المساحات التي يجب بلوغها، ولم يخترق المستويات والبنى الأساسية للمشروع الفكري والحركي لهذه الكيانات<sup>(١٤)</sup>.

وإذا كان نقد الخصوم - مهما اشد واتسع - لن يحول دون استمرار الحركات الإسلامية وحضورها المستقبلي كما تحدثنا عنه في بداية البحث، فإن النقد الداخلي إذا صلب عوده وبلغ أبعاده، وحقق أهدافه، من شأنه أن يعير وجه هذه الحركات، أو يخلق من صلبها من يرث الرسالة وليقلها إلى فضاءات أرحب، وتحالفات أصلب، ومشاريع أعمق. وبذلك ينتقل مستقبل الحركة الإسلامية من البقاء السليم، كإفراز هام من إفرازات الأزمة، تقوى بقوتها وتضعف بضعفها، ليصبح بقاء إيجابياً. وهو بقاء

يتحقق بالاستقلال - إلى حد ما - عن الأزمة . ويتحسد في تحكم الظاهرة الإسلامية في صنع مستقبلها . انطلاقاً من مبادئها الذاتية ، وتنمية رصيدها الشعبي والتغييري ، واكتسابها للوعي التاريخي والوضوح الإستراتيجي .

## من أجل الوضوح الإستراتيجي

إن كل رؤية مستقبلية للحركات الإسلامية لا تأخذ بعين الاعتبار عوائقها الذاتية لا يمكن أن تكون صائبة في استنتاجاتها وتوقعاتها . كما أن هذه الحركات ذاتها ، إذا لم تنجح في تحويل نفسها إلى موضوع للبحث والنقد - ولو بشكل نسبي - فإنها مقدمة على مزيد من الهزات والزيف . إن العوائق الذاتية التي تحدثنا عنها وتوقعها عندها كثيراً ، ولخصناها في أبعاد ثلاثة : الفكر والتربية والتنظيم ، يجب أن تحتل اهتماماً مركزياً لدى الإسلاميين ، إذا أرادوا أن يؤهلوا أنفسهم للتحويلات الخطيرة التي ستحصل في العالم بعد أقل من عشرين سنة ، وسيكون لها انعكاسات عميقة على المنطقة العربية والإسلامية .

لكن وبالإضافة إلى ذلك هناك محاور أخرى ، ومؤسسات لا تقل أهمية ، على الحركات الإسلامية أن تشغل نفسها بها ، وتعمل على تحقيقها . فجميعها مترابط ومتداخل بل نذهب أكثر من ذلك فقول أن الأولى لا تتم ، لا بالثانية ، ولا بتحقيق المحاور الدولية إلا في ضوء مراجعة المحاور الذاتية .

أولى هذه المحاور ، بذل الجهود القصوى لاكتساب الوعي التاريخي والوضوح الإستراتيجي . إن العالم يتغير بسرعة مذهلة . كل شيء فيه يتحول ويتبدل ، المعلومات ، التحالفات ، موازين القوى ، المفاهيم ، المصالح ، القيم ، قواعد اللعب ، المناهج ، ومع ذلك لا تزال تحليلات الإسلاميين لأوضاع أقطارهم وبلدانهم ثابتة أو تكاد . وإذا كان اعتقاد جماعة وحزب

التحرير الإسلامي، في مركزية بريطانيا الدولية - المثال الأكثر فلكلورية، فإن بقية الرؤى السائدة في الأدبيات الإسلامية - خاصة في الساحة العربية - لا تخلو من الضبابية وانظررة التجريدية والمثالية للسياسة والعالم. (١٠) إن إنشاء مراكز بحث مستقلة تجمع وتتابع التحولات الدولية في أهم المجالات، مسألة حيوية لفهم العالم كما هو، لا كما نترمه.

## سياسة اليد الممدودة

المحور الثاني وطني، يتعلق باستراتيجية الحركات الإسلامية داخل مجتمعاتها. هذه الاستراتيجية التي يجب أن تراجع في ضوء مصالح الشعوب وأولويات المرحلة التاريخية. لماذا يحافظ المسلمون دائماً على عزلتهم، ويعمدون إلى قطع صلاتهم ببقية القوى والفصائل الوطنية الأخرى، بحجة التعارض العقائدي والتباين الفكري. فالحركات الإسلامية ترتكب خطأ عندما تضع مخالفاتها في خاتمة واحدة وتعاملهم بنفس الأسلوب والحدية. وتفغل التباينات الخاصة بين هذه الأطراف من جهة، والأهداف المشتركة التي يمكن أن تجمعها ظرفياً، أو ربما على مدى بعيد، مع جيعها أو بعضها. ولا يقصد مجرد تقاطع في حملات انتخابية أو قتال مشترك في معركة جزئية (كما يحصل في لبنان)، وإنما يعني تلاقياً في أهداف ومهام خدمة للبلاد والجمهير العريضة.

● فالحرية الديمقراطية قضية مركزية تستوجب إقامة الجبهات العريضة من أجل تثبيتها وحمايتها وتربية الشعوب على التمسك بها مهما كانت التضحيات.

● ودفع حركة التنمية في اتجاه تقليص الفوارق وتخفيف حدة التبعية للخارج، والنهوض بالزراعة، وخلق مؤسسات التضامن الشعبي. وكلها قضايا تحتاج إلى إرادة جماعية ومبادرات توحيدية وتخطيط مشترك.

● إن القضاء على الأمة المتفشية في مجتمعاتنا كالسرطان (هذه المجتمعات التي كانت أولى كلمات كتابه المقدس «اقرأ»)، فريضة إسلامية ووطنية. كيف يمكن أن تصدر شعوبنا العالم ونسبة الأمة تصل أحيانا ٩٠٪ رغم استقلال دولها منذ عشرات السنين

● تدعيم الهوية الحضارية من لغة، وقيم عليا، وتخفيف عقدة الدونية تجاه الغرب، ومراجعة التعليم حتى - يتصالح مع التاريخ الوطني للشعوب. محور آخر مهم لمعارك مشتركة بين الإسلاميين وغيرهم خاصة القوميين. إن هذين التيارين بالتحديد في حاجة لمراجعة تجاربها الماضية، وتتبع الملاحظات التي حفت بولادة خصومتها. على «الإخوان» أن يتخلصوا من عقدة الناصرية ومخلفاتها. وعلى العربيين أن يراجعوا العلاقة بين العروبة والإسلام إذ لا فكاك ولا تنازع بين جناحين لطائر واحد<sup>(١)</sup>

هذه بعض الأمثلة سقاها لدفع التفكير في اتجاه مراجعة العلاقات السياسية داخل المجتمع الواحد بين الإسلاميين وغيرهم. وعليهم أن يبادروا بطرح صيغ التعاون لإنهاء الحرب الأهلية الصامتة في معظم المواقع والملتبة في مواقع أخرى. ولا بد أن تتجاوز هذه المبادرات الإطار السياسي اليومي والظرفي، وتكون مبادرات ذات أبعاد حضارية وثقافية واقتصادية مستمرة ودافعة.

## تنمية عالمية الخيارات

أخيرا المحور الدولي. فالحركات الإسلامية بحكم طبيعتها الأيديولوجية ليست مجرد تعبيرات قطرية. إنها تحمل النداء التاريخي لتوحيد الأمة. وهذا عامل رئيسي من العوامل التي تفسر ظاهرة اهتمام القوى العظمى بالحركات الإسلامية وملاحقتها عن قرب ومتابعة تطوراتها ودرجة تمهوها.

لكن وفي مقابل ذلك نجد العلاقات الإسلامية - الإسلامية ضعيفة ومشحونة بالتوترات والصراعات وعدم الثقة . وقد تبلغ درجات من تبادل الاتهامات والتلاعن مالا يمكن صدوره عن جهات تؤمن برب واحد وتتسبب إلى رسالة خالدة . وإعادة تشكيل العلاقات الدولية لهذه الحركات تستوجب مايلي :

- بحث منظمة عالمية مستقلة عن الأنظمة والدول تجمع كل الحركات والتيارات الإسلامية لتداول أوضاعها العامة . دون الدخول في قضاياها التنظيمية الخاصة . ومثال ذلك «الرابطة الدولية للأحراب الاشتراكية» . وليكن مقرها في إحدى العواصم الأوروبية وتسهل في تمويلها كل الحركات حسب أوضاع سنوية . وتقدم لها سكرتارية دائمة تتغير هيئتها المديرة مرة كل سنتين مثلاً تجنباً للإحتكار . وتصبح هذه المنظمة إطاراً للتشاور وتنسيق المواقف وتلويب الخلافات وكسب التضامن الدولي ، واكتساب مواقع كأعضاء أو مراقبين في المنظمات والهيئات الدولية .

- العمل الجدي على تجاوز الخلافات التاريخية ذات الصبغة المذهبية . هذه الخلافات التي طالما استغلها الخصوم لكسر حلقات الوحدة بين العواصم الرئيسية للعالم لإسلامي : مصر ، الجزيرة العربية ، تركيا ، إيران . إن الإشكال اليوم ليس في صحة هذا المذهب أو اعوجاج الآخر . وإنما ببناء تصور إسلامي متكامل جديد يكون قادراً على إنهاء التخلف العام للمسلمين ويحجب عن العضلات الدولية الراهنة التي تهتد البشرية بالحروب والمجاعات وحتى الفناء . إن معركة النصوص لابد أن تتطور لتصبح معارك أفكار ومقترحات وحلول وبرامج مشتركة . ومادام الخلاف قابلاً في أواخر القرن الأول بين شيعة وسنة وخوارج جدد ، أي سجين اشكاليات الماضي البعيد ، فإن الضبابية التاريخية ستواصل وسيتمحل

الإسلاميون مسؤولية نقل المنطقة إلى مزبد من التقسيمات الطائفية والنزاعات الهامشية.

- وككل عمل توحيدى يحتاج لعصية مركزية يجمع حولها الناس ولا يفترقون. ولن يجد الإسلاميون قضية أفضل تجمع شملهم وتوحد صفوفهم، وتدوب خلافاتهم مثل فلسطين. فهي عورة انحطاط المسلمين، وجرحهم النازف، وكابوسهم المزعج.

واليوم يتزامن تامى حضور الإسلاميين في أقطار مختلفة مع الإنتفاضة المباركة التي أوقدها الشعب الفلسطيني بكل فصائله وأبائه، وانصهر فيها اسلاميو الضفة والقطاع بكل حدية وعطاء. مما يوفر فرصة نادرة لإعادة طرح شعار فلسطين القضية المركزية للحركة الإسلامية. والالتقاء من أجل ضبط خطة عالمية لدعم الإنتفاضة وموازرة رجالها حتى النصر. وسيكتشف الإسلاميون - لو فعلوا هذا - الأهمية التي تحتلها هذه القضية في توازنات لعالم المعاصر، وكيف أنها المدخل للقضايا الحيرية الأخرى التي تشكل بمقتضاها السياسة الدولية الراهنة.

هكذا يتبين التشابك والتكامل بين المسائل الذاتية المتعلقة بفكر الحركات الإسلامية وفلسفة تنظيماتها ومنهج تربيتها، وبين مهامها الوطنية على المستوى القطري والحصارية على المستوى الدولي. ولو أقدمت الحركات على اسجاز خطوات في هذه المسارات لتصاعف وزنها، ولتغيرت علاقات الأطراف بها جوهرى. ولأصح مستقبلها فعلا ضرورة حضارية للأمم.

## الهوامش

- ١ - محمد حسن هيكل، محاصرة في جامعة القاهرة عن «هواجس مستغنية»، نشرها مجلة «المستقبل العربي» عدد ١٠٨.
- ٢ - الملاحظات التي يتضمنها البحث لا تنطبق بالضرورة على كل الحركات الإسلامية، وبمصر الأحياء وهي مسوحات أساسا من واقع الحركات الإسلامية في الساحة الثورية.
- ٣ - لا نزال الصوفية تلعب أدوارا مهمة في تركيا والسودان والمغرب الأقصى ومصر وأفغانستان وسوريا لكن بوسائل مختلفة إلى حد ما عما كانت عليه من قبل.
- ٤ - حسن حنفي - التراث والتجديد - ص ٥٠ - طبعة مكية، الحديد - تونس.
- ٥ - انظر عن سبيل المثال كتاب «سوسيولوجية ثورة» للكاتب فرانس فونون الذي واكب لثورة الجزائر.
- ٦ - لاستحضار آليات المجتمعات المضطهدة داخلها وحارح راجع كتاب «سيكولوجية الإسلام المعاصرة».
- ٧ - يقول برهان غليون «هناك قناعة صحيحة اليوم بأن حصاد العقود الثلاثة الماضية كان صعبا جدا في قطاعات رئيسية من التجربة الحضرية» (مقدمة كتاب «اعتقال لعقل» - دار الشورى).
- ٨ - لا يعني هذا التقليل من الجهود الجيالة التي بذلها ولا يزال الإسلاميون في مناطق عديدة منها: فلسطين، إيران، لبنان، أفغانستان.
- ٩ - راجع كتاب «الحركة الإسلامية في الدوام» صلاح الدين الخورشي - دار البراق.
- ١٠ - تعجب كتابات سيد قطب رحمه الله بمثل هذه التقسيمات خاصة في تفسيره «الصلوات».
- ١١ - لقد نطلب كسر الحواجز بين الإسلامي الوسي وعالم الكتب الصادرة عن جهات غير إسلامية فضالات طويلة انتهت إلى التحرر من هذه القاعدة لأساسية في توصيات الإخوان المسلمين الثورية اعتمادا على تفسير خاطيء لحادثة عمر بن الخطاب ربيعة الشواء.
- ١٢ - رواه الترمذي راجع كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» تأليف الإمام محمد الدين ابن الأثير الحنفي - الجزء ٨ - دار الفكر.
- ١٣ - انظر مقال «أزمة خلق المسلم المعاصر» - عبدالحليم أبو شقة - مجلة المسلم المعاصر.
- ١٤ - شطر مقدمة كتاب «حتى يعيرو ما بأنفسهم» لجودت سعيد.
- ١٥ - يقول في رسالته «لإخوان المسلمون تحت ربه القرآن» ولست حريبا سياسيا وإن كانت السياسة عن قواعد الإسلام من صميم فكرتنا ولنا جمعية حبرية إصلاحية، وإن كان عمل الحبر والإصلاح من أعظم مقاصدنا، ولست فردا رياضية، وإن كانت الرياضة



الدنية والروحية من أعلى وسائلنا، لنا شيئاً من هذه التشكيلات، فإنها جيماً تخلفها غاية موضوعية محدودة لمدة محدودة . ولكننا فكرة وعقيدة، ونظام منهج، مجموعة رسائل الإمام الشهيد - دار البور ص ٣٢٠.

١٦ - يقول الشيخ انصار الله وللقيادة في دعوة الإخوان حق الوالد بالرابطة القلبية، والاستناد بالإمامة العلمية، والشيخ بالثريبة الروحية، والقائد بحكم السياسة العامة للدعوة . ولهذا يجب أن يسأل الأخ الصادق نفسه هل هو مستعد لاعتبار الأوامر التي تصدر إليه من القيادة (في غير معصية طاعة) قاطعة لا مجال فيها للحدوث ولا للتردد ولا للإعتصام ولا للتحوير؟ مع إبداء النصيحة والنتيجة؟ وهل مستعد لأن يمرض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب، إذا تعارض ما أمر به مع ما تعلم في المسائل الاجتماعية التي لم يرد فيها نص شرعي؟ . . المصنوع السابق . . رسالة التعاليم ص ١٩.

١٧ - انظر كتاب «النقد الذاتي» للدكتور حالص جلبي (م سوربا)

١٨ - والإيجاب أن الساحة بدأت تتوفر فيها منذ سنوات قليلة ماضٍ لتحقيق هذا العرض «انسلم المعاصر»، 21-15 «حوار» وأخيراً «النهار الإسلامي»

١٩ - يقول محمد العزالي «لقد رأيت ناساً يتحدثون عن إقامة الدولة الإسلامية لا يعرفون إلا أن الشورى لا يلزم حاكم، وأن الركاه لا تجب إلا في أربعة أنواع من البروع والشرود وحود هيئات معارضة حرام وأن الكلام في حقوق لاسان بدعه، فهل يصنع هؤلاء شيئاً؟ انظر (مشكلات في طريق الحياة الإسلامية)

٢٠ - في هذا السياق تعتبر محاولة د عصمت سيف الدولة (كتاب العروة والإسلام) جيدة - دار البراق تونس.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الملاحح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر

د. طارق البشري

المستشار / طارق البشري

- نائب رئيس مجلس الدولة .

- من مواليد اول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، وتخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مايو سنة ١٩٥٣ ، بعد تخرجه عمل في مجلس الدولة المصري . وهو هيئة قضائية تفصل في المنازعات التي تقوم بين الافراد وبين الدولة او اي من وزارات ومصالحها والمجلس يقرم ايضا بمهمة الافناء لجهات الحكومة وهيئات ومراجعة مشروعات القوانين .

- له عدد من الكتب والبحوث في لتاريخ المصري والتاريخ العربي الاسلامي في المرحلة المعاصرة منذ هيات القرن الثامن عشر حتى الآن . مع اهتمام خاص بالحركات السياسية التي نشأت في هذه المرحلة . وبالتيارات الفكرية والسياسية .

- له عدد من الكتب من الحركات السياسية الشعبية في مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وعن الاقطار

واستلمون في اطار الجماعة الوطنية ، وهي دراسة عن مؤسسات الدولة وتنظيمات لسياسية بالطر الى العلاقة بين المسلمين والاقباط من بداية القرن التاسع عشر حتى الآن ، وبمجموعة دراسات وكتب عن النظام السياسي ونظام لدولة من بدايات القرن العشرين من حيث مدى الأثار المتبادلة بين التكوينات الشطبية لمؤسسات الدولة والاهداف والمشاكل لتاريخية واسياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة

وثمة دراسات في الفكر السياسي عن الاسلام واعروية ، وعن الاوضاع التاريخية والسياسية التي افقت الى إراحة الشريعة الاسلامية عن موقعها المهيمن على الشرعية في المجتمع الاسلامي .

وذلك فضلا عن دراسات تحت البشر من مناهج النبوت والتعير في فقه الشريعة الاسلامية ، وعن مؤسسات الحكم في الفقه الاسلامي وفي النظم العربية .

## الملاحح العامة

### لفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر

أنصوّر أنه لكي نتلمّس رؤية المستقبل للحركة الإسلامية، يحسن بنا أن نطالع ملامح الوعاء الزمني الذي تعمل فيه هذه الحركة والزمان المعاصر في تاريخنا يتكوّن من هذين القرنين الأخيرين، وقد شارف القرن الثاني منها على نهايته، وصرنا على مشارف قرن ثالث يبدأ معنا بالملاحح عينا التي صبغت تاريخنا لمعاصر منذ بداية القرن التاسع عشر.

أمام الحركة الإسلامية في بلادنا مهام جد متعددة ومتوعة، في مجالات الفكر والفقه، والنظم السياسية والرؤى الحركية، وفي تشييد المؤسسات ورسم العلاقات في هذه المجالات وغيرها أمانا العديد من المشاكل، منها على سبيل المثال، مسألة التجديد مع المحافظة على الاصول، والتجديد يعني التحرك الفكري والمحافظة على الاصول تعني الصمود. ومما الانفصال الحادث بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وهو انفصال طرأت تداعياته مما ألمّ بنا من توجهات الغرب في القرنين الأخيرين، وعلينا ان نعيد المزج والدمج بين هذه العلوم جميعا، كما كان فقهاؤنا القدامى يعترفون العبادات والمعاملات أبواباً من علم واحد.

ومن المشاكل أيضا تلك القطيعة بين الفكر والنظم الوافدة من الغرب والفكرة والنظم الموروثة، وهي قطيعة تتعمق في وعي الناس عبر السنين. ومن ذلك أيضا هذا الازدواج في بناء المؤسسات والنظم والهيئات، سواء في التعليم أو في القضاء أو في مؤسسات الادارة والحكم أو في الاقتصاد. ومنه أيضا هذا التنوع الكبير للرؤى الإسلامية للواقع الراهن و هذا الغموض

الذى يعوق حسن إدراكنا للأوضاع المعيشة ولما يتعين علينا اتخاذه من الذرائع لحفظ الجماعة الاسلامية والهوض بها.

وليس آخر تلك المشاكل مشكلة التفتت التى تعان منها أوطاننا، أى هذه التجربة الاقليمية والقطرية التى صرنا إليها عبر القرنين الأخيرين، وما أدى اليه هذا الوضع من ظهور عناصر التساعد والتناحر فى كل قطر ازاء غيره، حتى تكونت عوائق دائية صارت تكبح نمو حركات التوحيد العربى والاسلامى، لأن التحزبة قد غايرت من أوضاع كل قطر إزاء غيره، فى أمور الاقتصاد والسياسة وبناء النظم والمؤسسات وهذه المغايرة تشكل عوائق امام مساعدى التوحيد، متى وجدت تلك المساعى وحيثما وجدت.

ان تاريخنا المعاصر بدأ بحركتين للإصلاح كانتا متضربتين، ولم يكتب لهما أثر عميق فيما عرفنا من بعد من وجوه الإصلاح.

ولى الحركتين، كنت حركة التجديد الفقهي والمكرى التى ستفتحت بابن عبد الوهاب فى نجد فى القرن الثامن عشر (١٧٠٣ - ١٧٩١) تقوم على التوحيد المطلق وترفض فكرة الحلول والاتحاد وتؤكد مسؤولية الانسان وتمنع التوصل بغير الله وتدعوا لفتح باب الاجتهاد، ومظهر محمد بن نوح الغلاتى فى المدينة (٧٥٢ - ١٨٠٣)، كما ظهر ولى الدين الدهلوى فى الهند (١٧٠٢ - ١٧٦٢) وفى اليمن ظهر محمد بن على الشوكاى (١٧٥٨ - ١٨٣٤)، ثم الشهاب الألويسى فى العراق (١٨٠٢ - ١٨٥٤). وفى المغرب ظهر محمد بن على السنوسى (١٨٧٨ - ١٨٥٩) ثم ظهر فى السودان محمد بن أحمد المهدي (١٨٤٣ - ١٨٨٥).

ونلاحظ ان هذه الدعوات التجديدية الإصلاحية كانت ظاهرة عامة من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، وانه رغم الخلافات التى تبدو بين بعض هذه الدعوات وبعضها، فهى جميعها

تكون حركة تجديدية، وهي جميعها تتفق اتفاقا عاما في دعوتها للتجديد ونبذ التقليد وفتح باب الاجتهاد.

وسنن اذا نظرنا الى مناطق قيام هذه الحركات وجدناها تظهر في الهند والعراق شرقا وفي نجد واليمن والحجاز والسودان جنوبا وفي المغرب بالجزائر وليبيا غربا. فهي حركة عامة ولكنها تتعاضد منطقة القلب من الامة الاسلامية، بحسبان ان منطقة القلب من هذه الامة كانت تتمركز في مجال الهيمنة المركزية للدولة العثمانية في ذلك الوقت، وهي المنطقة الممتدة على المحور من تركيا الى الشام الى مصر، (استامبول - دمشق - القاهرة).

وكان من الطبيعي ان تبقى منطقة المركز عصية على التعبير والتجديد، لاستتباب المؤسسات التقليدية وعظم النفوذ المحافظ لهذه المؤسسات، واتصالها جميعا بهيئات الحكم والسلطان ووجودها كلها في منطقة الضوء الساطع لدى أجهزة الدولة وكانت حركات التجديد العقلي والفكري خليفة بان تنمو ويرداد نفوذها حتى في مجال نفوذ المؤسسات المركزية، ولذلك لعظم الاحتياج للاصلاح الفكري وللتجديد العقلي في ذلك الوقت ولأن ثمة شواهد تاريخية تشير الى ان هذه الدعوات كانت مما يحسن قبوله لدى عامة المفكرين والمثقفين في مصر والشام، لو لم تواجه بمثل ما ووجهت به من السلطة.

وثانية هاتين الحركتين، كانت حركة الاصلاح المؤسسي التي قامت مع نهايات القرن الثامن عشر ونهايات القرن التاسع عشر على امتداد محور السلطة المركزية للدولة العثمانية بين استامبول والقاهرة.

استفتحت هذه الحركة بسعى السلطان سليم الثالث لاعادة بناء الجيش العثماني على الطراز الجديد، وذلك بغية التمكن من مواجهة الاخطار الفعلية المحدقة بالدولة العثمانية، سواء من روسيا القيصريّة في الشمال او

من الانجليز باسطوهم في البحر المتوسط او من ماثر الدولة الاوروبية الكبرى في ذلك الوقت. وتلت حركة سليم الثالث الفاشلة حركة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٤٠) وحركة محمد علي من مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨). وقامت هذه الحركات بمناسبة وقائع الغزو الاوروبي لارص المسلمين بخاصه، وللشرق بعامة.

لم يبدأ تاريخنا المعاصر الا وكان قد احكم الحصار حولنا، اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، انذى أدى الى تطويق العالم الاسلامي من الجنوب والشرق، فضلا عن الغرب والشمال. ونحن نذكر توسعات روسيا القيصرية في آسيب الوسطى وسيطرتها على بلدان «ما وراء النهر» ودخول بحارى وطشقند وسمرقند في حوزتها، ثم حروبها ضد الدولة العثمانية بالزحف عليها من الشمال. كما يعرف سيطرة الانجليز على الهند ووصول هولندا الى جزر الهند الشرقية، ثم صعود الانجليز من الهند شمالا الى اواسط آسيا.

وبعد تمام حركة الحصار الغربي بدأت عمليات غزو القلب مع نهايات القرن الثامن عشر وعلى مدى القرن التاسع عشر، ومن ابرز ملامحها حملة نابليون على مصر في ١٧٩٨ التي كان يستهدف منها الاستيلاء على مصر واراض الشام كلها، ثم استيلاء الانجليز على عدن في ١٨٣٩ واستيلاء فرنسا على الجزائر في ١٨٣٠ ثم على تونس في ١٨٨١، واستيلاء الانجليز على مصر في ١٨٨٢ ثم على السودان في ١٨٩٩، واستيلاء ايطاليا على ليبيا في ١٩١٢، واستيلاء فرنسا على المغرب في السنة نفسها، ثم اقتسام الشام والعراق بين بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى في ١٩١٨. وهكذا تقطعت البلاد شلوا شلوا مما كان له اثره العميق من بعد.

كان من الطبيعي ان تلفت هذه المخاطر اقصى الانتباه من رجال الدولة

والقائمين على الحكم، وإن توفقت فيهم الشعور بالحاجة إلى الإصلاح، وهم المسؤولون عن الرباط وحماية الثغور والدفاع عن الحوزة. ورجال الحكم رجال عمر وتصدى تلفتهم المشاكل العملية ويبادرون في التصدى بها بالخلول العملية، ووجهه الإصلاح والتجديد التي يهتمون بها هي ما يتصل مباشرة بما نسميه الآن «شؤون الأمن القومي»، ونقطة البداية في ذلك مؤسسة الدفاع عن الديار، وهي الجيش وفي هذا يتفق سليم الثالث مع محمود الثاني مع محمد علي.

وإذا بدأ الإصلاح في مجال الجيش، فإنه يبدو أول ما يبدو إصلاحاً في استخدام آلات القتال كالمدافع وغيرها وإدخال أدوات القتال الحديثة يستدعي إدخال وسائل التنظيم الحديث الملائم لاستخدامها. وفي هذين المجالين لا بد من الاستفادة من خبرة الخصم الذي ثبت تفوقه فيها. كما أن هذين المجالين يستدعيان إدخال أغماط جديدة من التعليم تتعلق بعلوم الصنائع وفنونها، مما يمكن من الاستخدام الأمثل والسيطرة على وسائل الحرب الجديدة، سواء الآلات وصناعتها وتركيبها واستخراجها، أو التنظيمات التي يتحقق بها التنسيق الأمثل.

كل هذه المهام يقوم على تحقيقها رجال دولة ومديرو أعمال ومفوضو سياسات، وهم بحكم نوع أعمالهم وخبراتهم ذوو حسن عمن مباشر، ولا ينشغلون كثيراً بالجوانب النظرية والفكرية. ثم إن الضرورة تستدعي منهم سرعة سريعة في التحرك والتنفيذ، لمواجهة المخاطر الخارجية أولاً، وللمناورة ولالتفاف على القوى التقليدية في الجيش وفي مراكز الدولة ثانياً.

جماع هذه الأوضاع ألجأ حكام ذلك الزمان إلى أن يتوسلوا للإصلاح بإنشاء ما يمكن أن نسميه «المؤسسات البديلة» فلم يهتموا بأن يتبنوا حركة تجديد شامل للجماعة والمؤسسات المختلفة، ولم يهتموا بأن يظهر الجديد

انبثاقا من القديم انما ابقوا القديم على حاله من القدم، فكرا ومؤسسات ورجالا، ابقوه على ركوده، واسأوا بجانبه المؤسسات الجديدة برجال آخرين وفكر آخر. ولم يجر ذلك منهم استجابة لضرورات السرعة في التنفيذ فقط، ولكنه جرى تجنباً للخلاف والصراع مع مؤسسات تقليدية كانت هي نفسها من ركائز الحكم ومن اعمدة قيامه ودعامات استقراره. وذلك سواء في الجيش او في التعليم او في الفكر او الاداره المدنية.

فبقى الجيش القديم وانشئت بجواره فرق جديدة، وبقي التعليم التقليدي واقامت بجانبه مدارس حديثة وهكذا، وصار هذا الازدواج منهجا وتقليدا، سواء في السياسات المتفددة او في بناء عقيدة الحكام المصلحين في بلادنا. ثم صار منهجا يترسّم على وجه التلقائية في انفاذ مطالب الاصلاح في المجالات المختلفة.

وثمة ملاحظتان يمكن الإشارة إليها هنا؛ فإن هذا الازدواج الذي حدث بين المؤسسات القديمة والحديثة، لم يكن من شأنه وحده أن يقيم صدعا في الجماعة أو في بيئة الاجتماعية أو الهياكل الفكرية، لو أن الأمور جرت على منوالها، كان الأرجح أن يتفاعل الطرفان ويتبادلون التغذية على المدى الزماني الأطول، ولكن الذي حدث انه ما ان ظهر هذا الازدواج حتى بدأ يتسرب اليها النفوذ الأوروبي في الكثير من المجالات والأنشطة. ووجد هذا النفوذ فيما وفد علينا من مؤسسات غربية كالبנק ومن نظم التعامل القانوني ومن فكر وعقائد. ووجدت هذه المؤسسات والنظم والافكار الوافدة، وجدت في الازدواج الحادث ظرفا مواتيا ورؤوس جسور لتلك النظم والافكار الوافدة، فسرعان ما ضلت هذه المؤسسة الحديثة وصرفتها عن هدفها الأصلي اخادم لحركة المقاومة الحديثة ضد غاطر الغزو الغربي ووجهتها وجهة التلقي والتابعة والتثبيت للنفوذ الغربي بعامة. وتضرب لذلك المثل بالمقارنة السريعة لمدارس محمد علي الحديثة التي أنشئت لتغذي



الجيش المحارب وتقتصر على تدريس علوم الصنائع وفنونها، كالمهنة والطب والحربية. الخ. وبين مدارس الخديوي اسماعيل والاحتلال البريطاني مع نهاية القرن التاسع عشر التي صرفت همها عن تلك العلوم الى تدريس الآداب والنظم القانونية الوافدة. الخ. ونلاحظ ذلك أيضا في المقارنة الماثلة بين بعثات محمد علي في أوائل القرن الماضي وبعثات الاحتلال البريطاني في أواخر ذلك القرن.

وثانية الملاحظتين، ان عامل الخطر الخارجي كان هو السبب في كل الطواهر السابقة، هذا الخطر الخارجي الحاد ذو الوقائع الممتدة عبر سبي القرن التاسع عشر، هو ما به توقفت حركة الاصلاح الفكري والفقهية التي سبقت الاشارة اليها، لأن مجال التجديد في الفكر والفقه كان يجري مكافحة للمؤسسات المحافظة. ولأن قيام الخطر الخارجي المهدد لأمن الجماعة كلها من شأنه أن يسحي المشاكل الداخلية ويبعدها عن بؤرة الاهتمام، من شأنه ان يلقى على سلطات الحكم والمؤسسات الحاكمة مهام الدفاع عن الجماعة وحماية الحوزة مما يستدعي من الكافة المساندة والالتفاف وارجاء خلافات الداخل وهذا ما حدث منذ اشتعلت المخاطر الخارجية في بدايات القرن التاسع عشر. اذ ذوت مع حركة الاصلاح الفكري على مدى النصف أو الثلثين من بداية ذلك القرن.

وهو ذاته هذا الخطر الخارجي، الذي استدعى أسلوبا عاجلا سريعا عمليا للاصلاح اعتمد على بناء مؤسسات جديدة موازية للقديم دون ان تظهر منها ودون ان يصاحبه هذا الاصلاح حركة فكرية وحركة احياء للقديم تراكبها وتتقل بالمجتمع كله من حال قديم الى حال جديد ناهض تنسجم هياكله وأبنيته وتكمل في أداء وظيفي واحد. وهو ذاته الخطر الخارجي الذي احتل بنفوذه سائر المؤسسات المحدثه وغير من وظائفها ليجعلها باسم الحداثة قواعد تثبّت التبعية له في المجتمعات المفردة.

والحال ان لم نفتقر حركة الاصلاح المؤسسي (الجيش والدولة... الخ) دعم حركة الاصلاح الفقهي والفكري فقط، ولكن حاربها وعملت على تصقيتها، وهذا ما كان من مسلت استاسول (محمود الثاني) والقاهرة (محمد علي) من احركة الوهاية في ١٨١١.

لذلك كان من نتائج هذه الفترة، نوع من الانفصام بين حركة الاصلاح المؤسسي وحركة الاصلاح الفكري، ونوع من الازدوج بين الأبنية التقليدية نظما وفكرا وبين الأبنية الحديثة نظما وفكرا، فصار القديم أبتز مقطوعا لم يقض الى جديد من نوعه ومن مادته وعائه، وصار الجديد أجنبيا لقيطا وفد من نسق عقيدي آخر ومن أوضاع اجتماعية وتاريخية مختلفة. وما حل القرن العشرين حتى كانت البيئة الاجتماعية والفكرية قد انصدعت بين قرن أبتز وقرن لقيط أعقبه. وهذا ما ورثناه حتى اليوم وما تواجهه الحركة الاسلامية لتعامل مع مجتمع مصدوع، عليها أن تلاثم صدعه وان تجدد قديمه وتوصل حديثة.

وفي ظل هذا الظرف أتت الموحة التجديدية الثانية، جاءت من المناطق التي عرفت من قبل بمناطق القلب، والتي آلت مع نهايات القرن التاسع عشر الى الغزو والاحتلال الأجنبي واستفتحت برجال مثل جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٦) ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥). وفي الوقت ذاته صار للتيار المحافظ وظيفة جد هامة تتعلق بالوقوف دفاعا عن أصول العقيدة وثوابتها في وجه رياح العزو العانية التي لم تترك أخضر ولا يابس وشملت الفكر والعقائد والعوائد وأساليب العيش... الخ.

لقد صار على الحركة الاسلامية في عمومها وبمجلديها ومحافظيها ان تواجه أوضاعا متعددة تستدعي مواقف فكرية متباينة، فهي لم تعد تواجه ما كان يواجهه ابن عبد الوهاب من تعصب مذهبي وبدع وخرافات، وهي لم

تعد تواجه أخطار الاحتلال العسكري الغربي لأراضي المسلمين، إنما صارت تواجه مع كل ذلك وفضلا عنه، موجات من «التشهير» تقوم به بعثات مسيحية أوروبية وأمريكية، وتواجه أفكار الفلسفات المادية واللايدية، ونزعة التغريب في وسائل العيش والأساليب والعلاقات الاجتماعية.



هذا في ظني هو المنشأ التاريخي الحديث للتحديات التي تواجه الحركة الإسلامية فكريا وعملا، وهي التحديات التي أشير إليها في صدر هذا المقال، استحسن أن أعرضها في سياقها التاريخي، وأنا الآن أحاول أن أعرض حصيلة لتصدي الحركة الإسلامية لهذه المشاكل، أعرضها في سياقها التاريخي الواقعي أيضا. ففي ظني أن الفكر الإسلامي الحديث تكون بالتراكم الحميد عبر عشرات السنين التي مضت من نهايات القرن الماضي، وهو تكون من جهود عدد غير محصور من المفكرين والقادة والمصلحين. وهو فكر شديد وتراصت لبناته تحت خط النار، وبنيت قلاعه وسط قصف مدافع الخصوم. ونذكر هنا في عجلة الملامح العامة لحركة تراكم الفكر السياسي الإسلامي في المرحلة التاريخية المعاصرة.

ونحن إذ نختار هذا «الطريق التاريخي» لعرض مفردات الفكر السياسي الإسلامي في زماننا، إنما نفعل ذلك وأعيننا على الحاضر، ولنوضح الطرف التاريخي الذي نبتت فيه أي ثمرة من ثمار هذا الفكر، وهذا يلقي الضوء على هذا «المفصل» الذي يصل الفكر الواقع من حيث الأعمال والمقاصد، أي من حيث مدى احتياج جماعة المسلمين لمكرة حركية ملائمة في لحظة بعينها، ومن حيث توظيف هذه الفكرة لصالح الإسلام وجماعته في مرحلة ما. وهذا يوضح أيضا أن كثيرا مما نعتبره خلافا في الرأي فتقف إزاءه متواجهين متقابلين، كان أساسه اختلاف الزمان أو المكان، ولم يكن خلاف

حجة وبرهان، وإيضاح هذا الأمر من شأنه أن يقرب بين المتخالفين والا يجعلهم في موقف المواجهة والمقابلة، انما يجعلهم أعرف بأن ثمة حقائق اسلامية عليا ومصالح اسلامية عليا، ونحن - كل في زمانه ومكانه - نتوصل الى رعايتها وصيانتها واعلائها بالعديد من المواقف الفكرية والحركية التي تتباين بنباين الظروف والأوضاع. ومن هنا ندرك ان كثيرا مما نسميه اختلافا هو الى التنوع أقرب. وكل ذلك يزيدنا باذن الله غنى ومرونة في ادراك وجوه الراي وفي التعامل به مع الواقع اعلاء للمصالح الاسلامي العام.

إن لواقعنا التاريخي الحاضر جانبين. هما وفق لتعبيرات مالك بن نبي الاستعمار والمابلية للاستعمار. وأنا أقصد بالاستعمار العدوان الآتي الينا من الخارج، عسكريا كان أو سياسيا أو اقتصاديا أو فكريا، أي هو أثر الخارج فينا متى كان هذا الأثر يجري بغير رضانا ولغير صالحنا. كما أقصد بالمابلية للاستعمار هذا الوضع الذي نكون عليه والذي يمكن من غلبة الغير لنا، أي هو ما تتصف به في وقت ما من الضعف أو الفقر أو الاضطراب أو الوهن أو اجهل أو التضارب أو غير ذلك مما يكون سببا في غلبة الطامعين فينا على أمرنا.

ويبدأ نجد ن جمال الدين الأفغاني وضع اللبنات الأولى في فكرنا الاسلامي الحديث «المقاومة للاستعمار»، وان محمد عده وضع اللبنات الأولى في هذا الفكر «المقاومة للقابلية للاستعمار».

لقد انشغل جمال الدين بأمر «وحدة المسلمين» ليتمكنم الوقوف في وجه ما يتهددهم من أطماع الدول الأوروبية والغربية ودعا لنبد الخصومة بين السنة والشيعة ليتمكن تأليف السلطين الاسلاميتين الكبيرتين في وقته وهما سلطتا استانبول وايران، بعد ان كانت ذهبت دولة الهند الاسلامية أدراج الرياح، ومن أهم ما أكد عليه هو طرح ولاية الاجنبي عن المسلمين بحسابه

الركن الأعظم للإسلام . فوحدة الجماعة الإسلامية وحدة موظفة الى مقاومة الاحتلال ونبذ اى ولاية الأجنبية ، واعتبار ذلك هو الركن الأعظم للإسلام في وقتنا ، هذه النقطة ننطوي على جوهر دعوة جمال الدين وجوهر ما أرسى في الفكر السياسي الاسلامي الحديث .

وأهم ما أريد الإشارة اليه هنا ، ذلك الجدل الذي كان يثور كل حين حول موضوع مقاومة الاستعمار واحتلاله ، وموضوع الأخذ بأسباب النهوض ومعالجة أسباب الضعف ، بأي هذين الموضوعين نبداً ولأيها تكون الأولوية في اهتمامنا وتحركنا .

والقائلون بأولوية الاستعداد لمكافحة الاستعمار يستندون الى أن وجود الاستعمار يرتب مجموعة من السياسات التي تتخذ لصالح بقائه ، فوجوده واستمرار بقائه يضعف فينا أسباب مقاومته ويفضي على امكانيات النهوض ضده أو النهوض لتحقيق أي أمل مرتجى في المستقبل .

والقائلون بأولوية بناء القوة الذاتية وانضاح أسباب النهوض ومعالجة نواحي الضعف ، إنما يستندون الى أن ضعفنا الداعي هو الذي سبب نجاح الاستعمار ضدنا ، ونحن لم نستطع ان نقاوم عزوه لأننا كنا ضعافاً ، ولأننا ضعاف فلن ننجح في احراجه ، وإذا حدث ان خرج مع بقاء ضعفنا فسيعاود الكرة علينا ، أو يعاودها غيره .

وفي ظني أن هذا الجدل يقوم على خيار خاطئ ، لأنه يجري تمييزاً بين أمرين كلاهما لازم . أو أنه يقيم أولوية بين الواحد مهما تجاه الآخر ، رغم أنها ذوي أولوية واحدة ، ذلك انها معا شرطان للنهوض والتقدم والاستقلال ، بوصف ذلك كله عملية واحدة ، ولأن كلاهما لازم للأحرار ملزم منه . ومتى كان الأمر كذلك فليس من الصواب ان نطرح سؤالاً مفاده ان أيهما أنفع وأيها نبداً . وعلينا أن نسلح بالنظرة التكاملية التي تنظر الى العناصر المتنوعة

في تكاملها وليس في تنافرها. وان الخيار لذي يطرح على الناس في وقت معين، والذي يتعلق بما يبدأ به من هذه العناصر اما تؤثر فيه - وقد تتحكم فيه - ظروف اللحظة التي يطرح فيها الأمر، والاختيار الصائب هو الاختيار الذي يتلاءم مع ما تتطلبه اللحظة التاريخية ذاتها، ومدى ملاءمة عنصر ما انما تقاس مدى امكان تحقيقه في ظرف معين، أو بمدى ما يترتب عليه من أثر مطلوب في هذه اللحظة، فالملاءمة نجد حديها في الامكانية والتوظيف. لذلك فحن في الحقيقة لا نختار - عندما نختارهما - بين بديلين كما لو كنا سلعتين معروضتين في وجهة أحد لمحال التجارية، انما ننظر في الممكن والمؤثر في اللحظة التاريخية المعنية.

وجمال الدين عندما كان يهيئ المسلمين ويستحمسهم لمقاومة الاستعمار في كل من مصر وفارس والهند واستانبول، انما كان يصنع ذلك في ظروف تدفق موجات الغزو الاستعماري على ديارنا في كل هذه الأقطار، وفي مثل هذه اللحظات فان الخيار الوحيد المجدي هو الاحتشاد والتجمع للمقاومة. وقد ساهم محمد عبده بقدر في هذا العمل عندما نشط مع أستاذه جمال الدين وقتها.

ولكن لا شك ان جهد الرجلين لم يكن متماثلا، وكان تركيب كل منهم النفسي والوجداني والفكري متلائما مع المهمة التي قام بها، جمال الدين في مقاومة الاستعمار، ومحمد عبده في مقاومة القابلية للاستعمار. وقد بدأ محمد عبده نشاطه الذي تميز به بعد تمام احتلال الانجيز لمصر في ١٨٨٢، وقد أبعد عن مصر سنوات ثم عاد بعد ان تمكن منها الاحتلال البريطاني ولم يعد من بين الخيارات المطروحة في التسعينات من القرن التاسع عشر، ان تنحشد القوى لطرد الاحتلال، ولم يعد ثمة خيار غير العمل الدائب لمقاومة «القابلية للاستعمار». ومن هنا جاءت جدوى ما صنع محمد عبده. وقد اعتنى ما رآه من ازدواج يفصم الحياة الاجتماعية، وتبدت أهم طواهره في

مجال القانون والتشريع ومحال التعليم . وهنا صارت دعوة الاجتهاد والتجديد لصيغة بهدف تفتيق لفكر الاسلامي وفقهه ليستجيب لمطالب النهوض واصحوة وليلتشم الصدع الحادث في مؤسسات المجتمع فيمكن لقضاء على الازدواج الحادث في المؤسسات .

وصار محمد رشيد رضا امتدادا لدعوة محمد عبده خلال الثلاثين عاما التي أعقبت وفاة محمد عبده في ١٩٠٥ ، إلا أنه امتداد له تميزه وتنوعه واستجابته للارضاع المتغيرة على مدى هذه السنين . فقد صارت اجتهاداته أكثر انصالا بمكر ابن تيمية ، ومن ثم قوبل الأصرة من بعد بين حركة التجديد الفقهي وبين التوجه السلفي . وكان لهذه الأصرة أثر عميق في تحقيق الملاءمة بين الأصالة الشرعية وبين استشراف أوضاع الواقع المعيش كما كان السيد محمد رشيد رضا أوعل في السياسات العملية ، سواء العربية أو الاسلامية ، من الامام محمد عبده ، واكمل لديه منهج التفسير المجدد للقرآن مع الربط بين قضايا الفقه وقضايا السياسة ، ذلك لأنه عاصر من الاحداث التالية لمحمد عبده ما كان يحتاج لهذا الانشغل بهذه السياسات الوطنية ، مثل تصفية الدولة العثمانية وتقسيم بلاد الشام والعراق بين الانجليز والفرنسيين وظهور الصهيونية .



في بداية القرن العشرين ، كانت الحركة الوطنية في بلادنا مرتبطة بالاسلام لا تكاد تنفصل . وكانت شعوبنا العربية الاسلامية - وهي نفاوم الاستعمار - إنما تنهض تحت راية الاسلام وتتجمع تحت جناحيه وتكافح به الاحتلال الاجنبي وظلم الاستداد . ومن ذلك حركات الجزائري في الجزائر والخطاي في المغرب والسوسي في ليبيا والمهدي في السودان وابن عبد الوهاب

في الجزيرة، وحتى حركة مصطفى كامل في مصر تنتمي الى هذا الاتجاه الذي لا يفرق بين الاسلام وبين حركات مقاومة الاحتلال والاستبداد. ولم تكن التكوينات الثقافية والاجتماعية المتأثرة بالفكر الغربي، لم تكن تتجاوز بعض النخب السياسية من كبار رجالات المجتمع ذوي المناصب الكبيرة، ولكن ما لبثت هذه التكوينات أن اتسعت وتكاثر ناسها، بسبب نظام التعليم الحديث الذي لم يكتف بادخال العلوم الحديثة في الصنائع وفنونها كالفيزياء والكيمياء وغيرهما، ولم يكتف بادخال اللغات الاوروبية، ولكنه نظام اسس على غلط علماني يوصل علوم الدين عن علوم الدنيا وهموم على اساس من فلسفات العرب. والسبب الثاني يتعلق بانتشار الفكر الاوربي الفلسفي والاجتماعي ونظرياته بين صفوف المثقفين المتخرجين من هذه المدارس أو من المبعوثين الى الخارج. ثم هناك سبب ثالث يتعلق بوجود المحلات الشهرية والكتب التي بدأت تظهر لتروج لهذه الافكار وتقيم قواعد احلال فكري ونظري تعارض امس الفكر الاسلامي التقليدي.

ولم تكند تنتهي الحرب العالمية الاولى (١٨١٤ - ١٨١٨) حتى كانت الدولة العثمانية قد صفت: وحل محلها دولة تركيا الحديثة التي ألغت الخلافة الاسلامية واتخذت اجراءات بالغة الحدة لتصفية كل أثر للاسلام في تلك الديار، كنظام للحياة واماس للشرعية الاجتماعية والسياسية فيها. وكان لذلك وقع الصدمة الشديدة على المسلمين في العالم أجمع، لا ألما من ذهاب دولة بني عثمان ولكن ألما من تلك الظروف التي نقضت عقد المسلمين وشتت شملهم، فلم يعودوا يرون جهة أو هيئة يتجهون اليها كجامع لهم وفي الوقت نفسه احتلت القوات الاوربية ما كان لم يحتل بعد من أرض العرب والمسلمين واتسموها فيما بينهم، وخاصة أرض الشام والمراق كما سبقت الإشارة.

وفي هذا الوقت ظهر عديد من الحركات الوطنية في العالم الاسلامي



كمصر وفي غيره كالصين والهند، وكذلك حركات المقاومة في البلاد حديثة العهد بالاحتلال كسوريا والعراق. كانت القوى الأساسية التي قادت هذه الحركات من أبناء المؤسسات الحديثة في التعليم ومن تربوا على أسس علمانية بعيدة عن المؤسسات الدينية التقليدية.

وقد تكاثفت هذه العوامل لتضع الحركات من أبناء المؤسسات الحديثة في التعليم ومن تربوا على أسس علمانية بعيدة عن المؤسسات الدينية التقليدية وقد تكاثفت هذه العوامل لتضع الحركات الوطنية التي ظهرت في هذه المرحلة الوطنية التي ظهرت في هذه المرحلة، بصورة علمانية، فهي تعمل على إجلاء المحتل وتطالب بالاستقلال السياسي، ولكنها ترسم لمستقبل بلادها صورا مستمدة من أنماط النظم الاجتماعية السائدة في الغرب، وتستهدف بناء نظم وضعية بعيدة عن الفكر الديني وعن أصول الشرعية الدينية.

في البداية إندمج التوجه الاسلامي ورجاله في هذه الحركات، بحسبان أن مقاومة الناصب الاجنبي أولى في الاعتبار، وأن إجلاءه يفيد القوى الوطنية كلها. وإن المتبع للحركات الوطنية في هذه المرحلة، من بداية العشرينات من القرن العشرين، يلحظ إتصالا قويا للعناصر ذات التوجه الاسلامي بهذه الحركات ومشاركة فعالة فيها.

ولكن مع نهاية العشرينات بدا أن الفكر العلماني يعمل بإصرار على أن يسيطر على أوضاع المجتمع كلها، وأن يصوغ المؤسسات الاجتماعية والفكرية ومؤسسات الدولة بطابعه، ويعمل على أن يفصل الاسلام عن أوضاع المجتمع لينشئ نظاما علمانيا صرفا ويكمل النظام العلماني الذي كان بدأ مع نهايات القرن التاسع عشر وبدأت دعوة صريحة جهيدة تطالب بتنحية الاسلام عن نظم الحياة كافة.

وفي الوقت نفسه تحررت حركات التبشير المسيحي الأوروبية والأمريكية من خوفها إزاء المسلمين. كانت هذه الحركات قد وفدت إلى إقطاعنا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت وقتها تنشط بين «المسيحيين الشرقيين» من مواطنينا، سعياً لأن تبني لها قواعد بشرية موائمة لها، وقد أثار ذلك المسيحيين الشرقيين وحزبهم لمقاومة هذا النشاط. ولم تكن هذه البعثات في ذلك الوقت تجرؤ على أن تصطبغ بنشاطها من المسلمين، هذا البحر الواسع الذي إذا هاج فقد يتلع تلك البعثات في قراره السحيق ويزيد المسلمين غضبا وحدة في مقاومتهم أي نفوذ غربي.

ولكن تغير هذا الموقف بعد الحرب العالمية الأولى، إذ انتقص عقد الخلافة الإسلامية ونشأت نظم علمانية في بلادنا وتنت فيدات دولنا وقيادات حركاتنا الوطنية هذه النظم الوافدة، وبات الإسلام مجرداً من سيفه بعيد عن سياسة الحكومات. وكل ذلك شجع حركات التبشير أن تعمل بين المسلمين، وانعكس ذلك في مؤتمر المشرين بالقدس في ١٩٢٤ الذي ارتفع فيه شعار: «تنصير العالم في جيل واحد».

وقد فوبل هذا النشاط بصدود شديد من المسلمين. وإن الأفراد المعدودين القليلين جدا الذين استجابوا لبعثات التبشير سبب يتم أو مرض، سراء في مصر أو في بلاد الشام أو في تركيا، هذه الحالات المحدودة قد أقامت أعاصير احتجاج بين المسلمين، وحفزت روح المعارمة في الجسد الإسلامي الكبير.

ورغم هذه الصحوة للروح الإسلامية، سياسات الصهاينة اليهود في أرض فلسطين. وفلسطين أرض القدس والمسجد الأقصى، وهي أن أهاحت الحس العربي فأنها تثير معه وأقوى الحس الإسلامي، تجاه بلد فيه أولى القبلتين وبالت المساجد التي يشد إليها الرحل، وفيها معراج البراق.

ثم هناك ايضا رد الفعل الاسلامي إزاء ما اتخذته السلطات الفرنسية في المغرب العربي من اجراءات لعزل البربر المغفرة عن الاسلام وابعادهم عن احكام الشريعة الاسلامية.

في هذه الظروف، واستجابة لها ظهر الشيخ حسن البنا بحركة الاحوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨. لقد سبقت جمعية الشبان المسلمين (١٩٢٧) ظهور حركة الاحوان. وقام عديد من رجال الدعوة الاسلامي بدورهم من قبل، ولكن حسن البنا وجماعته كانا هما الاستجابة الأكثر وضوحا والأكثر تبلورا لمتطلبات الحركة الاسلامية في ذلك الوقت.

والبن والاحوان ليسوا فكرا فقط ولكنهم حركة وموقف، واساسهم فكرا وحركة وموقفا هو «شمول الاسلام»، أي الدعوة للاسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد، وبلاسلام الجامع لكل أطراف الحياة امهم على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكا، وبالعقيدة تتحدد للانسان نظراته الى الكون وموقعه فيه، وبالشريعة تتحدد له نظراته للمجتمع وموقع الفرد بين الجماعة والتوازن الواجب بين الحقوق والواجبات بين الناس، وبالسلوك تتحدد له أسس بطرته الى غيره من الأفراد والجماعات وأساليب تعامله مع غيره وتكوينه الوجداني.

ان التأكيد على هذا المعنى الشامل هو ما به تمثلت الاستجابة الاسلامية الصحيحة التي تطلبها الواقع، عندما اتجهت حركة المجتمع إلى إضمار الاسلام وحصره في نطاق العلاقة الباطنية بين الفرد وربه، وعندما ظهرت العلمانية لتفيد الاسلام في حدود العبادات وتعمس على إقصائه عن أن يكون مهيمًا على نظام المجتمع وحاكمي لعلاقاته.

ان ذلك لا يعني أن الدعوة كانت رد فعل الواقع معين فقط، ولكنه يعني ان أي كيان حي وكبير كالاسلام، عندما يلقي تحديا لأي من جوانبه أو

عناصره وخصائصه الاساسية، إنما يبرز لهذا الوجه من وجوه التحدي كل طاقته ويحشد كل قوته لمواجهة التحدي في هذه الزاوية أو الجانب الذي وقع فيه الخلل، كشأن جسم الانسان عندما يركز كل قوته لمواجهة آثار الاصابة الموجهة اليه في الجانب المصاب. وشبيه لذلك مثلاً حركات الاستقلال الوطني التي انتشرت في بلادنا مع الاحتلال الاجنبي لهذه الاوطان، لم تكن رد فعل بالمعنى السلبي للكلمة، ولكنها كانت استجابة لوجود التحدي التي تواجهها الجماعة ولحوادث الحلل التي تعاني منها. فشمول الاسلام خاصة اصيله فيه وهي ملاصقة له لا تبارحه، أولاً يس الاسلام اسلاماً بغيره، وهي تتأكد في مواجهة من ينكرها

ويم يتسق مع هذه النظرة لشمول الاسلام، اندمج فكر الجماعة في عملها ونشاطها الحركي. والدعوة ليست عرضاً لفكرة والدفاع عنها، ولكنها تنظيم يجمع الناس ويتظمهم في شعب ويأخذهم بالتعليم والتربية الدينية والسياسية. كما ان التكرين الفكري الوجداني للجماعة قام مزيجاً من علوم الاسلام التي تدرس بالأزهر، ومن القدر الموفق من وجدانيات الصوفية في العبارة وربط العرء بالجماعة كنظيم، ومن وطنيات الحركات السياسية التي تنادي بالاستقلال السياسي والنهوض به وخاصة الحزب الوطني.

لقد ارسى الافغاني فكرة الاسلام المجاهد، وضاف محمد عبده فكرة التجديد في لفقه والتفسير، واضاف محمد رشيد رضا الربط بين التجديد والسلفية والتفاعل مع السياسات الوطنية، واضاف حسن البنا شمولية الاسلام والتراط الوثيق بين العقيدة والشريعة والسياسة. وبين الفكر والتنظيم الحركي، ومزج بين فكريات فقه الأزهر ووجدانيات الصوفية ووطنيات الحزب الوطني.

وهذه في تقديري هي الامس لعامة التي تكون هيكل الفكر السياسي الاسلامي في تاريخنا المعاصر، وهي جنوب ذات ثبات نسبي في الفكر

الاسلامي المعاصر ، تراكمت عبر مرحلة عتده من الربع الاخير من القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين ، وقد شارك فيها كثيرون من المفكرين والدعاة والعاملين لصوره الاسلام ولكننا هنا نحدد ملامح عامة ونتكلم عن أوضح الرموز في بيان تلك الخطوط العامة .

وأهم الدلالات التي يمكن استخراجها من العرض السابق ، تتعلق بالترابط بين الأوضاع التاريخية التي تلابس جماعة الاسلام في وقت ما وبين نوعية الاستجابة الفكرية والسياسية لها من داخل الاسلام وعاداته الفقهية . وهذه الدلالة تستطيع أن تتبعها مع عدد من التكريرات الفكرية الاسلامية الأقل ثباتا في خصائصها وسماتها مما سبق عرضه ، ونحن نعني بذلك ان الخصائص الأكثر ثباتا في الفكر السياسي الاسلامي في هذا العصر الحديث ، إنما هي خصائص تستجيب للملامح الأكثر عموما التي تتسم بها هذه المرحلة الممتدة من تاريخنا المعاصر ، وهي ما يمكن تسميتها مرحلة «الاستعمار ومقاومته» .

ففي هذا الإطار الفسيح للفكر الاسلامي السياسي ، ظهرت حركات ومجموعات فكرية ذات خصائص ثانوية وأقل ثباتا مما سبق عرضه ، وهي عند التحقيق لا تمثل نقضا ولا معارضة للخصائص العامة السابقة ، ولكنها تمثل استجابات مرحلية أو اقليمية متغيرة لحالات طارئة أو خاصة ، أو لضغوط حادة أو أوضاع غير عادية صادفت المسلمين . وهناك ما نلاحظه في حركات ودعوات مثل ما كان من سعيد النورسي في تركيا أو من جماعات التبليغ حيث ظهرت في الهند أو ما كان من فكر أبي الأعلا المودودي أو سيد قطب حينما ظهر وتماعر . ولكل من هذه التنوعات الفكرية والسياسية خصوصيات قامت استجابة لحاجات الجماعة الاسلامية في وضع مخصوص .

ويمكننا أن نلاحظ أن هذه الدعوات جميعا ظهرت في أوضاع تاريخية

واقليمية اتسمت بحصر وتضييق على الوجود الاسلامي. ولكنها تنوعت حسب نوع التضييق الحادث كما يظهر مما يلي: أولا، حيثما كان الحصر والتضييق يشند ويمتد الى اصول العقيدة الاسلامية وتسد المنافذ امام التعبير عن الموقف الاسلامي في شموله ويختشى على العامة من تأكل جذور العقيدة في نفوسهم سبب المخالطات الوثنية كما في الهند أو يسبب سياسة طغيان عارم على اقتلاع الاسلام كما في تركيا الكمالية. حيثما كان الوضع هكذا صرفت الحركة الاسلامية المعنية جهدها لتثبيت العقيدة في قلوب البشر وتأكيد دعائم الاسلام في نفوس وتعتني بالأوضاع الاجتماعية المهمة لاستقرار اوضاع المسلمين المادية والمعنوية.

وهذا ما كان من دعوة محمد الياس الكاندهلوي الذي انشا جماعات التبليغ في بنية كان المسلمون فيها اقلية غير معززة، ضعيفة محاصرة محرومة. وهذا ماكان كذلك من بديع الزمان سعيد النورسي الذي واحه كل محاولات كمال اتاتورك اقتلاع أسس العقيدة نفسها من صدور الرجال. وقد قصرت جماعات التبليغ دعواها على التعليم الحض على اقامة المروص وترك المعاصي سواء في الهند او حيثما وجدت خطرا يهدد هذه الاصول بسبب انتشار الثقافات الغربية الكاسحة. مع الحرص على البعد عن الدعوات السياسية حرصا على حصر الخصوم وتوسيع الانصار. كما قصر لنورسي حركته على المطالبة بتطبيق اصول الشريعة ومبادئ الاسلام والاستمسك بأركان العقيدة وغير ذلك من الحوائب الايمانية، مع الحرص على تجنب ما يتعلق بالنظم الاسلامية وتأجيل الاهتمام بكل ما يتعلق بالقضايا السياسية.

نحن نلمح في هاتين الحركتين نوعا من الدفاع عن الخطر الاخير للاسلام، خطر المحافظة على استبقاء أصل العقيدة والدفع عن معوماتها الاساسية.

ثانياً، وحيثما ارتحمت ابواب التعمير عن الموقف الاسلامي من حيث هو نظام شامل ومصدر للشرعية لنظم الحياة والمجتمع، كانت الاستجابة داعية للمفاصل مع النظم السائدة. وهذا ما نلاحظه في فكر المودودي وقطب، ويوجه خاص في فكر سيد قطب.

ونحن عندما نتحدث عن فكر سيد قطب انما نقصد بوجه خاص ما انتج هذا الفكر في الخمسينات والستينات دون ما صدر له من أعمال قبل ذلك. فان ما يميز هذا الفكر في هذا المقام مما كان له أثر خاص في تاريخ الفكر والحركات السياسية الاسلامية الحاضرة، هو ما ورد في الصياغة الاحيرة لتفسيره «في ظلال القرآن» وفي كتابه الذي شعر بخطره انصاره وخصومه على السواء «معالم في الطريق».

في اخصيات والستينات كانت الحركة الاسلامية مصروية في رجاها وتنظيماتها، وكان الفكر السياسي الاسلامي مستبعدا عن المشاركة في تحديد المفاهيم السياسية والاجتماعية ورسم السياسات. ورغم كل تحمطات قيادة الدولة في مصر وحذرهما عما اسمته «استيراد الافكار» وحرصها وحرص دعايتها على الترويج لما اسمى بالنظم المبنية عن واقع المجتمع وتاريخه، رغم ذلك فقد علب الطابع العلماني في صياغة مجمل الافكار والمؤسسات والنظم ورؤى المستقبل، واكتسب «المثال» العربي قدرا كبيرا من لسيادة في القيم السياسية وفي العادات واساليب العيش. وفي هذه الظروف ظهر من تحت الرماد ومبص ما عرف بفكر سيد قطب.

كان قطب يؤكد على مفهوم الحاكمية له وحده، في جميع مجالات حياة البشر، ويؤكد ان عقيدة الاسلام لا تتحقق بمجرد القيام بالعبادات، لان طاعة الله مطلوبة في شؤون احياء كافة، والصلاة لا تؤدي وظيفتها اذا لم تنه عن المباحث، والتشريع لا ينمصل عن الايمان والشرعية لا تنفصل عن ذكر الله.

ان يحمل هذه الافكار سائد في الفكر الاسلامي بعامة، ولكن سيد قطب أقام هذا الفكر على نهج فاصل وفارق، فهو فيما يؤكد عليه لا يتعامل مع الأفكار المغايرة ولا يقيم معها حصورا ولا يتوجه إليها بحوار. فهو فكر صغ على وجه يهدف الى المحاربة وليس الى التغلغل والانتشار. وقطب يبدأ بمقولة صحيحة لا ينكرها مسلم، وهي ان الحكم لله وحده، ولكنه يستخلص من ذلك ان كل تشريع وأى قانون تضعه إنما يتضمن معنى الشرك بالله سبحانه، ومن ثم فهو مسلك جاهلي واعتبر دعوته إنما تقوم لانشاء الدين انشاء، أى أنها دعوة لاعتناق عقيدة الاسلام، حتى لو كانت بين قوم يدعون انهم مسلمون، واعتبر موضوع التجديد في الفقه الاسلامي موضوعا مرحا، لأن شرط التجديد ان يوجد الاسلام أولا.

لا صعوبة في بيان وجوه المغالاة في هذا الفكر الذي يحصر المسلمين في نطاق «طليعة» محدودة ويحصر هذا الوصف عن جمهور الامة لمطلوب انشاء الدين فيها إنشاء على أننا لا نريد هنا ان نحاكم فكرا، ولا يكفيننا ان نصف أى فكر أو حركة بالاعتدال أو بالتطرف وسكت. إنما علينا ان نتساءل لماذا يظهر هج فكري وحركي معين ولماذا ينمو أو ينحوي ثم علينا ان نعرف ان الاعتدال والتطرف هما حكمان ينسبان الى طرف معين أو وضع خاص. وان الفكرة الواحدة يتغير وصفها ومؤداها من حيث التطرف أو الاعتدال بتغير الطرف الذي تعمل فيه. لان الحكم يتعلق في صميمه بمدى الملاءمة مع وقع الحال. بل أكاد أقول ان وجهي التطرف والاعتدال قد يكونان مافعين في الطرف التاريخي الواحد، وذلك اذا توجه كل منهما الى ما يسر له. ونحن هنا بصدد الحديث عن فكر وحركة سياسية، وفي السياسة يتوقف النجاح على حسن عمال كل من سلاحى التشدد والتهادون، كل في محاله وفي طرفه.

نحن لا نحاول ان نجرى تلفيقا بين فكرين، ولكننا نحاول ان نفهم وظيفة كل صبغة فكرية في إطار أوضاعها وما يلابسها وخطأ المدارس الفكرية



في علاقاتها مع بعضها البعض ان كلاهما لا يدرك وظيفة الاخرى في جوانب معينة من واقع الحال، فهي تتضارب بدلا من ان تتعاون، وهي تضع مقاييس الحكم على اساس من الصواب او الخطأ المطلقين، رغم ان المعيار هنا نسبي يقاس بملاءمة الاستجابة للاوضاع القائمة، وما قد تقتضيه أحيانا من تعدد الأدوار.

ان سيد قطب صاحب فكر يختلف كثيرا عن فكر حسن البنا، رجهما الله. ولكن الأمر لا يقوم بالمقارنة بموازين مطلقة، إنما يجري وصف كل فكر وظروف أعماله وفكر حسن البنا لمن يطالعها فكر انتشار وذبوع وارتباط بالناس بعمامة، وهو فكر تجميع وتوثيق للمعري. وفكر سيد قطب فكر مجابه ومفاصله وفكر إمتناع عن الآخرين. فكر البنا يزرع أرضا وينثر حبا ويستقى شجرا وينتشر مع الشمس والهواء، وفكر قطب يحفر خندقا وينسى قلاعاً ممتنة عالية الأسوار. والفرق بينهما هو الفرق بين السلم والحرب.

لقد نشأت جماعة الإخوان كتنظيم علي منشور، ثم ما لبث ان ظهر بداخلها ما عرف باسم «الظام الخاص»، وهو تنظيم أكثر إحكاما وأوثق رباطا يمثل كتيبة صدام، عندما تظهر الحاجة لكثائب الصدام، سيما ان البلاد كانت محتلة ولكن وجود التنظيم في بردة واحدة لم يكن له أن يبقى طويلا، لأن لكل من التنظيمين تكوينه المتميز والوسط الملائم، الذي يحيا فيه، من حيث اختيار الرجال والعلاقات التنظيمية وادوات العمل ووجوه العطاء المطلوب والمبدول.

والمفروض ان يكون لكل منهما فكر او «فقه» يلائم وظيفته، الانتشار او الصدام، والفكر هو ماء الحياة. وماء الحياة الذي يلزم لجماعة مفتوحة تعمل لنشر دعوة بين العامة، ليس هو ماء الحياة الذي يلزم لجماعة أعدت نفسها كتيبة صدام وعضلة امتناع ومحاربة. وليس الفكر اللازم لبناء مجلس

نيابى هو عينة الفكر اللازم لبناء جيش مقاتل، ولا الرجال هم هم، ولا علاقات العمل ومستويات النظم هي هي. لذلك فقد حدث بين نظامى جماعة الاخوان ما عرفنا عن وقائع الحركة الاسلامية في نهايات الاربعينات وبدايات الخمسينات.

لم يكن سيد قطب في ذلك الوقت من رجال المغالاة في الفكر السياسى الاسلامى، ولم يعرف «النظام الخاص»، ولكن ظروف الخمسينات والستينات من بعد، والأوضاع التى خضعت لها تجربته الفكرية وملكانه الوجدانية والعقلية، كل ذلك اجتمع ليخرج من براع هذا الرجل جوهر الفكرة الاساسية التى تقوم عليها كتائب الصدام. وقدم الرجل حياته ثمنا لهذا الصنيع.

وقد تبلور فكرى، فكر الانتشار وفكر الصدام، وقام كل على ساقه ليؤدى الوظيفة التى ترشحها له الظروف فى كل حال وتنميتها الأوصاع فى كل آن. ونحن لا نقول ان السلام أفضل ولا ان الحرب أوجب، هكذا على نحو مطلق، إنما الأفضلية والأولية بينهما تكون منسوبة الى ظروف الحال وهكذا الحال فى الفكر الذى يغذى أيا من النشاطين. وان الواقع الحى يعلمنا أنه لا سلام الا مع القدرة على الحرب، فكلا العنصرين مطلوب فى الوقت عينه، وكلاهما يغذى الآخر ويتغذى به، شريطة ان يعرف كل منهما مجاله ومجال غيره، وشريطة ان نعرف القدر المناسب من كل منهما لعلاج الأوضاع العينية فى كل عصر ومصر.

قصدت بهذا العرض التاريخى للملامح العامة لفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث، أن أوضح عددا من الامور ارجو ان اكون جلوتها بعض الجلاء. من ذلك أن هذا الفكر كما يتراءى لنا الآن هو حصيلة استحداثات تاريخية لهذه المرحلة من حياة جماعة المسلمين، وانه محصلة

تراكمت عناصرها لبنة لبنة بواسطة عدد عبر محصور من رجال الفكر والسياسة الاسلامية في عصرنا، ومنها ان الخلافات بين الاتجاهات المختلفة انما هي خلافات تحسمها الحاجة التاريخية والاجتماعية للامة الاسلامية في كل حال، وان الحاسم في الحكم على الحوانب الايجابية لكل اتجاه انما يتعلق بمدى الاستجابة للشكل الاساسي الذي يطبع عصرنا كله، وهو مشكل التنمية ومطلب التحرر الاسلامي من هذه التبعية للأجنبي. وهذا ما يحدد وجوه التجديد ووجوه المحافظة وانماط الوحدة والتنوع وأساليب الاعتدال والغلو وملاءمات كل وجه من وجوه النشاط.

وان الجايبات الاتجاهات المختلفة المحبته وفقا لما سبق يمكن أن يغذى بعضها بعضا لتراكم في ادراك الامة كادوار متنوعة في نسق واحد متظم. وان التسوع مطلوب والكثيرة نافعة متى امكن نظم وطائمتها لتجيب على الوجوه المبينة للواقع الحال تتعقداته وتنوعاته فيعين بعضها بعضا ويصوب بعضها بعضا بنير تناف..

وان الظرف التاريخي وأوضاع التحدي التي تقوم أمام الجماعة هي ما تولد اسلوب المواجهة للدفاع عن الاسلام والنهوض بالامة الاسلامية بوصفها كيانا حيا وهي التي تحدد وسائل الدفاع وادواته. ونحن نحتاج في كل ذلك الى قدر مقدور من الوحدة مع التنوع بدرجة لا يجوها الا التفاعل مع الواقع المعين.

الحمد لله

طارق البشري

بسم الله الرحمن الرحيم

## نحو حركة اسلامية علمية وعلمية

د. عبدالله أبو عزة

د. عبدالله محمد أبو عزة

- تلقى تعليمه الجامعي في كل من جامعة القاهرة،  
وجامعة الاسكندرية في بيروت، وجامعة اكس في  
بريطانيا.

- التحق بحركة الاحواء المسمين وعمل معها عشرين  
سنة (١٩٥٢ - ١٩٧٢) ثم استقال لاختلافه مع لفكر  
الذين كان سائدا في الحركة خاصة بالنسبة لبدأ  
الشورى والراميتها، واعتراضه على فكرة تكفير  
المجتمع وتقدمه لكتاب (معالم في الطريق) لسه تظ  
- ما زال يفضل العمل منفردا.

- نشر عددا من المقالات الاسلامية في مجلتي الشهاب  
الليثنية والمجتمع الكويتية (١٩٦٨ - ١٩٧٣)

- نشر كتابين: أ - مع اسرحة الاسلام في الدول  
العربية - ب - الاسلام - رسالته، حضارته، مستقبله،

- نشر عددا من الابحاث العلمية التاريخية في مجالات  
علمية وصناعات مؤتمرات وندوات.

- يؤمن بالشورى، ويحترم الديمقراطية، ويؤمن بالحوار  
واحترام الرأي الآخر، وينصر من العنف والتزمت  
امكري

## نحو حركة اسلامية علمية وعلمية

ينشط في ميدان العمل الاسلامي عدد لا حصر له من المنظمات والحركات والجماعات ونقابات، تحت أسماء وعناوين كثيرة يجمعها كلها شعار العمل للاسلام. وتعتقد كل واحدة من هذه الجماعات أن طريقها هو الأقدم، ورؤيتها هي الأصوب. ومن غير الولوح في أي جدل حول المنظمات والجماعات التي يمكن اعتبارها من «الحركات الاسلامية» فإننا نكتفي هنا بتوضيح مدلول اصطلاح «الحركات الاسلامية» كما يفهمه، وكما نسعمله في هذا البحث.

نحن نقصد بـ «الحركات الاسلامية» مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة الى الاسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الاسلامي في اطار نظرة شمولية للحياة البشرية. وتجاهد لاعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الاسلام، وتتطلع الى احداث النهضة الشاملة للشعوب الاسلامية، مفردة ومجتمعة، من خلال هذا المنصور الاسلامي. وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل اصلاحه واعادة تشكيلها وفق المبادئ الاسلامية. أما الحركات والجماعات التي لا تتبنى هذه النظرة الشمولية وتحمصر اهتمامها في بعض جوانب حياة المجتمع، ونسكت عن الجوانب الأخرى فلا ندخل ضمن المحاور الأساسية لمبحثنا.

ونلاحظ ابتداء ان الحركات الاسلامية تختلف في الأساليب والوسائل التي تتبناها كما تختلف في تريب أولويات ومراحل العمل، الأمر الذي يوحى للعجول في اصدر الأحكام باحتلاف أهدافها. فحركة الاخوة المسلمين تستخدم المحاصرة، والمظاهرة، والصحيفة، والمجلة والكتاب، والتربية

والمدرسة والرحلات والخيمات، والأنشطة الاجتماعية من بين ما تستخدمه من وسائل من أجل أسلمة حياة المجتمع في كل جوانبها، بينما يركز حزب التحرير الإسلامي على إعادة الخلافة وإيضاح الفكر وتحديد، ويؤجل ماعدا ذلك إلى ما بعد قيام الخلافة. أما جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين) فتركز على الدعوة إلى وصم المجتمع بالكفر، وعلى ضرورة الهجرة منه والانسلاخ عنه لإقامة مجتمع إسلامي حديد، ينقض على المجتمع الكافر لتدميره، وإزالته، وإقامة المجتمع الإسلامي الجديد مكانه. وتنادي حركة الجهاد - مع اختلافات يسيره بين فصائلها بشأن بعض القضايا - بتنادي حركة أسلوب الجهاد بفهمه المثالي، ومنذ البداية، لهزيمة الأنظمة الكافرة وإقامة المجتمع الإسلامي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات في الأساليب والوسائل والأولويات، فإن جميع هذه الحركات متفقة على شمولية الإسلام لكل جوانب الحياة، وعلى أن سعيها - في النهاية - يرمي إلى إعادة بناء المجتمع الإسلامي في إطار إسلامي شامل.

### الدور الاصلاحي للحركات الإسلامية:

مع طغيان طوفان السيطرة الغربية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، اندفع رواد الحركة الإسلامية اندفاعاً تلقائياً غريزياً، لم يسبقه تحليل ولا تنظير، اندفعوا بلودون بإسلامهم خشية السقوط فريسة للاقتلاع وإزالة الشخصية الوطنية، سواء على الصعيد الوطني الضيق أو على مستوى العالم الإسلامي. لقد لاذوا بإسلامهم باعتباره الركن الثالث الذي يصلهم بالله، القوة الأعظم في هذا الكون، كما أنهم فرغوا إلى الإسلام يذنون عنه ويردون دعاية وصفت كل من يريد أن يشوه صورته في نفوسهم وعقولهم، ليجردهم منه في خضم الموجة العاتية لطوفان التغريب القسري

وتطور العمل الاسلامي على ايدي الرعيل الأول من حركة الإخوان المسلمين الى تجمع سياسي تمكن من استقطاب قطاع واسع من ا جماهير اسلمة وواصل التوسع في داخل مصر وخارجها. واذ تشكل هذا الكيان الحركي الكبير الذي عقد انصاره العزم على الارتباط بالاسلام والشباب عليه واستمداد عوامل الصمود من قوة الايمان، انتقل مفكروا احركة الى الدعوة الى اسلمة الحياة وبلورة تصور اسلامي ومواقف اسلامية، والى تحديد واختيار الوسائل التي تعين على تحقيق هذه الاهداف. كذلك عست الحركة، وعني غيرها من الحركات لاسلامية - بدرجات متفاوتة - بتقوية معاني الايمان في نفوس منتسبيها، والى تدريبهم على التزام السلوك الاسلامي في الحياة الشخصية والحياة الاجتماعية على السواء.

وهكذا، عندما نستطلع الدور الاصلاحى للحركات الاسلامية نجد هذا الرصيد الذي تحقق في عالم الواقع، وفي حياة الآلاف من الأفراد، بل وتعدى ذلك الى مظاهر الحياة الاجتماعية، والتوجهات الفكرية والعقلية والسلوكية الاجتماعية. فحتى الأربعينات من القرن الحالى كان التيار التعريبي هو الغالب على شكل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، أما بعد توسع الحركة الاسلامية فقد أخذ المظهر الاسلامي المساحة الأكبر. وبكلمات موجزة نحدد هذا الدور بما يلي:

- ١ - اعادة الحيوية الى موقف الانتهاء الى الاسلام والاعتزاز به.
- ٢ - الدفاع عن الاسلام والنجاح في نشر الولاء له والتمسك به.
- ٣ - رفض التيار التعريبي والتصدي له من منطلق اسلامي وباسم الاسلام.
- ٤ - محاولات لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من خلال المنظور الاسلامي والقيم الاسلامية.
- ٥ - تربية أجيال من الشباب والشابات الذين ربطوا حياتهم ومستقبلهم بالاسلام وحاولوا أن يعيشوا له ومن أجله.

٦ - نشر روح التضحية ببذل الجهد والوقت والمال والدم والحياة في سبيل تحقيق الأهداف الإسلامية.

٧ - المشاركة في القتال دفاعاً عن البلاد الإسلامية، من ذلك قتال المسلمين في فلسطين سنة ١٩٤٨، وفي مقاومة الانكليز في قناة السويس، وفي أفغانستان (على نطاق أصيق).

٨ - الاهتمام بقضايا الشعوب الإسلامية والمساهمة بقدر ما تسمح به الظروف لمساعدة الشعوب الإسلامية.

لقد شمل الدور الاصلاحي هذه الأعمال التي تحققت بالفعل على أرض الواقع، بغض النظر عن مقدار ما أحرر فيها المسلمون من نجاح وما عانوه من فشل لقد اخابروا وقرروا ونفذوا وأصروا وصابروا وصبروا بأقدار متفاوتة من النجاح والفشل ولا مرأى في أن هذه الأعمال كلها مرغوبة ولازمة لأنها ضمن المجتمعات الإسلامية. وغني عن القول أن مساهمات الحركات الإسلامية في الانحازات التي تحققت من خلال هذا الدور تختلف من حركة لى أخرى. وعلى الرغم من انتقادات حركة الإخوان المسلمين - فيما سبق أن شرته من مقالات وأبحاث - فإن هذه الحركة لها الفضل الأكبر فيما تم انحازات حيرة، والفصل لله أولاً وآخراً.

### السلبات المعوقة :

على الرغم من كل الامجارات التي حققتها الحركات الإسلامية، مما ذكرنا ولم نذكر ودون التهوين من أثر وقيمة المقومات الإيجابية التي تميزت بها هذه الحركات ومن غير نجاهل لتصاعد قوتها وفعاليتها وتأثيرها في مجتمعاتها، فإن عمل هذه الحركات مازال يعاني من سلبيات ذاتية معرفة لمسيرتها، معطلة لتقدمها نحو ما نذرت أنفسها له من أهداف. وتشمل هذه المعوقات من بين ما تشمله قصوراً في الفكر، وافتقاراً للخطيط، وخللاً في التنظيم، ورتساکاً في الممارسة.



وهي الجانب الفكري اكتفت أكثر الحركات بطرح الشعارات العامة ولنداءات والمقولات العاطفية التي لم تقم على دراسة موضوعية للواقع وارتباط به من أجل اصلاح خلله. بل ان التزام العموميت كان هدفاً، بالنسبة لبعض الحركات وذلك حرصاً من قيادتها على تجميع أكبر عدد من الأنصار، حيث لا يختلف الناس عن المقولات الاسلامية العامة، ولا على امتداح وقبول مايسبب الى الاسلام من مقولات"

ومن المؤكد أن بعض الحركات الاسلامية قد خرجت عن هذه العموميه حيال بعض القضايا، بل وطرقت الى الأمور الصغيرة وحددت فيها آراء وأصدرت فتاوي دافعت عنها، ونخص بذلك حزب التحرير الاسلامي الذي نشر مشروع دستور اسلامي منذ الخمسينيات، وتعرض بالنقد لمشروع الدستور الايراني سنة ١٩٧٩، وفي معرض نقده أظهر تسييه لآراء في قضايا سياسية وجتماعية محددة. واعتقد ان هذا العمل يمثل توجهها يجابيا من حيث مبارحته للعموميات، وللتحويم حول لقضايا من بعيد، واقدامه على الامساك بهذه القضايا واتخاذ موقف منها. ومع ذلك فان هذا التوجه لم يكن قاعدة عامة الرميها عن وعي حيال كل القضايا.

فمن قبيل الشعارات اصرر حزب التحرير في الدستور الذي اقترحه للدولة الخلافة المتظرة على أن «اللغة العربية وحدها لغة الاسلام، وهي وحدها التي تستعملها الدولة» وعلى أن نظام الحكم في الاسلام «نظام وحدة وليس نظاما اتحديا» ويمثل ذلك الوعد بضمان «اشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فردا فردا اشباعا كلياً، وان يضمن تمكين كل فرد منهم من اشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطع». (المواد ٨ و ١٦ و ١٧ ط ١٩٧٩) هذا في الوقت الذي لا يميز الحزب الا أن تكون في العالم الاسلامي كله سوى دولة واحدة تشملها ويحكمها الخنفه المنتظر انها أحلام جميلة دون شك.

ومن قبيل التفاصيل الصغيرة التي يتعرض لها «الدستور» بصيق أفق واضح أنه يحرم عن الحكومة الإسلامية أن تحمي الانتاج الصناعي الرطني بمنع استيراد المضاع الأجنبية التي بتوافر في البلاد مثل لها من الانتاج الوطني. ومن غرائب ضيق الأفق في هذا الدستور تحريم نظام الترقيات للموظفين حيث قال بالنص «يجوز أن تكون الأجرة حسب منفعة العمل، وأن تكون حسب منفعة العامل، ولا تكون حسب معلومات الأجير أو شهاداته العلمية. ولا توجد ترقيات للموظفين بل يعطون جميع ما يستحقون من أجر، سواء أكان على العمل أم على العامل. وهذا في الصيغة المعدلة للدستور<sup>(١)</sup>. أما في الصيغة القديمة فقد حرى النص على تحريم نظام الزيادات السنوية للموظفين باعتباره مخالفا للإسلام. \* (مادة ٣٧ و ١٥١ ومادة ١٤٣ من الصيغة القديمة).

ويتمسك حزب التحرير في دستوره أحيانا ببعض آراء الفقهاء القدامى دون مبرر من ذلك تنيه مقولة الفقيه أبي الحسن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ بتصنيف الوزارة الإسلامية الى وزارة «تفويض» ووزارة «تنفيذ» (مادة ٤١ - ٥٠).

وبجانب ميل المسلمين الى تقليد الاماط التراثية التي لا يلزمنا بها القرآن والسنة، ولا تلبي احتياجات حياتنا المعاصرة سجدهم يتقيدون بتراث جديد هو تراث مؤسسي الحركة وفكرهم والأنماط التنظيمية والحركية التي اختاروها. وبذلك يحرمون أنفسهم من القدرة على التكيف مع المتغيرات حتى عندما لا يتعارض التكيف مع مبدأ قرره القرآن أو قرره السنة، بل هو مجرد اختيار اجتهادي في سلوك عملي يمكن ان يتم بصور متعددة لا تدخل أي منها في نطاق الحرام.

ولعل من أظهر العوامل السلبية ميل كثيرين من المسلمين الى احديث عن الاسلام كأمر غيبي لا يرتبط بواقع حياتي محدد لأناس والمجتمع يعيشون بين ظهرائيه. أنهم يعيشون التجريد، الاسلام المجرد. وهكذا تصبح قضايا المجتمع والوطن، ومشكلاته خارجه عن الموضوع. ولقد كان لفكر المرحوم سيد قطب ومدرسته أثر كبير في احداث هذا اتوجه، حيث استنكر محاولة تقديم مقترحات وأنظمة تعالج الواقع الحالي للشعوب الاسلامية، بل أنه استنكر واستهجن القيام بأي دراسات من هذا القبيل (معالم في الطريق ط١، ص٤٧ و ٥٨ - ٩).

ويغلب على عمل الحركات الاسلامية انه ارشادي يقتصر الى التخطيط المسبق المعتمد على دراسات موضوعية تلتزم أصول البحث العلمي.

ويتضح عن هذا النهج سلبيات أخرى معوقة، مثل الاسراع في تكفير الناس والحكام، بن والمجتمعات بكاملها وعلى الرغم من أن قيادات الاخوان المسلمين وقسم كبير من منتسبي الحركة رفضوا فكرة التكفير الا أن الفكرة شاعت في أقوار ومصطلح كثير من أتباعهم الذين ظلوا على ولائهم للجماعة. هذا عدا عن الذين انشقوا على أساس فكرة الكفير، مثل جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين) ومثل حركة الجهاد الاسلامي المصرية. وانطلاقا من موقف التكفير هذه فكرت (جمعة المسلمين) في أنه سيكون بإمكانها العمل من خلال حطة العدو، حتي ولو كن هذا العدو اسرائيل (عبدالرحمن أبو الخير، ذكرياتي مع جماعة المسلمين، الكويت ١٩٨٠، ص٤٤ - ٤٧)، توهما لأنها تستطيع استخدام هذا العدو للوصول الى هدفها الاسلامي.

وتندفع أكثر الجماعات الاسلامية الى الاصطدام بخصوصيتها بعاطفية تحرمها من تدبر العواقب وما اذا كان الصدام سيخدم أهدافها في النهاية أم

ينزل بها كارثة. وقد يحدث المصدام مع اثاره استدرجية دمرها الخصم المتربص، ولكن الاسلاميين لا يجدون انكوايح لتي تمنهم الانزلاق الى المصلحة. وفي حالات كثيرة نخدمهم يعطون أنفسهم حق تنفيذ العقوبة بأيديهم، لمنع المنحرفين عن حادة الاسلام من الانحراف، ولمحاسبتهم. ولقد وقعوا في حبال السياسيين والأحزاب السياسية التي استطاعت أن تخدعهم وتستدرجهم لخدمة أغراضها، ومن أمثلة ذلك مخادعة محمد محمود باشا (رئيس وزراء مصري ت ١٩٣٩) لحسن البنا، وخديعة النحاس باشا لحسن البنا أيضا، وخديعة صدقي باشا له سنة ١٩٤٦ وما سیر الاخوان المسلمين مع جعفر كيري عن ذلك ببعيد

ومن سليات تنظيم والممارسة أيضا ما عرفاه عن النظام الخاص في مصر (الحهاز السري) للاخوان، حيث خرج عن طاعة القيادة وأصبح خطرا يهدد الجماعة كلها في أحلك الظروف. وكان من أشد الأخطاء في هذا الاطار الجمع بين السرية والعلنية في آن واحد تحت شعار «سرية التنظيم وعلنية الدعوة» فترك كل من صاحبي الشعار أثرا سلبيا على الآخر، فلا السري ظل سريا، ولا العلني ظل دعوة سلمية بريئة عندما عرف ارتباطه بالسري. ونحن نعرف أنه حتى سنة ١٩٤٦ كانت السلطة في مصر تتسامح مع الاخوان المسلمين الى الحد الذي يجعلها تغض الطرف عن مشاركة العسكريين في نشاطهم وحضور اجتماعاتهم علنا (صلاح شادي، صفحات من التاريخ، الكويت، ١٩٨١، ص ٢٩).

### الحركات الاسلامية تنطوي على مقومات ايجابية:

ومع وجود هذه السليات التي عدنا، ووجود غيرها مما لم نعهه أو لم نلاحظه فاننا نؤكد ان هذه الحركات تنطوي على كثير من الايجابيات الذاتية، وان غيابها سيشكل خسارة كبيرة لمجتمعها، ومن أهم هذه المقومات:

١ - هذا الاعتزاز بالاسلام والثقة العامة بسموه على كل ماعداه.

٢ - اتخاذ الحركات الإسلامية للإسلام محوراً لحياتها وحياة أفرادها، ومنظماً للحياة بكل أبعادها في مقابل انحصار الذي كان سائداً بين الدين والحياة.

٣ - حيوية الإيمان وفاعليته.

٤ - مبدأ العمل التطوعي المنبعث من الرغبة في لتضحية بالوقت واجتهاد والمال والفس، واحتمال الأذى والعرض لمخاطر كبيرة، تقرباً إلى الله وطمعاً في رضاه.

٥ - روح العمل الجماعي التي يجسدها الانتهاء إلى جماعة نشطة.

٦ - روح الأخوة والعلائق الوشيجة.

٧ - هذا القلق الفكري والتوتر العقلي الصاحب الذي نشهد أثره في المئات من المؤلفات الإسلامية التي تعالج مختلف القضايا، بعض النظر عن عاطفية وسطحية أكثرها، والتي نأمل أن ترتفع إلى مستوى التضج من خلال استمرار هذا الغليان.

٨ - الرصيد الهائل من التجارب في حقل العمل الإسلامي، وهو رصيد لم يوظف على نحو صحيح حتى الآن، لكنه مدحور، وسيأتي يوم وظروف تمكن الحركات الإسلامية من الاستفادة منه بمستوى جيد.

ولا مراء في أن هذا الرصيد الكبير - سوف يمكن حركة المد الإسلامي من استكمال الدور الذي قامت به الحركات الإسلامية المعروفة. ونحن لا نفتحص أن تقوم هذه الحركات نفسها بما قصرت عن القيام به حتى الآن، إذ يغلب على الظن أنها عاجز عن تطوير نفسها بدرجة تؤهلها لتجاوز أسباب ضعفها وقصورها، أعني الحركات الإسلامية القائمة بيد أن حركة المد الإسلامي الشاملة قادرة - بإذن الله - على توليد حركة جديدة تستفيد من كل هذا الرصيد الإيماني والفكري والحركي والبشري، لتقوم بالدور الذي قصرت الحركات الحالية لمعروفة عن القيام به. وسيساهم الفكر الإسلامي

الذي يهزه القلق في تسييط الأضواء - بالتدرج وبعد تجارب ومصادمات فكرية كثيرة - على الأخطاء والمعوقات، وينير الطريق الى ما ينبغي عمله .

الانجازات المرجوة مما قصرت الحركات الاسلامية عن تحقيقه .

## ١ - تحقيق الوضوح الفكري للتوجهات الاسلامية :

وأعني بذلك : اذا قلنا أن وضعا معينا في احدى الدول الاسلامية غير سليم وغير مقبول اسلاميا فان علينا أن نقدم دراسة علمية تبين صحة ما نقوله، ثم نقدم مقترحات بديلة نقوم على دراسة علمية للواقع وتوضح في اطار علمي يتفق مع ما وصل اليه العلم والخبرة الانسانية الحديثة في هذا الحقل . أما الاكتفاء بطرح شعارات عامة، أو مبادئ عامة «تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان» فغير كاف . لا بد من اقتراح الصيغة التطبيقية العملية المفصلة لواقع المشكلة في المجتمع الذي نعيش فيه .

## ٢ - الاختيار والتبني :

معروف أن التاريخ الاسلامي استمر أكثر من ألف وأربعمائة سنة . وقد ظل التشريع الاسلامي والقيم الاسلامية تحكم المجتمعات الاسلامية - فعليا أو اسميا - مدة تزيد على ألف ومائتي سنة . وقد شهدت المجتمعات الاسلامية تطورا ونتاجا فكريا هائلا من حيث كنهه، متنوعا، متمائزا في مستواه ومدى صدق انتمائه الى الاسلام واستمداده من مصادره الصافية . وقد ورثت مجتمعاتنا الاسلامية الحديثة كما كبيرا من هذا التراث الفكري، الذي يعتبر عند الأكثرية من الناس تراثا اسلاميا . ولذا فان الدارسين المسلمين يغترفون من هذا الكم الهائل ويتأثرون به على نحو وآخر بحيث يتباين التأثير بين فرد وآخر، وجماعة وأخرى، فتنشأ الخلافات العميقة في المفاهيم والتوجهات، وقد يكون بعضها منحرفا وبعضها الآخر مشطبا .

من هنا صار ضروريا أن تقدم الحركة الاسلامية على اختيار وتبني مفاهيم محددة من الموروث، واستنباط مفاهيم جديدة لما لا تجد له مثيلا في التراث الفكري الاسلامي مما تحتاجه حياة مجتمعاتنا الاسلامية المعاصرة. وهذا الاختيار حري بأن يوفر للوضوح للدعاة والمدعوين، ويوضح الطريق للتطبيق عندما تتوافر الارادة.

ومن الضروري أن يصاحب الاختيار والتبني بيان وتأكيد على احترام اختيار الآخرين، مع عدم التصريح والتلميح بأن المبروك يخرج من دائرة الاسلام الا اذا توافر دليل قوي على ذلك. على أنه يمكن القول أن الرأي المبروك كان يتناسب مع الظروف الاجتماعية التي صيغ وطرح فيها لكنه لم يعد يتناسب مع ظروف مجتمعاتنا ولا يلبي احتياجاتها. وفي كل الأحوال ينبغي أن بشفع الادعاء بدليله الموضوعي - ومن أمثلة القضايا التي تحتاج فيها الى الاختيار والتبني الواضح :

أ - قضية الشورى، حيث تختلف أقوال الفقهاء القدامى في تحديد أهل الشورى وأهل الحل والعقد، وفي تحديد من يختار رئيس الدولة، أو الخليفة، كما تختلف في كيفية الشورى من حيث مشاركة قادة الرأي في الأمة في الوصول الى القرارات في القضايا العامة، كيف تنظم الشورى، وهل يؤخذ برأي الأغلبية ان حالفت رأي الحاكم أم أنها مجرد الاستشارة. ولقد اختلف المفكرون الاسلاميون في عصرنا الحديث تبعا لهذا الخلاف في المصادر القديمة.

ب - قضية الحرب والسلام في العلاقات الدولية وما اذا كانت الحرب هي الأصل مع غير المسلمين أم أن السلم هي الأصل وأن الحرب استثناء ناتج عن ظروف شاذة.

ح - المشكلة الاقتصادية التي تعبر أكثر المشكلات تأثيراً على سلوك الفرد وتحديد مسار حياته ومواقفه وعواطفه . والمشكلة لها جانبان يتمثل أحدهما في المادى العامة ، والأطر العامة ، ومدى القدرة على التكيف ومواجهة الظروف والتحديات المتغيرة والقدرة على تقديم الحلول المناسبة لأي أزمة محتملة . وهذا الجانب نظري عام ، يغطي حاجة المسلمين في أي زمان وفي أي مكان . ولا مرء في أن دراسات اسلامية كثيرة قد ظهرت في هذا الجانب ، لكنها تظل اجتهادات فردية ، بينها اختلاف وتقارب وتعاقد . وأحياناً تناقض . ذلك أن كثيراً من أصحاب المصالح يلجأون الى الاسلام ويستخدمون نصوصه لتأييد أغراضهم ، دون تقيد بصحة التفسير أو عدمه . كذلك فإن بعض المؤلفين يلتزمون بعض النصوص والآراء الفقهية القديمة ويتشبثون بها تثبيتاً تحجر . من هنا صار ضرورياً أن تظهر الحركة الاسلامية .. كل حركة - موقفها واختيارها الذي تتبناه . وهو اختيار سيكون قابلاً للتعديل والتغيير عند الضرورة ، وإذا عبرت الظروف الموجبة له أو تسببت فيه خطأ .

أما الجانب الثاني فيتعلق بالظروف الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية مجتمعت الحالي ، في دولة تعرف مساحة أراضيها ومواردها الطبيعية ، وعدد سكانها وكثافتها السكانية ، والامكانيات والقدرات المتوافرة لدى السكان ، المستخدمة منها والمعطلة ، والامكانيات الممكنة التي يمكن تطويرها وتنميتها ، كما نعرف الظروف الاقتصادية الخارجية المؤثرة . وهذا الجانب هو الأكثر مساساً بحياة الناس وتأثيراً في سلوكهم ومواقفهم وردود فعلهم . وهو ما يسعى أن تهتم به احركات الاسلامية ، ليس من قبيل الدعاية السياسية أو الكسب لسياسي ، ولكن خدمة للشعب المسلم الذي تنتمي اليه ، وتأدية لواجب اسلامي يؤدي القيام به الى تحسين حياة الفقراء والضعفاء كما يقوى الشعب والمجتمع المسلم الذي تنتمي اليه . ولا مرء في أن فهم مشكلات



الناس الاقتصادية ومباشرة معادة الحث عن حلول لها يجعل الحركة الإسلامية أكثر فطرة على ممارسة نشاطها بين القوى المحتملة، ويجعل دعائها وأفرادها أكثر وعياً وفهماً وأكثر قرباً من الناس. لكنه ليس اهتماماً هادفاً للكسب السياسي كما أسلفنا، بل طاعة لله ورسوله في قوله: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

د - معالجة مشكلة الأقليات الدينية في المفهوم الإسلامي العام وفي طار الدولة الوطنية القائمة حالياً، والتي تعم فيها كل حركة

لا يكاد يحبو أي قطر إسلامي من أقلية دينية غير إسلامية أفرادها مواطنون عاشوا وأجبال من أجدادهم في ذلك القطر. ولقد حلت أوروبا مشكلة الأقليات الدينية بتخليها عن الدين. وتنادي قوى مخنفة غير إسلامية، من مواطني الأقطار الإسلامية بتبني هذا الحل الأوروبي. لكن هذا الحل يتناقض مع كل أساسيات الحركات الإسلامية الفكرية. إن معظم التيارات الإسلامية سكنت عن المشكلة، وقبلت بالأوضاع الراهنة منذ أواخر العصر العثماني. ومع ذلك فإن بعض الحركات الإسلامية شددت على تطبيق الوصع الذي كان سائداً في العصور الإسلامية، منذ صدر الإسلام. أما كبرى الحركات الإسلامية فقد كانت بين الساكنين عن المشكلة. ولقد ظهرت آراء فردية ذهبت إلى أن نظام الجزية ليس حتمياً من وجهة النظر الإسلامية بل يمكن استبداله بنظام إسلامي آخر له أصول وأدلة من عصر الخلفاء الراشدين. ولا مراء في أن هذه القضية تثير أشد المراقف حساسية وتتخذ تعله لمعارضة إقامة نظام إسلامي، بل هي التعللة الأولى.

٣ - الانتقال من طريقة تجميع الجماهير على المقولات والشعارات العاطفية العامة إلى طريقة تربية هذه الجماهير على التفكير باعتباره فرضاً دينياً، مهما كانت القدرة الفكرية للفرد والمعنى بسطة، وعلى الإيمان بالمفاهيم

والمقولات الواضحة المختارة والمتناهية، تربية تدخل هذه المعاني في أعماق النفس والوجدان، وتحيلها الى سلوك تطبيقي في حياة الفرد ضمن المجتمعات الصغيرة التي يسمي اليها، وفي حياة المجتمعات الكبيرة. وبعد ذلك فقط يمكن أن تصبح مطبقة رسمياً على نطاق الدولة. ويسعى أن تعني التربية بترسيخ الالتزام بالموضوعية، والاستناد الى البرهان، والخبرة، لأن الظن لا يعني من الحق شيئاً، ولأن الله يعلمنا أن نطلب البرهان: «قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين» . . «ان عدكم من سلطان هذا» .، كذلك يجب أن تشدد التربية على تبني أسلوب الحوار، بالحكمة والموعظة الحسنة، واحترام الرأي الآخر، وهذا يمكن تجنب أن تؤدي الاختيارات المحتملة الى انقسامات عميقة، بل أن العكس سيكون صحيحاً، حيث يؤدي الوضوح والموضوعية والحوار بالحسنى واحترام لرأي الآخر الى التقارب التدريجي والتوحيد التدريجي المستند الى أسس متينة.

٤- تربية روح المبادرة الفردية تحل محل فكرة الطاعة والانقياد التي سمح لها بأن تأخذ مساحة واسعة أكبر بكثير مما وجه اليه لاسلام. ولقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل ما مسئول مسئولية فردية عما نصل اليه قدرته من المصالح، وذلك في حديثه المشهور «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» حيث عدد أمثلة من المسؤوليات الفردية يفهم منها أن كل فرد مسئول وعليه أن يأخذ زمام المبادرة في أداء مسؤولياته. وعني عن القول أن هذا التوجيه مستند الى توجيه قرآني أسبق منه، من خلال تأكيد: «وكلكم آتية يوم القيامة فرداً» وكذلك تأكيد على أنه «لا تزر وازرة وزر أخرى».

أما التوجيه الى الطاعة فمعني طاعة الله، وطاعة رسوله، وطاعة السلطة الشرعية فيه تقرر وفق منهج الله، ومن خلال ماتم التواضع عليه من

نظام وعرف إسلامي . وأما حين يكون حالة المجتمع الإسلامي على ما هي عليه في عصرنا من اضطراب وضياح بين التوجهات والتوجهات غير الإسلامية ، وتمكك وضعف طاهرين ، فإن كل فرد مطالب بالمبادرة ، وعدم انتظار التغيير وهو نائم .

وغني عن البيان أن تحقيق هذه المنجزات التي طال انتظارها سوف يؤدي - بإذن الله - إلى إزالة السلبات ونواحي القصور التي لا حظنا لها خلال استطلاعنا السريع لمسيرة الحركة الإسلامية .

ولكن حتى لو تحقق هذا الأمل فإنه يظل على الحركات الإسلامية أن تواجه مشكلتين لتلمس لهما الحلول ، كي تستطيع أن تسير في طريق إقامة المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية التي تصبوا إليها . ومن غير حل هاتين المشكلتين فإن الطريق قد يظل موصداً :

### القطيعة بين الحركات الإسلامية :

المفترض نظرياً أن الحركات الإسلامية جميعاً تحمل دعوة واحدة وتعمل لتحقيق نفس الأهداف . لأن الإسلام واحد . لكن الواقع العملي عكس ذلك ، فالحركات الإسلامية تتنافس على تكثير الاتباع وأخذهم من الجماعات الأخرى ، وتبرير ذلك أن الجماعات الأخرى على خطأ أو ضلال ، أو في انحراف . ومن غير دخول في تحليل أسباب هذه الظاهرة نود أن نشير إلى نتائجها المعطلة والمدمرة ، خاصة بالنسبة لما تركه من ضعف في التيار الذي يتبنى الإسلام . والبديل الصحيح يتمثل في تحول هذه الحركات من الخصومة إلى التناصح ، وتبادل الرأي ، والتعاون وضم الجهود في سبيل تحقيق الهدف الواحد .

ولكن ... كيف يمكن أن يتم هذا التحول ؟

١ - أن أول شروط إمكان تحقيق التحول المطلوب هو شرط لوعي . ونعني

بذلك أن نعي كل حركة اسلامية، قيادتها وأفرادها ان الصراع بين الحركات الاسلامية يضر بها جميعا، ويضر بالقضية الاسلامية بحيث يضعفها أمام الحصرم، ويشوه سمعة المسلمين والاسلام، ويصرف كثيرا من الناس عن تأييد الحركات الاسلامية. فاذا توصلت الى ذلك لابد أن تكون الخطوة التالية احترام الرأي المخالف والدخول معه في حوار هادئ وطويل النفس، يهدف اكتشاف ما يمكن الاتفاق عليه، والتعاون لتحقيقه، كما يمكن أن يؤدي الحوار الى تقارب الفكر ونوحيده ان التزمت هذه القواعد. ويمكن ان يتم الحوار من خلال الصحافة والمطبوعات، كما يمكن ان يتم من خلال الندوات والحلقات الدراسية المنظمة، وكذلك من خلال الاتصال الشخصي

٢- ونظّل الحركات الاسلامية بحاجة الى البحث عن امكانيات التعاون حتى مع الحركات غير الاسلامية لتحقيق أهداف مرحلية مشتركة تخدم مصلحة المجتمع والوطن، غير أن الهدف هنا ينبغي ان يجمد بوضوح، وأن يلتزم الاسلاميون جانب الحذر الذي لا يجلت جفاء، كي لا يكونوا فريسة للاستخدام السياسي. ففي التحالفات السياسية الجبهوية يستخدم ويستغل الفريق الأضعف وغيا دائما، مهما كانت قوته البشرية والمادية كبيرة.

### مشكلة الصدام مع الأنظمة الحاكمة

هذه أخطر المشكلات التي واجهت الحركات الاسلامية في معظم دول العالم الاسلامي. ولو استعرضنا الأحداث في نصف القرن الماضي لوجدنا أن جميع الضربات الساحقة التي تعرضت لها الحركات الاسلامية قد تمت بأيد حكومية ومن المؤكد أن المواجهة ظلت تسير في اتجاه متصاعد من حيث عنفها ومن حيث اتساعها ولا مراء في أن تأثير هذه المواجهة كان سلبيا،

ليس على الحركات الاسلامية وحدها، بل وعلى الأنظمة، وعلى المجتمع بجملته .

وفي ضوء ذلك نرى أن هذه القضية تقع بين لقضايا الرئيسية التي يتوجب على القيادات الاسلامية والمفكرين الاسلاميين دراستها دراسة موضوعية علمية مستقصية للبحث عن الخيار الأنسب . وبقيني أيضا أن الأنظمة الحاكمة لابد وأن تهتم بالقضية وتوليها العناية الكافية لدراستها وتحديد الخيار الأنسب لخطّة تعاملها مع هذه الحركات .

هل نتحدث عن تعاون الفريقين، طرفي المواجهة، للوصول الى حل مقبول منها؟ ان هذه أمنية عزيزة، وان كانت قد تبدو مستحيلة، الآن كل طرف يرى نفسه ويضع كل اللوم على الطرف الآخر . الحركات الاسلامية تتهم الأنظمة بمحاربة الاسلام من منطلق العداء له، والالتزام بتعليمات الدول الأجنبية الكافرة، سواء في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد تدرج دول أجنبية أخرى في قائمة التحريض . والأنظمة - من جاسها - تتهم الحركات الاسلامية بشقي التهم كالارهاب، واستغلال الدين، والمواقف الطائفية، وتهديد الأمن الوطني، والجهل وضيق الأفق والتعصب، والعمالة لدول أجنبية . ليس ثمة فائدة من محاولة مناقشة هذه التهم أو مناصرة أحد الفريقين، في بحث كهذا، لكننا نؤكد أن من عادة المتخاصمين أن يبالغوا في اتهام خصومهم، وان يظنوا اليهم بمظالم أسود .

وسواء صححت كل الاتهامات التي توجهها الحركات الاسلامية للأنظمة، أو صح بعضها في كل الأقطار التي حدثت فيها المواجهات فإن الواقع والحاجة ومستقبل شعب القطر المعني، ومستقبل الأمة الاسلامية والدعوة الاسلامية يستدعي مراعاة المواقف، ودراسة الواقع مجددا، وتقصي البدائل والخيارات المتاحة والموازنة بينها . وهذا الحكم ينطبق على الأنظمة أيضا بمبررات قد تكون مختلفة .

## أسباب الصدام

الحركة الاسلامية، أي حركة اسلامية، حركة اصلاحية أو تغييرية أو انقلابية، تريد أن تزيل أوضاعا حاطة أو سيئة لتقيم مكانها الأوضاع الصحيحة أو المثالية التي تنشدها. والأنظمة والحكومات من جانبها ترى أنها مسئولة عن تطبيق القانون والنظام وحماية أمن المواطن والوطن بكل أبعاد هذه الحماية. ولقد أشرنا - في بداية هذا البحث - الى تمايز واختلاف الحركات الاسلامية وتتنوع أساليبها ووسائلها في العمل. فهناك حركات كثيرة، في البلاد العربية والاسلامية نستعمل الوسائل السلمية لنشر فكرها وتربية الأفراد على الولاء له واستقطاب الأنصار. وقد جعلنا حركة الإخوان المسلمين نموذجا لهذا النوع، غير أن هناك حركات أخرى اختارت أسلوب الصدام القتالي ابتداء وسفهاء آراء القائلين بالدعوة السلمية وفي ضوء ذلك ربما يقال: ان في الامكان البحث عن طريقة تعايش سلمي وتعاون بين النوع الأول من جهة والأنظمة من جهة أخرى، أما بالنسبة للنوع الثاني، الذي اختار القتال، فلا مجال للقاء.

وعندي أن الامر ليس كذلك، فالنوع الأول المبني للأساليب السلمية في الدعوة اندفع هو الآخر، أو دفع، للدخول في معارك صدامية قتالية في أكثر من قطر وأكثر من مناسبة. والجماعات التي اختارت أسلوب الحرب والقتال كانت - في معظمها - منضوية - أفرادا - في عضوية أهل الدعوة السلمية. وعلى ذلك نقول: أن هناك محالا للبحث عن امكان وجود طريق بديل وعلاقات مع الأنظمة بديلة. هذا من الجانب الاسلامي.

أما الجانب الحكومي فإن بعض محافوه وماأخذ قد تكون صحيحة، ولكن بجانب ذلك نجد أن بعض الأنظمة تشبث بالسلطة استنادا الى القوة العسكرية وحدها، دون اتاحة الفرصة لشعبها للاختيار والمشاركة، كما أن

بعض أنظمة أخرى تقيم واجهات تمثيل ومشاركة شعبية لا ظل لها من الحقيقة سوى شكلها. وهي تمحى فيها لو تمتعت الحركات الإسلامية بحرية العمل التبشيري السلمي أن نخرج عن السيطرة وتستقطب أغلبية الناس فيتعرض للخطر بقاء النظام والمسألة - إذن - في غاية التعقيد، بالنسبة لجانبين، ومع ذلك فإن حالة الاستنفار والصدام المستمر المتكرر ليست في مصلحة الوطن ولا هي في مصلحة الأنظمة، أو مصلحة الإسلام أو الحركات الإسلامية

ما أراي بحاجة الى التنويه بأنني من المؤمنين بالأسلوب السلمي في العمل الإسلامي، وانسجاما مع هذا التوجه وانطلاقا منه يبدو منطقيا أن أقترح على الحركات الإسلامية التزام أساليب الدعوة السلمية، أدعو أولئك الذين كانت الدعوة السلمية خياراً لهم، ثم تجاوزها في بعض المواقف، وسبب من طيبة أساليب الاثارة العاطفية، كما أدعو أولئك الذين كفروا بالأساليب السلمية وقرروا أن لا سبيل الا القتال تحت عنوان فريضة الجهاد «الفريضة العائبة» في رأي بعضهم، انني أدعو هؤلاء وأولئك الى خيار الدعوة السلمية المصحوب بضبط متشدد لا يسمح بالخروج في أي موقف، حتى عندما يبادر الطرف الآخر بالاثارة، أو استعمال أساليب الضغط والعنف ضد الدعاة ويجب التفريق هنا بين التعامل مع عدو خارجي، دولة استعمارية غير مسلمة، وبين دولة عربية أو إسلامية، وسلطة هذه الدولة سلطة مسلمة في نظر الأكثرين وسلطة شرعية.

وهذا الخيار لا يهدف الى مجرد سلامة القائمين بالدعوة، بل أنه يهدف - في الأساس - الى سلامة الدعوة وسلامة المجتمع والأمة، وسيقود الى نجاح الدعوة في نهاية المطاف كما علمتنا التحارب البشرية. هذا الخيار قد يشتر سخرية المتحمسين للقتال باعتباره ويد روح الهزيمة، لكنني أحشى أن يكون الخيار الوحيد في ظل الظروف القائمة.

وثمة خيار مكمل : ان بإمكان الحركة الاسلامية أن تعلن أنها لا تريد ولا تعمل من أجل وصول قيادتها أو منتسبيها الى كرسي الحكم ، وتعلن أنها تحظر على أي من منتسبيها أن يسعى الى مناصب الحكم ، وأن على أي عضو يرغب في الوصول الى الحكم ويسعى لذلك أن يستقيل من عضويتها . ولكن بجانب ذلك فإن الحركة تسعى الى أن يقوم في البلد حكم يلتزم بتطبيق قيم الاسلام ومبادئه وحدوده من خلال دستور اسلامي ، وان أي حكومة تعمل في هذا الاطار سوف تلقى كل دعم وتأييد من الحركة الاسلامية ، سواء كانت الحكومة القائمة أو أية حكومة جديدة . ومعنى ذلك أن الحركة الاسلامية ستمتنع عن ممارسة العمل السياسي في صورة كونه تنافسا وصراعا من أجل الوصول الى الحكم ، ولكنها ستواصل العمل السياسي في صورة كونه دعوة وأمر بالمعروف ونهيا عن المنكر ونقدا للانحرافات والخلل الاداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وحضا على التصحيح ومساهمة فيه وضغطا من أجل ادخاله وتثبيتته .

ان هذه دعوة الى توجه صعب التحقيق ، سيما وأن بعض الأنظمة الحاكمة في دول العالم الاسلامي تتبنى اجراءات مستفزة تدفع المسلمين المتحمسين الى الثورة ولا تترك أمامهم سبيلا سوى الدعوة الى الجهاد في صورتها القتالية ، ومصادمة السلطة في معارك مواجهة غير متكافئة مهما كانت النتائج معروفة سلفا .

فعندما نستعين السلطة في احدي البلاد الاسلامية بالدستور الذي وضعت وأعلنت أنها تحكم بموجبه وتعمل لحمايته ، وتزور الانتخابات علنا ، وتضع في مجلس النواب أناسا يؤيدون سياستها بالاشارة مهما كان فيها من تضيق لحقوق البلاد ، وحينما تقدم السلطات على اعتقال مخالفينها المسلمين الذين يمارسون العمل في حدود أنظمتها ، وحين يلجأ هؤلاء المضطهدون الى القضاء فينصفهم فنستعين السلطة بحكم القضاء وترفض تنفيذه ، وحين



تسمح حكومة اسلامية في بلد اسلامي الحزب شيوعي ان يمارس دعوته ونشاطه السياسي بطريقة مشروعة ومعترف بها، وتحرم الحركة الاسلامية من الحق نفسه، عندما تفعل السلطات هذا وأمثاله فانها تحض العناصر الواعية حضا على الثورة والصدام معها. والضحية في كل ذلك هي المصلحة الوطنية، هي الأوطان ومستقبلها حيث تضيق وتحطم كل امكانيات التقدم بفعل تآكل قوانا في صراعنا الداخلي المستمر.

هل نطلب من الأنظمة والحكومات أن تكف عن هذه الأساليب، وتحافظ على مبادئ الشورى، أو الديمقراطية، وتحمي حرية الاختيار، وتحترم الدستور والقوانين الى آخر القصة!

انها تبدو دعوة ساذجة تثير سخرية الكثيرين، كما تبدو صعبة التحقيق، لأن محتواها غير مجهول بالنسبة للمدعوين ولكنه متجاهل وبكل اصرار.

وهكذا نجد أن أحدا لا يملك تقديم وصفة سحرية توقف المصادمات والمواجهات بين الحركات الاسلامية والأنظمة الحاكمة. ومع ذلك فإن تصحيح أسس العلاقة ليس مستحيلا . . . . .

ان حركة المد الاسلامي تنطلق في تقدم وتصاعد مستمرين، وذلك من خلال الحركات الاسلامية، ومن خلال الجهود الفردية للمفكرين الاسلاميين، ومن خلال مختلف جهود الجمعيات والمنظمات العاملة لفجر اسلامي جديد.

ولقد ساهمت الحركات الاسلامية - بأنصبة متفاوتة - في تحفيز وتنشيط حركة المد الاسلامي مساهمات كبيرة انبثقت من مقومات ايجابية ذاتية، كما

ولدت - هي نفسها - مقومات إيجابية أخرى عضدت جهود هذه الحركات .  
غير أن سلبات الحركات الإسلامية - وهي سلبات تتفاوت في حجمها  
وخطورتها من حركة إلى أخرى - بطأت من سرعة الانطلاق نحو الأهداف  
التي نذر العاملون للإسلام أنفسهم من أجلها، وأدت إلى سقطات  
وانتكاسات متكررة . ولابد من تضافر الجهود الفكرية والعقلية لتمكين  
الحركات الإسلامية من إسقاط سلباتها وإعلان التطهر والتبرؤ منها .

فاذا عجزت الحركات الإسلامية عن الارتفاع إلى هذه الدرجة من نقد  
الذات، ولوم النفس، فإن مسيرة المد الإسلامي سوف تفرز حركات  
إسلامية جديدة تتجاوز أخطاء الماضين، وتستضيء بنور ربها وتقود العاملين  
للإسلام في الطريق الصحيح .

وإذا كانت بعض الأنظمة المعادية للإسلام عاجزة - بحكم تكوينها  
وضيق أفق رؤيتها وأنانيتها، وخوفها من يوهونها بالحماية - عاجزة عن  
تصحيح مواقفها وممارستها، فإن حركة المد الإسلامي سوف تصل بامتنا  
وإجمعاتنا إلى الوضع الصحيح باذن الله .

وهذا الإيمان ليس إيماناً بحتمية قدرية، تفعل فعلها والناس نيام،  
ليستيقظوا ذات صباح فيجدوا المفاجأة السارة، بل هي حتمية تقتضيها  
السنن الإلهية في الحراك الاجتماعي الإنساني، من خلال ممارسة البشر،  
وهي ممارسة نشهدها في هذا الصخب المستمر في تحرك التيارات الإسلامية  
الحوية الواعية، ومن خلال هذا القلق الفكري، والتوتر العقلي المتحرك  
النشط، الذي سيصل بامتنا إلى الوضوح باذن الله .

وعندها ستكون الجهود والتضحيات بناءة مثمرة، وسيكتمل البناء  
باذن الله، بناءً راسخاً شامخاً وضياءً بالنور والعدل والإيمان والسلام، «ويومئذ  
يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم» .

الدكتور عبدالله أبو عزة

## الهوامش

- (١) لا نقصد أن نحصر الحركات الإسلامية في الأسماء التي ذكرنا فهناك حركات كثيرة لا نكاد نخرج عن هذه التوجهات التي اعتبرناها نماذج تنطوي تحتها جميع الحركات الإسلامية تقريبا.
- (٢) وهذا ما نجده في فكر الإخوان المسلمين
- (٣) استعملت نصين لهذا الدستور أحدهما في طبعة سنة ١٩٦٣ حقيقه الدستور، والثاني طبع سنة ١٩٧٩ ملحقا بنقد الحزب للدستور.